التنمية الريفية

واقع يحتاج لدعم

مسعد الحجري



ر نوبل للنشر والتوزيع

التنمية الريفية

واقع يحتاج لدعم

مسعد الحجري

التنمية الريفية

واقع يحتاج لدعم

الكتاب : التنمية الريفية واقع يحتاج لدعم
النوع : دراسات
المؤلف : مسعد الحجري



الناشر : دار نوبل للنشر والتوزيع
٤ شارع سيد الخطيب - الثلاثيني
العمرانية الغربية - الجيزة.
ت : ٠١٢٢٠٣٢٠٩٠٥ - ٠١١٥٩٦٠٥٠٧١
Email: Darnobel@yahoo.com

الطبعة الأولى : ٢٠١٣
رقم الإيداع: ٢٠١٣/٥٩٦١

- الغلاف: الفنان : عماد سليم
- والمؤلف : مسعد الحجري

مقدمة :

التنمية الريفية مفتاح رئيسي لمكافحة الفقر

تسعى ألمانيا إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة لمكافحة الفقر، وخطتها "برنامج ٢٠١٥" هي إحدى السياسات التي اعتمدتها في هذا الطريق. لكن الأقوال أسهل من الأفعال لاسيما في ظل سياسة التقشف التي تتبعها الحكومة.

لاشك أن التنمية الريفية والتنمية الزراعية تشكلان حجرا الزاوية في التنمية الاقتصادية الشاملة، فتأمين الغذاء من خلال هذه التنمية هو الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية. غير أن ذلك ليس ما هو متبع غالبا في هذه البلدان حيث يعتبر القطاع الزراعي متخلفا في الغالب.

انقضت حتى الآن نصف الفترة المرسومة لبلوغ ما أصطلح على تسميته "بأهداف الألفية الجديدة" التي وضعتها الأمم المتحدة. ويعتبر العام الجاري هو العام الفاصل، حيث ستقوم الهيئات المشاركة خلاله بكشف مراجعة ما تم تحقيقه. الحكومة الألمانية تبدو راضية عن حجم المعونات المخصصة للتنمية رغم شحة الموارد راضية عن حجم المعونات التي خصصتها. على كل حال لا تزال هناك نقاط خلافية حول ماهية السياسة الاقتصادية والسياسة التنموية ولاسيما في موضوع السياسة الزراعية وتشجيع تنمية الريف التي يجب أن تحتل أولوية في الاهتمام، حسب ما ظهر في الملتقى الذي أقامته المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد GTZ)

لماذا القطاع الزراعي أولا؟

تبدو لغة الأرقام مخيفة إذ يعيش حوالي ١,٢ مليار من الناس بأقل من

دولار واحد باليوم، ويقطن أكثر من ثلثيهم في المناطق الريفية معتمـدين علـى الزراعة كمصدر لعيشهم. فإذا كان الهدف هو تخفيض نسبة الفقر إلى مستوى النصف بحلول عام ٢٠١٥ حسب خطة الأمم المتحدة، فذلك يعني حتمية إعطاء قطاع الزراعة العناية الأكبر. لكن الاستراتيجيات السابقة لمكافحة الفقـر الـتي اعتمدتها الأسرة الدولية لم تأت حتى على ذكر القطاع الزراعي. وهذا ما انتقدته وكيلة وزارة التنمية والتعاون الاتحادية الألمانية اوشي ايد قائلةً: " اذا كنا نريـد تخفيض مستوى الفقر والمجاعة إلى النصف، فعلينا فان علينا تقوية القطاع الزراعي والتنمية الريفية والاهتمام بالبحوث الزراعية قدر الإمكان."

بوادر إيجابية

حتى عام ٢٠١٥ سوف يزيد عدد سكان العالم في المنـاطق الفقـيرة إلى حدود مليار. من جهة ثانية تحسنت الظروف المعيشية في كثير من الدول الناميـة وراتفع متوسط الأعمار فيها. فما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١ انخفضت نـسبة الفقراء فقط من ٢٨% إلى ٢١% وهو ما يعود الفضل فيه بالدرجة الأساسـية إلى كل من الصين والهند اللتان حققتا خطوات اقتصادية واجتماعية. لكـن إذا نظرنا مثلا إلى الدول الأفريقية المجاورة للصحراء فسنجد أنها الخاسـر الأكـبر، فنسبة الذين يعيشون فيها على اقل من دولار أمريكي في اليوم ارتفـع إلى ٣١٣ مليون إنسان، أي بنسبة ٤٦% من إجمالي السكان خلال الفترة المـذكورة. وفي وكل أسبوع يحدث في القارة السوداء" تسونامي من صنع البشر"، كما يقـول الخبراء، حيث يموت في أسبوعياً هناك بسبب الفقر وسؤ التغذية والادز اكثر من الذين ماتوا في جنوب شرق أسيا العام الماضي بفعل كارثة تسو نامي. غير انه وفي الجانب الأخر ــ وهذا هو الجانب الايجابي ــ لا يجب أن نغفل أن هناك شئ من

الديناميكية السياسية في القارة الأفريقية برزت في السنوات السبع الأخيرة يقودها الجيل الجديد من القادة السياسيين بشعور كبير بالمسؤولية.

دور ألمانيا والاتحاد الأوروبي

رغم خطة التقشف المالي التي تتبعها الحكومة الألمانية إلا أنها قد اعتمدت في برنامجها المستقبلي حتى عام ٢٠١٥ خطة طموحة للمساهمة في مكافحة الفقر. فحتى عام ٢٠٠٦ وافقت ألمانيا على المساهمة بنسبة ٠،٣٣ من الناتج المحلي الإجمالي في عملية التنمية. وتسعى وزيرة التعاون الدولي الألمانية إلى زيادة هذه النسبة إلى ٠،٥% بحلول ٢٠١٠ و إلى النسبة المتفق عليها مع الأمم المتحدة (٠،٧%) في عام ٢٠١٥. على المستوى الإقليمي يطمح الاتحاد الأوروبي إلى الوصول إلى متوسط ٠،٣٩% حتى عام ٢٠٠٦. هذا الالتزام الألماني خصوصا والأوروبي عموما في المساهمة في مكافحة الفقر وتشجيع التنمية لبلوغ أهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة حدا بالأمم المتحدة إلى التفاؤل بمستقبل أفضل.

أسباب أخرى للفقر

تعاني أسواق الدول النامية من الآثار الناجمة عن سياسات الحماية التجارية المتبعة في الدول الصناعية وكذا السياسات التجارية المتبعة في سوق العرض والطلب، حيث أن أسواق هذه الدول يتم إغراقها بالسلع المنتجة في الدول الصناعية بينما لا تستطيع منتجات الدول النامية الوصول إلى أسواق الأخيرة ناهيك عن المنافسة من قبل البضائع رخيصة السعر وعالية الجودة. ويظل الأمل للتحرر من هذه القيود معقودا على مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في الدوحة.

الباب الأول

تحديد مفهوم التنمية

I) تحديد مفهوم التنمية:

إن مفهوم التنمية ليس من المفاهيم الجديدة، وليس وليد الألفية الثالثة. بل إنه مفهوم قديم ظهر منذ قرن من الزمن. حيث استعمل في مجالات عدة، وتعرض له العديد من الباحثين من مختلف مشارب العلوم. إلا أن ميلاده الحقيقي لم ينبثق إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ تلك الفترة أخذ العديد من الباحثين يكتبون عن التنمية وأهدافها كل حسب توجهاته العلمية وإدراكه للمفهوم ، مما ترك انطباعا يوحي بتشابك الأفكار وتعدد التعاريف المتعلقة بالمفهوم. دون أن يؤدي ذلك إلى تفسير واضح له. مما ساهم في تأزم وضعية البحث والتفكير في المقاصد الحقيقية للمفهوم ، أوبالأحرى التحديد الشامل للمفهوم. مما حتم ضرورة طرح بعض الأسئلة الجوهرية. ماهي التنمية؟ ما الأبعاد التي ترمي إلى تحقيقها؟ ماهي متطلبات تحقيقها؟... إلى غير ذلك من الأسئلة.

١) الإطار التاريخي لمفهوم التنمية:

1.1) ميلاد مفهوم التنمية:

نبع مفهوم التنمية – الذي أثار ضجة كبيرة بين صفوف الباحثين والمهتمين – من وسط غربي يؤمن بالمادة، ويصطلح عليه العالم المتقدم. عرف هذا الأخير تحولات عميقة مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وكان السبب في ذلك التحول الثورة الصناعية خلال القرن ١٨، إلا أن الحربين العالميتين الأولى والثانية مزقتا أوربا وأسفرتا عن نتائج وخيمة، عانت منها الأمم الأوربية. ولكي تحرر أوربا نفسها من النازية ومن

التشتت، فوضت أمرها للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي السابق .

كانت الأمور التي وجب معالجتها بعد الحرب العالمية الثانية، والأكثر استعجالا على ما يبدوفي دول الشمال وليس في دول الجنوب. فقد أعلن عن مشروع مارشال سنة ١٩٤٧ لإعادة بناء أوربا المدمرة ، وتقوية الاقتصاد الأوربي. ومقابل هذه المجهودات الإستعجالية، كانت دول الجنوب تحتل المراتب ما وراء الخلفية ضمن اهتمامات الرأي العالمي، كما أنها عاشت مجموعة من المشاكل السياسية والحصار الاقتصادي نتيجة الإستعمار. وخلال السنوات الأخيرة من الأربعينيات كانت السياسة الخارجية الأمريكية منهمكة في متابعة تحديث أوربا، ومراقبة مختلف التطورات التي تحدث في العالم. هذا وفي إطار التحضير لخطاب الرئيس الأمريكي "ترومان" الذي سيلقيه على مسامع العالم، قام محرروالخطاب – وليس كعادقم– بإدخال محور آخر جديد وهام سيكون له وقع على تطور الأحداث العالمية. وقد تم التركيز في هذا الخطاب على أربعة محاور أساسية، وتتمحور الفكرة الرابعة حول تدويل أوتعميم المساعدات التقنية المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على جميع دول العالم. وكما كان منتظرا فقد احتلت الفكرة مقدمة المجلات والصحف الأمريكية . وقد دشنت هذه الفكرة ميلاد مفهوم التنمية بمعناه الغربي. وكان من بين أهداف تلك التنمية، تقديم مساعدات تقنية ومالية لتقوية اقتصاديات البلدان الفقيرة، وتشجيع الإستثمار بها. وكذا تجاوز مرحلة التخلف التي تتخبط فيها. ولترسيخ المبادئ العامة لمفهوم التنمية،، عملت الدول الغربية على وضع العديد من الأجهزة والمؤسسات كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي... التي ستساعد الدول على بلوغ التنمية. ومنذ ذلك الوقت تعمل الدول الغربية على تلميع صورة المشروع التنموي الجديد، وتحسينه في أعين الدول الفقيرة. وخلال الستينات ظهرت أفكار

ونظريات تشرح وتفسر مختلف المراحل التي يجب أن تقطعها الدول الفقيرة للوصول إلى التنمية. وكان من رواد هذه الأفكار" روستو" الذي يرى أنه للوصول إلى التنمية لابد من قطع خمسة مراحل كالتالي: أ) مرحلة التقليد، ب) مرحلة الإنتقال، ج) مرحلة الإقلاع د) مرحلة النضج، ذ) مرحلة الوصول إلى المجتمع الاستهلاكي ، أي المجتمع الراقي عكس المجتمع المتخلف. وقد تعاقبت العديد من النظريات والأفكار، دون أن يؤدي ذلك إلى تحديد الهدف الرئيسي من التنمية وأبعادها، وكذا الشعوب التي يمكن أن تستفيد منها . إن البشرى التي زف بها الرئيس الأمريكي بعد الحرب الكونية الثانية لدول العالم ، كانت نظريا تحمل بشرى خير وغناء للجميع، وتنذر بالسعي وراء تحقيق تنمية عالمية يكون هدفها الإنسان. مما ساهم في الإنتشار السريع للخبر. إلا أن التحليل الدقيق لأبعاد هذا المفهوم الجديد، كشف عن الخلفية السياسية الكامنة وراءه، والتي لا يمكنها أن تخدم مصالح الدول الفقيرة لأن هذا النموذج الغربي الجديد للتنمية لا يليق بالدول الفقيرة، لكونه مضر بالبيئة وبحياة البشرية جمعاء. فقد تبين من خلال الإطلاع على مقتطف من ذلك الخطاب أن السياسة الغربية مهما كانت لا تخلق البديل الأفضل، بل إنها تعمل على إعادة صياغة جديدة لمشاكل البشرية. وبالتالي تقدم اقتراحات موهمة بالتغيير. هذا وقد واكب الإعلان عن تدشين العهد الجديد" عهد التنمية "، بروز عدة تنظيمات أممية ودولية: كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. زيادة على أنماط أخرى جديدة لتدبير الإنتاج قصد عولمته وتوسيع السوق لتشمل كل العالم . يستنتج من ذلك أن التنمية ارتبطت بالزيادة في الإنتاج وفي المداخيل المالية. وفي هذا السياق لا توجد أي مكانة متميزة لكل ما هواجتماعي، وبالأحرى للقيم والثقافة والتقاليد والأخلاق ... الخ. وما تجب الإشارة إليه أن ابتداء التنمية اعتبره الغربيون منعطفا جديدا في تاريخ البشرية.

وحتى يتمكنوا من ترسيخه في أذهان الناس، عملوا مجددا على وضع برامج تنموية لكل من يرغب في تحقيق التنمية. وكان الهدف من ذلك هوإبراز التنمية كمشروع جماعي يخدم مصالح البشرية. رغم أنها لاتخدم إلا مصالح الدول الغربية. وقد كان من نتائج ذلك بروز عالمين متناقضين: عالم غني متقدم ورأسمالي استفاد من غزوه للدول الضعيفة، وعالم فقير يرزح تحت الفقر المدقع والحرمان بسبب استنزاف خيراته، يراهن على السياسات التنموية الغربية الجاهزة للخروج من الفقر والتخلف. من هذا المنطلق يمكن القول أن ميلاد التنمية قد شكل منعطفا خطيرا، وجدت فيه الدول الغربية فرصة لتمرير سياساتها الفاشلة، وإزاحة الدول الفقيرة وإبقائها على وضعيتها المزرية.

١. ٢) التطور المفاهيمي للتنمية:

عرف مفهوم التنمية إلى حدود ١٩٦٠ استقرارا في المعنى والأهداف والأبعاد. فيما قبل كان مبدعيه من الدول الغربية يفكرون في كيفية توزيع خيرات التنمية على بلدان العالم، وبذلك ارتكز المفهوم على توزيع المساعدات المادية، ليتم إدخال بعض التجديدات حتى أصبح مرادفا للنموالاقتصادي . ومع مرور الوقت أدخلت الدول الرأسمالية تغييرات إسمية على المفهوم، حيث أصبحت تنعت التنمية بأسماء: كالتنمية الاقتصادية، والتنمية الثقافية. وخلال الستينات أصدرت الدول الغربية وصفة جديدة للتنمية كـإحلال الواردات وتنمية الصادرات. إن هذه الوصفات الجديدة للتنمية لاتسمن ولا تغني من جوع، لا طائل من ورائها غير تحقيق الأرباح المادية وتخريب البيئة.

أمام المخاطر والتدخل الشرس الذي تتعرض له البيئة، والمتمثل في الإستغلال المفرط للثروات المعدنية والمائية واجتثاث الغابات (غابة الأمازون

بأمريكا اللاتينية). أخذت الأوساط المثقفة والمهتمة بالبيئة، والمجموعات البشرية تعي خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة. مما أدى إلى حدوث ضجة إعلامية بين مختلف الدول لمعرفة المسؤول الحقيقي عن هذه الأخطار. ولما تبين ذلك، تم استبدال المفاهيم القديمة للتنمية بمفهوم حديث تمثل في التنمية المستديمة الشيء الذي زاد من التباس المفهوم. لقد انبثق مفهوم التنمية المستديمة عن الندوة التي نظمتها الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم سنة ١٩٧٢. هذه المقاربة الجديدة للتنمية اتخذت كمبدأ أساسي في تحديد كل السياسات على المستوى الدولي والوطني. وقد جاءت هذه المقاربة لإحلال نوع من التوازن بين النموالاقتصادي والنظام الطبيعي . إلا أنه رغم ذلك فالدول الرأسمالية لم تحترم مختلف الإتفاقيات الدولية "كقمة الأرض" المتعلقة بالحفاظ على البيئة والتقليل من انبعاث الغازات الملوثة، خاصة وأن العالم الآن يواجه تحديات تراجع الثروات المائية وخطر ثقب الأوزون.

٢) تعريف مفهوم التنمية:

لقد نتج عن التطور المفاهيمي للتنمية كثرة الدراسات والأبحاث بخصوص التنمية. إلا أن ذلك لم يفضي إلى أشياء جديدة تبين نمط التنمية التي يجب نهجها والأهداف الحقيقية للتنمية وغاياتها. يمكن القول أن المفهوم له دلالة شمولية. تشمل التنمية في آن واحد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وهي كذلك تلك العملية التي يناقش من خلالها أهالي المجتمعات الصغيرة حاجاتهم ويرسمون الخطط المشتركة لإشباعها . نستشف من خلال هذا التعريف أن من الباحثين من يربطها بالمجتمع، ومنهم من يقصد بها تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع . هذا صحيح، ولكن ما يجب الإشارة إليه أن التنمية مسلسل شمولي

ومركب ومعقد يستهدف جل السكان، ويشمل جميع جوانب حياهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أي المجالات التي لها علاقة وطيدة بحياة الأفراد، والقادرة على إحداث تغيرات إيجابية. ولكي تتم عملية التنمية على الوجه الأحسن، يجب على الجهات الواضعة للبرامج التنموية أن تأخذ بعين الإعتبار مشاركة السكان في بلورة تلك المشاريع بدءا بالتخطيط فالإنجاز وانتهاءا بالتقييم. لأن التنمية هدف إنساني وليست هدفا في حد ذاقا. كما تعتبر التنمية عمل دائم ومسؤول وفعال يمكن السكان من الاستفادة من الخيرات والامتيازات التي تتيحها التنمية وتبلورها. كما أن التنمية حسب بعض الباحثين خلق وإبداع قبل أن تكون تقليدا أعمى للنماذج التنموية الغربية . مما يفترض أن تبلور أفكار مشاريع التنمية محليا، وأن تكون تلك الإختيارات التنموية نابعة من هموم الشعوب. وأن تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات ومتطلبات الأفراد الموجهة إليهم. إن التنمية الحقيقية يجب أن تكون شمولية ومستديمة، وتعطي اهتماما أكثر للإنسان كفاعل ومخطط ومدبر ومتلق للتنمية في بيئته الطبيعية .

٢.١) بعض تعاريف التنمية:

قد يتبادر إلى الذهن يوما سؤال طال ما حير بال علماء الاقتصاد والاجتماع والجغرافيين ومختلف المهتمين. لماذا تنمي؟ إن هذا السؤال ليس سؤالا بلاغيا أوخطابيا. من البديهي أن يتم طرحه وإعادة طرحه لفهمه. ومن أجل أن نبين فيما إذا كانت الحاجة إلى التنمية ضرورة ملحة أم أها مجرد فكرة عابرة . إن الإجابة عن السؤال السابق يطبعه التباين من باحث لآخر، فالاقتصاديون المنظرون لتحقيق تنمية اقتصادية، يرون في التنمية إلى جانب المخطط : بأها تحولات في القيم والحوافز والموقف من العمل والتنظيم الاجتماعي، وباجتماعها

معا تؤدي إلى توسيع الاقتصاد وتحسين أدائه وارتفاع مستوى عيش الأسر . يظهر أن تحقيق التنمية من هذا الجانب أمر صعب. لأن التنمية لايجب أن ترتكز على تنمية الاقتصاد فقط. بل لابد من أن ترتكز على تنمية المجتمع بكامله (تقع في هذا المشكل العديد من الدول النامية، إذ أصبح من العسير عليها تحديد أي المجالين الأكثر إلحاحا من الآخر، هل الميدان الاقتصادي أوالاجتماعي) . وأن تتخذ من مختلف العلوم أدوات فعالة لتحقيق أهدافها. وعلى عكس ذلك يرى علماء الاجتماع أن التنمية هي : عدالة توزيع الثروات تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية. أما رجال السياسة فالتنمية لديهم هي إقامة إطار ديمقراطي يضمن للشعب حرية المشاركة في الحياة السياسية والرقابة على السلطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتأينا أن نقدم بعض التعاريف الخاصة بالتنمية:

- يعرف حسن عسفان التنمية : بأنها التحريك العلمي المخطط من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة ، لتحقيق التغيير المستهدف والانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها .
- التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق أعلى مستويات من الدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة، لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية .
- التنمية: عملية سياسية وفكرية، عملية تغيير الإنسان من أجل الإنسان، لذا فهي في حاجة إلى قيادات فكرية، ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الإنحطاط والرقي. يتضح من خلال التعاريف السالفة الذكر أن التنمية ليست بعملية تخطيط اقتصادي أوإحداث نمو في قطاع ما. بل هي مسلسل شامل وعمل متناسق ومتشابك يتناول كل مقومات الحياة البشرية، ويستجيب لمطالب عامة السكان.

٢.٣) أنواع التنمية:

نتج عن اختلاف التصورات حول مفهوم التنمية تنوع أصناف التنمية، نذكر من بينها: ** التنمية الاجتماعية: يرى "T sherd" أن هذا النوع من التنمية له علاقة بمفهوم تنمية المجتمع من حيث تحقيق التوازن الاجتماعي. إذن فالتنمية الاجتماعية يمكن اعتبارها " السياق الذي يؤدي إلى رفع مستوى عيش السكان، الذي يضم : التغذية والصحة والعمل... "

** التنمية المستدامة أوالمستديمة : تعني تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون تعريض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة للإستجابة لحاجياتها أيضا. للتنمية المستديمة ثلاثة أبعاد:

- البعد البيئي: تطرح التنمية المستديمة مسألة الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب احترامها في مجال التصنيع.
- البعد الاقتصادي : يعني الإنعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة.
- البعد الاجتماعي: إنه البعد الإنساني، يجعل النموسيلة للإلتحام الاجتماعي.

** التنمية الاقتصادية يعرف أنور عبد المالك في كتابه" من أجل مفتاح لإستراتيجية تنموية ". التنمية الاقتصادية بأنها قبل كل شيء تنمية قوى الإنتاج التي تكون عمل الإنسان وقواه الإنتاجية. وهذه التنمية تتطلب إعادة إنتاج متنامي لوسائل الإنتاج والحاجيات الاستهلاكية، وتتطلب كذلك تراكما في رأس المال.

** التنمية القروية: يطلق عليها كذلك إسم التنمية الريفية. يصعب وضع تعريف قار لهذا الصنف من التنمية، وذلك بسبب اختلاف آراء الجغرافيين والمهتمين حول تعريفها.على أي فالتنمية القروية مفهوم مركب ومعقد، لا يشمل جانبا واحدا أومجالا اقتصاديا محضا. بل إنه يشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية

والثقافية والاجتماعية والجمالية. بمعنى أنها تعني تحسين ظـروف عـيش السـكان وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية، وتحسين وضـعيتهم الاجتماعيـة (التعلـيم والصحة) ، إضافة إلى تمكينهم من الاستغلال المعقلن للثروات الطبيعية المحلية. مع ضرورة تثمينها، وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة. مما يجعل التنميـة القرويـة تختلف في أهدافها وأبعادها عن مختلف أنواع التنمية الأخـرى خاصـة التنميـة الفلاحية، إلا أنهما ترتبطان بعلاقة جدلية. فلا يمكن تحقيق التنمية القروية بـدون وجود التنمية الفلاحية . ورغم ذلك تبقى التنميـة القرويـة أسـاس التنميـة بالأرياف، لأنها ترتكز على مقاربة مجالية شمولية تعالج قضايا المجتمع والاقتـصاد القرويين. وتعني التنمية القروية كذلك التحسين الكيفـي والنـوعي للأنـشطة الاقتصادية الممارسة في المجال الريفي، مع ضمان استدامتها ، كما أنها لا تعني مجرد تصنيع لمنطقة قروية أوإقامة أنشطة اقتصادية بها، بل إنها ظاهرة متشابكة، تعمـل على تنمية الموارد المحلية، ومحاربة الفقر القروي وكل المشاكل التي يتخبط فيهـا العالم القروي. لقد تبين لنا صعوبة إعطاء تعريف قار وموحد للتنمية الريفية نظرا لشساعته. ورغم ذلك فإنه يمكن تعريف التنمية الريفية كالتالي: تشكل التنميـة القروية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم القروي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطـور مـستوى نتـائج النشاط الفلاحي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للساكنة القروية وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أوالجهوي أوالوطني أوالدولي. يبدوأن هذا التعريف شامل، إلا أنه لا يعتبر التعريف الوحيد في هذا الإطار، بل هناك تعار يف أخـرى نـذكر منـها: - يعـرف G V "Fuguitt " التنمية القروية على أنها ذلك المفهوم الذي يتضمن بذل الجهـود

لمساعدة فقراء الزراع إضافة إلى العاملين بميدان الزراعة التسويقية. هذا التعريف يتعلق بجانب واحد يتمثل في تقديم مساعدات مادية للأسر الريفية.

- يرى آخرون أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الفلاحي ليشمل قطاعات اقتصادية لها صلة بالزراعة. بل إنه في رأي البعض يتضمن تنمية الإنسان والموارد الطبيعية في آن واحد. ومن ثمة تحقيق الرفاه والعدل الاجتماعي للسكان القرويين. يتضح من خلال ما سلف أن التنمية القروية يجب أن ترتكز على ما يلي: • أن تقبل مشاركة السكان القرويون في جميع مراحل المشاريع التنموية. • أن تقبل الإتفاق الجماعي بين السكان ومخططوالبرامج التنموية... الخ

وتستند التنمية الريفية في تنفيذ برامجها على أساليب وغايات تتجلى فيما يلي:

- يجب أن تتسم البنية التقنية والأطر المخططة لبرامجها بالمرونة لأنه من شأنها خلق مزايا، كتغليب الطابع الإنساني في العلاقات بين الإدارات والمؤسسات العاملة في ميدان التنمية.
- النهوض بمشاكل السكان مع تحديد شبكة الأولويات في المطالب .
- إنعاش دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية الناشطة بالمجال الريفي.

كما تتميز التنمية القروية بعدة خصائص، وتطمح إلى تحقيق عدة أهداف :

خصائص التنمية القروية:

- تستهدف برامج التنمية الريفية بصفة أساسية سكان الأرياف.
- التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموارد المتاحة .
- تسعى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الريفيين، اعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد للجميع.
- إن الدراسات وعمليات التنمية يجب أن تقاد بتنسيق مع المستفيدين

والمتدخلين، يجب أن تؤدي إلى تقييم نقدي وتغيير الإتجاهات عند الضرورة .

– تنادي التنمية الريفية بمشاركة السكان وإحقاق الحق ونشر العدل الاجتماعي، مع التخيير الواضح للفئات الأقل قدرة في المجتمع القروي.

– تتسم التنمية الريفية بالشمول، كما تعتمد على أسلوب لامركزية القرار، أي أن القرارات تتخذ محليا ويشارك فيها جميع أفراد المجتمع القروي المعنيين ببرامجها.

– التنمية الريفية قضية جميع المعنيين بها أي الفلاحين والمنتخبين ومتخذي القرار السياسي والسكان المحليين. أهداف التنمية القروية:

أ) الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى:

– بذل مجهودات عالية لتحسين دخل العمال القرويين عن طريق زيادة الإنتاج الفلاحي، بواسطة تطوير أساليب وآليات النشاط الفلاحي.

– تحسين المستوى الغذائي للسكان القرويين، بزيادة إنتاج المواد الغذائية، مع إمكانية تصريف الفائض في السوق. ب) الأهداف الطويلة الأمد: * إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف. * تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الفلاحية لتعزيز مدا خيل السكان وتوفير الشغل القروي . نشير في الآخر أن تعدد أنماط التنمية لا يفيد في شيء. لكن تداخلها وتظارفها سيؤدي إلى بلوغ مساعي التنمية المنشودة. ٣) متطلبات التنمية: يعرف محمد الطويل التنمية بأنها : زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع بالصورة التي تؤدي إلى رفع مستواه من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى، على امتداد فترة زمنية معينة . ولتحقيق ذلك لابد من: * وجود المؤسسات الديمقراطية والتمثيل الجهوي للسكان، يعد شرطا أساسيا في مسار التنمية ، لأن تغيير الواقع لا يتمثل في إصدار القوانين

والتقسيمات الترابية. * توفر أطر تقنية وأكاديمية لها تكـوين عـال في الميـدان التنموي. * بلورة وإنجاز برامج تنموية محددة الأهداف تستهدف السكان وتحافظ على البيئة. * سن قوانين ووضع أساليب وتسهيلات العمل التي تساعد في توزيع الأعمال وتطوير وسائل العمل واختصار مراحله مع إحكام الرقابة علـى سـير المعاملات، بما يحقق الكفاءة في الأداء والاقتصاد في الزمن . * توفر قيادة محليـة قادرة على لعب أدوار رائدة ومؤثرة في عملية التنمية بفضل تجربتها وحنكتها. * إقرار مشاركة شاملة ودائمة للسكان والفعاليات الحكومية وغير الحكوميـة . * تمتيع الأفراد بحرية الحركة وبحرية الإقناع السياسي، وحق الشعور لديهم بـالأمن والعيش بكرامة. * خلق علاقات تضامنية وتكافلية بين الأفراد المكونين لـنفس المجتمع . * بلورة وإنجاز العديد من المشاريع التنموية على كافة المحاور الإنتاجية . * تداخل وتكامل الأهداف والأبعاد التي ترمي التنمية إلى تحقيقها.

الباب الثانى

دور الارشاد الزراعى فى التنمية الريفية

الإرشاد الزراعي هو عمل تعليمي غير رسمي يتطلب تنفيذه تعاون أجهزة ومنظمات رسمية وخاصة تعمل جنباً إلى جنب مع الريفيين الذين يتعلمون منه، بالاقتناع وبالطرائق والمعينات الإرشادية المختلفة، كيف يحددون مشكلاتهم بدقة ويتزودون بالمعارف المناسبة والاتجاهات المرغوب فيها والمهارات الأساسية اللازمة لتطوير أنفسهم وتنمية قدراتهم ومساعدتهم على إيجاد الحلول لمشكلاتهم. فالإرشاد الزراعي إذن نظام تعليمي وإقناع وتنفيذ، يهدف إلى إحداث تغييرات سلوكية مرغوب فيها لدى الفلاحين، في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم، وهو عملية تطبيقية مستمرة، وهو أحد أركان ثلاثة هي التعليم الفني الزراعي والبحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي. وتترابط هذه الخدمات بصلات تبادلية اعتمادية تكاملية يزيد كل منها من فعالية الأخريين فيؤدي ذلك إلى تقدم الزراعة وتطوير الريف. وعليه فإن الإرشاد الزراعي يرمي في تطويره الريفيين إلى «زراعة أحسن وحياة أفضل وسعادة أكثر وتعليم أوفر ومواطن أصلح» وذلك عن طريق إيجاد صلة مع المزارعين وثقة متبادلة وعن طريق تعاونهم ومشاركتهم الفعالة في تخطيط البرامج الإرشادية وتنفيذها وتوافر مستلزمات القيام بالعمل الإرشادي.

تعريف الارشاد الزراعى:

الارشاد الزراعى عبارة عن " عملية تعليمية غير مدرسية يقوم بها جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين لخدمة الزراع واسرهم وبيئتهم ومساعدتهم على مساعدة انفسهم باستغلال امكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى عن طريق احداث تغييرات سلوكية مرغوبة فى معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم " .

الاتجاهات الرئيسة للتنظيمات الإرشادية

يوجد عالمياً منهجان رئيسان لتقديم الخدمات الإرشادية التعليمية الزراعية: «الإرشاد الزراعي الوحيد الغرض» و «تنمية المجتمع المحلي (الريفي)». أما المنهج الأول فيكون التركيز فيه على النواحي الإنتاجية الزراعية لرفع مستوى الحياة الريفية. ويميز ضمن هذا المنهج اتجاهان أساسيان: التنظيم الإرشادي التعاوني، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والتنظيم الإرشادي الحكومي، وفيه تشرف وزارة الزراعة على النشاط الإرشادي، كما في سورية ومصر مثلاً، وتتعدد في هذا النمط النظم وتتباين.

وأما المنهج الثاني فيكون محور الاهتمام فيه ربط النواحي الإنتاجية الزراعية بمجالات أخرى وثيقة الصلة بها كالنواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية كما هي الحال في مصر والهند. ويتفق المنهجان في كونهما تعليميين ديمقراطيين، ويختلفان في أسلوب العمل وفلسفته وفي التنظيم. وباختصار شديد يكون الإرشاد الزراعي الوحيد الغرض أكثر صلاحاً وفاعلية في المجتمعات الفردية التي يغلب فيها الاعتماد على الفرد، أما «تنمية المجتمع المحلي الريفي» فأنسب في المجتمعات النامية المتميزة بأهمية الجماعة وقوة الروابط بين الجماعات الريفية.

تبني الأفكار والأساليب الزراعية الحديثة

لا تنحصر مهمة الإرشاد الزراعي في إقناع الفلاحين بالمقولات العلمية الجديدة وإنما هي تتمثل في العمل الدؤوب على جعلهم يتبنونها وينفذونها فعلياً. ويتم ذلك بعمليتين مترابطتين متداخلتين هما: عملية انتشار الفكرة وانتقالها من مصادرها الأصلية إلى المزارعين، وعملية التبني أي «العملية العقلية التي يمر فيها الفرد منذ سماعه بالفكرة الجديدة أول مرة حتى تبنيها النهائي» أي إن الفرد يمر

بسلسلة من المراحل وهي: مرحلة الوعي والتنبه، ومرحلة الاهتمام، ومرحلة التقويم العقلي، ومرحلة التجريب، ومرحلة التبني والتطبيق. وتجدر الإشارة إلى أنه لابد من وجود مشكلة ما أو حاجة ما لدى الفرد قبل الدخول في تلك المراحل. ويتفاوت المزارعون في الأخذ بالخبرات الجديدة تبعاً للزمن النسبي لعملية التبني وتؤثر في سرعة التبني عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وشخصية، وعوامل مرتبطة بطبيعة الخبرة الجديدة وصفاقا.

دور الارشاد الزراعى فى التنمية الريفية:

يلعب الإرشاد الزراعي دوراً مهماً في مجال التنمية الزراعية بشكل خاص والتنمية الريفية بشكل عام وذلك انطلاقاً من رسالته في العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وإحداث تقدم تكنولوجي زراعي واستغلال الإمكانات الريفية استغلالاً إيجابياً لإحداث تلك التنمية، فضلاً عن دوره الفعال في توعية وتثقيف الزراع وتنمية قدراقم ومهاراقم وتغيير اتجاهاقم وتطويرها.

ونظراً لأن التنمية الريفية هي غاية متعددة الأبعاد إذ أنها تسعى إلى تغيير جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية والبيئية والبشرية للحياة في الريف فقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير كبير في مهمة المرشد الزراعي، إذ لم تعد مهمته قاصرة على تقديم النصائح الفنية والتدريب للمزارعين بغية زيادة الإنتاج، بل أصبحت مهمته تتعدى هذا الإطار الفني لتصنيف مهام أخرى لا تقل أهمية تتصل بالإسهام في تحقيق التنمية الريفية، وهنا يبرز الدور الهام الذي يجب أن يقوم به الإرشاد الزراعي في التوعية والتدريب لتمكين المزارعين والسكان الريفيين من المساهمة بدور فعال في دفع التنمية الزراعية والريفية إلى الأمام والمحافظة على استمراريتها على النحو الذي يضمن تلبية متواصلة للاحتياجات

البشرية. لذا يجب أن يتواءم العمل الإرشادي مع متطلبات التنمية ويلبي الاحتياجات الحقيقية للمزارعين ومنظماتهم ويضمن مشاركتهم الفعلية في كافة الأنشطة الإرشادية تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً لتوفير احتياجات المزارعين والسكان الريفيين.

ولضمان سلامة أداء وفعالية العمل الإرشادي فإن الأمر يتطلب سرعة استجابة العاملين في الإرشاد لطلبات واحتياجات المزارعين وتزويدهم بالخدمات والمعلومات التعليمية عن التكنولوجيا الجديدة الملائمة لحل المشاكل التي تواجههم ومساعدتهم على استخدامها بكفاءة.

ومن الأدوار الحيوية للإرشاد الزراعي هو ما يتعلق ببرامج ومشاريع التنمية الزراعية الرأسية والأفقية، ففي مجال التنمية الزراعية الرأسية يعمل الإرشاد الزراعي على مضاعفة الإنتاج الزراعي من الرقعة الزراعية الحالية وذلك عن طريق تطبيق نتائج البحوث الزراعية والأفكار والأساليب المستحدثة، أما فيما يتعلق بمجالات التنمية الزراعية الأفقية فيمكن للإرشاد الزراعي أن يلعب دوراً كبيراً في زيادة المساحة المنزرعة وتطبيق المعارف والخبرات المستحدثة واستبدال الأساليب الزراعية التقليدية بأساليب حديثة.

ويسعى الإرشاد الزراعي إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها الأهداف التعليمية التي تستهدف إحداث تغييرات في معلومات واتجاهات وسلوك الزراع للنهوض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقاً من كونه نشاطاً تعليمياً وخدمة هادفة.

والإرشاد الزراعي باعتباره نشاطاً تعليمياً يشترك مع الأنشطة التعليمية الأخرى في كثير من الخصائص، وينفرد عنها بخصائص أخرى تجعل منه كياناً متميزاً، فهو يهدف كما يهدف غيره من الأنشطة التعليمية إلى إحداث تغيرات في

الشخصية عن طريق تشكيل البنيان المعرفي لأفراد جمهوره، وعن طريق تزويدهم بالمهارات النافعة في عملهم وحياتهم وكذلك عن طريق تغيير اتجاهاتهم نحو الأشياء والأشخاص والأفكار. كما أنه كغيره من النظم التعليمية تستند كل ممارسته على أساس مستمد من النظريات والمبادئ التعليمية .

إن العمل الإرشادي الناجح هو الذي يقوم على أساس كسب ثقة الأفراد المستهدفين بالخدمة من خلال معرفة احتياجاتهم ومساعدتهم على حل مشكلاتهم ومشاركتهم في كل مراحل العمل الإرشادي لأنهم أكثر إلماماً ومعرفة بأحوالهم وظروفهم كما أن فعالية العمل الإرشادي تتوقف على أساس تحديد ومعرفة حاجات المسترشدين المحسوسة وغير المحسوسة وتحقيق رغباتهم واهتماماتهم الحقيقية، ولا شك أن المهمة الأساسية للإرشاد الزراعي هي نقل المعارف الجديدة إلى الزراع ومساعدتهم على استخدامها بكفاءة.

وهناك ثلاث أنواع من المعرفة يلزم توفيرها للمزارع وهي بمثابة إجابة عن أسئلة ثلاثة: هي ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟ أي ماهية الشيء الجديد وكيفية استعماله والأسباب الداعية إليه، ومن هذا المنطلق فإن أنواع المعارف تلك التي يحتاجها المزارع هي الحاجات التعليمية التي يسعى الإرشاد الزراعي إلى تحقيقها.

والخدمة الإرشادية أداة تربوية تعليمية مهمتها توعية الناس ونشر المعرفة بينهم لتكسبهم حياة أفضل. وأنه بهذا المعنى كانت الغاية من الإرشاد الزراعي هي فتح آفاق جديدة من خلال قيادات محلية وتخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية وإشراك المسترشدين في ذلك يعتبر أساساً حيوياً لنجاح المجهود الإرشادي بأكمله. وتعد البرامج الإرشادية بمثابة الأساس الذي تترتب عليه كافة الأنشطة الإرشادية والمهام التعليمية التي تقدم للزراع والتي تتضمن المشكلات التي تقابل حاجاتهم ورغباتهم، والعمل على تحقيقها من خلال التخطيط الإرشادي الناجح

المبني على الأسس السليمة التي تعتمد على الأهداف المراد تحقيقها، وفي ضـــوء المشكلات والحاجات التي يتم تحديدها، ويتوقف نجاح عملية التخطيط الإرشادي الناجح على عدة عوامل من أهمها المرشد الزراعي الذي يقع على عاتقه مهمـــة القيام بتنفيذ البرامج والأنشطة الإرشادية وإحداث وتنظيم المواقـــف التعليميـــة، انطلاقاً من مبدأ تنسيق وتكامل الجهود التي تعتبر من الجوانب الرئيسية المهمـــة لفاعلية تنفيذ خطط العمل الإرشادي، ويعتبر المرشد الزراعي الدعامة الرئيسية في نجاح ذلك العمل .

ومن أهم الأدوار والمهام التي يقوم بها المرشد الزراعي هـــو الإســـهام في تخطيط العمل الإرشادي بجمع حقائق الموقـــف وتحليلـــه وتحديـــد المـــشكلات والاحتياجات الإرشادية وتحديد أهداف البرنامج الإرشادي وكذلك الإسهام في تنفيذ العمل الإرشادي باستخدام الطرق والمعينات الإرشادية ووضع خطة العمل وإجراءات التنفيذ طبقاً لبرنامج زمني، وتوفير مـــصادر المعلومـــات والخـــبرات للمزارعين وقيادتهم المحلية والإسهام في إيجاد الحلول للمشكلات الزراعية .

كما أن من ضمن المهام الملقاة على عاتق المرشد الزراعي هي وضع خطة لتنفيـــذ أهداف البرنامج الإرشادي المحلي والإشراف على تنفيذ هذا البرنامج، وتوصـــيل نتائج الأبحاث والتوصيات الزراعية إلى الزراع، والتقيـــيم المرحلـــي والـــسنوي للتعرف على مدى تنفيذ البرنامج الإرشادي لأهدافه وتحديـــد نـــواحي القـــوة والضعف في إنجازاته.

وفي حقيقة الأمر إن عملية التقويم في العمل الإرشـــادي تعتـــبر مـــن الأنـــشطة الضرورية والهامة فهو يشمل جملة أعمال منهجية ومستمرة لتقدير أو قياس مدى فعاليات النشاطات الإرشادية الزراعية، ويعمل على تقدير الواقع الإنمائي لبرامج الإرشاد الزراعي، وتقدير كفاءة الأنظمة الإرشادية بالنسبة للأهداف الموضوعة.

والإرشاد الزراعي باعتباره من أهم أجهزة التغيير الموجه يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً عن طريق تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية المختلفة إلى إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارف ومهارات واتجاهات المزارعين.

الخدمات التى يقدمها الارشاد الزراعى للريفيين :

- النهوض بمستوى معيشة المزارعين وتحسين مستواهم الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي لديهم وبالتالي زيادة الدخل.
- تزويد المزارعين بالمعلومات والمعارف حول الطرق والأساليب الزراعية الحديثة في الإنتاج الزراعي ومدهم بالمساعدات اللازمة والمتاحة.
- مساعدة المزارعين على تحديد المشاكل التي تواجههم في الزراعة والإنتاج، وايجاد الحلول المناسبة لها. .
- مساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم في اتخاذ القرارات الناجحة لهم ولكي يساعدوا انفسهم تلقائياً.
- تدريب المزارعين وتعليمهم على الطرق الزراعية الجديدة التي تضمن لهم الحصول على محصول جيد ذي جودة عالية.
- يعمل الارشاد الزراعي على كسب ثقة المزارعين من خلال تكوين علاقات طيبة مبنية على الود والاحترام، وخلق روح التعاون معهم.
- توصيل نتائج البحوث والتجارب الزراعية إلى المزارعين بعد تبسيطها ليمكنهم الالمام بها وتطبيقها.
- تعريفهم بمستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة التي تتناسب مع امكاناتهم وقدراتهم.

- نشر وتوصيل المستحدثات الزراعية والتكنولوجية إلى المزارعين والعمل على وضعها موضع التنفيذ في مزارعهم لكي يتبنوها ويأخذون بها.
- اشراك المزارعين ودعوتهم في المناسبات والندوات واللقاءات الزراعية المختلفة لما يعود عليهم بالنفع من خلال اكتسابهم خبرات جديدة من خلال المناقشة والاجتماع والمشاهدة.
- اشتراك المزارعين في العمل الارشادي وفي تخطيط وتنفيذ البرامج الارشادية التي تتلاءم مع ظروفهم وأحوالهم وحاجاتهم.
- توعية المزارعين بشتى الطرق والسبل الميسرة وحثهم على معرفة القوانين واللوائح المتعلقة بالمحافظة على الثروة الزراعية والتي تهم أفراد المجتمع الزراعي.
- تنمية المجتمع الريفي والعمل على تطوير الخدمات والمرافق فيه.

الخدمات والأنشطة التي يقدمها الارشاد الزراعي للمزارعين:

- القيام بالجولات الميدانية على المزارعين ومقابلة المزارعين لتزويدهم بالمعارف الجديدة عن الزراعة وتنمية مهاراتهم نحو استخدام أفضل السبل والطرق والأساليب الزراعية الحديثة، وتلمس حاجات المزارعين والتعرف على المشاكل التي تواجههم والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها.
- اعداد واصدار تقارير احتياج المزارعين من العمالة الزراعية التي يحتاجونها وكذلك ما يتعلق برخص مزاولة المهنة ونقل الكفالات وتعديل المهن للعمالة الزراعية.

- تسجيل وتنظيم اسماء المزارعين الذين يرغبون في زراعة محصول القمح ورفعها لصوامع الغلال ومن ثم تسليم بطاقات توريد القمح لهم بعد استلامها من الصوامع، واعطاؤهم مواعيد التوريد.
- دراسة طلبات المزارعين فيما يختص بالخدمات والمرافق التي تحتاجها مناطقهم مثل افتتاح فروع زراعية جديدة أو طرق زراعية أو ايصال الكهرباء إلى المزارع أو حفر الآبار ومياه الشرب.
- دراسة طلبات المزارعين والمواطنين الراغبين في اقامة مشاتل زراعية ورفع ذلك للوزارة لاعطائهم التراخيص اللازمة. وتشجيعهم على تبني زراعة الاصناف الجيدة من النباتات المختلفة التي تتلاءم مع البيئة المحلية.
- المشاركة في تنفيذ بعض المناسبات الزراعية كأسبوع زراعة الشجرة ويوم الغذاء العالمي ودعوة المزارعين في ذلك.
- تقديم خدمات فنية للمزارعين والمهتمين بمجال النحل وإنتاج العسل وتوجيههم إلى أفضل الطرق والوسائل بهذا المجال.
- دراسة طلبات المزارعين والمواطنين حول اضافة أي نشاط زراعي إلى سجلاتهم التجارية.
- التنسيق بين المزارعين ومراكز الأبحاث ومحطات التجارب الزراعية فيما يتعلق بأية طلبات أو مشكلات تواجه المزارعين بعد دراسة ذلك.
- اقامة الندوات واللقاءات الارشادية في مناطق خدمات الفروع الزراعية وتوجيه الدعوة للمزارعين والمهتمين بالزراعة بالحضور والمشاركة للاستفادة والتزود بالمعارف والخبرات الجديدة.
- تزويد المزارعين والمواطنين بالمطبوعات الارشادية مثل المجلة الزراعية والنشرات التي تصدرها الوزارة بشكل دوري ومستمر.

- العمل على تلبية طلبات وحاجات المزارعين من خلال الزيارات والجولات الميدانية مثل حاجة المزارعين إلى المكافحة نتيجة الاصابة بآفة معينة أو حاجتهم إلى المساعدة في تقديم خدمات بيطرية كالتحصين والعلاج، وابلاغ ذلك للمختصين بالفرع أو المديرية ليتم التنفيذ، بعد تقديم الارشادات الفنية لهم والمتعلقة بذلك.
- العمل على اشراك المزارعين في اعداد وتخطيط البرامج الارشادية التي تتناسب مع ظروف وبيئة منطقتهم، والأخذ والاهتمام برأيهم وأفكارهم وتطلعاتهم.
- تعريف المزارعين بالشركات والمؤسسات الزراعية وموزعي مستلزمات الإنتاج الزراعي بالمنطقة ومساعدتهم في اختيار ما يناسبهم من هذه المستلزمات وتتفق وامكاناتهم، وتتلاءم مع زراعاتهم بهدف الحصول على مستوى إنتاجي جيد يعود بالنفع عليهم.
- يعمل الارشاد الزراعي على تنشيط روابط التعاون والتآخي والتآلف مع المزارعين وكسب ثقتهم من خلال الزيارات المتبادلة بين المختصين والمزارعين وكذلك المشاركة الفعالة التي يقوم بها المزارعون في مجال العمل الارشادي الزراعي.
- تعريف المزارعين بمصادر المعلومات الزراعية واهميتها في تزويدهم بالمعارف حول الطرق والأساليب الحديثة في الزراعة.

دور الإرشاد الزراعى التسويقى فى التنمية الريفية

مفهوم الإرشاد التسويقى:

هو خدمة إرشادية يقوم من خلالها الجهاز الارشادى بمساعدة الزراع على تسويق منتجاهم الزراعية من خلال استخدام العمليات التسويقية التى تمر بها السلعة من خلال المنتج الى المستهلك النهائى بمواصفات محددة تؤدى الى تحسين الإنتاج ويكون مطابق للسوق الذى يستقبله لتعظيم الربح من الإنتاج المزرعى بما يسهم فى رفع معيشة الريفيين.

أهمية الإرشاد التسويقى:

يكتسب الإرشاد التسويقى أهميته من خصائص ومواصفات الإنتاج الزراعى ومنها صعوبة تقدير الإنتاج الزراعى، وصعوبة تحديد تكلفة الوحدة المنتجة، وموسمية الإنتاج الزراعى، وصغر الحيازات الزراعية، وعدم مرونة العرض والطلب على الإنتاج الزراعى. لذلك فان المهام الملقاة على عاتق الإرشاد التسويقى كبيرة حيث انه سيكون حلقة الوصل بين البحث العلمى كناقل للتكنولوجيا المتطورة فى مجال التسويق وبين المنتجين، كما انه يعمل على تلبية احتياجات المستهلك النهائى، فالتسويق يعتبر سلسلة متصلة، والإرشاد الزراعى هو حلقة الوصل بين حلقات هذه السلسلة حتى تتكامل منظومة التسويق للمنتجات الزراعية.

أهداف الإرشاد التسويقى:

توفير الكوادر الإرشادية المؤهلة والقادرة على القيام بالجهود الإرشادية فى مجال التسويق الزراعى .

- تغيير اتجاهات الزراع نحو التسويق الزراعى
- توفير نظم المعلومات الحديثة عن التسويق مثل الأسعار والعرض والطلب على السلع الزراعية وتوعية الزراع بذلك.
- تعليم الزراع اتخاذ القرارات التسويقية وفقا لقاعدة البيانات التسويقية.
- تعريف الزراع بالأسواق والتجار ومصادر المعلومات التسويقية.
- تشجيع الزراع على التخطيط للأنشطة التسويقية.
- تحسين جودة وقيمة المحاصيل المعروضة للمستهلك.
- تقليل الفاقد التسويقى للمحاصيل.
- مساعدة الزراع فى حل المشكلات التى تعترضهم خاصة التسويقية منها مثل المتعلقة بتوفير العبوات وأصناف التقاوى وارتفاع تكاليف النقل واستغلال الأسواق والسماسرة.

دور الإرشاد الزراعى فى مجال الإرشاد التسويقى:

يقوم الإرشاد الزراعى بدور هام فى مجال التسويق الزراعى نذكره فيما يلى:

- يقوم الإرشاد الزراعى بدور اساسى فى رفع وزيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق تطبيق المستحدثات الزراعية ومن خلال نقل التقنيات الحديثة فى المجال الزراعى.
- يقوم الإرشاد الزراعى بنقل وتوصيل نتائج البحوث الى المزارعين.
- يقوم الإرشاد بتوعية الزراع من خلال تعريفهم بالسلع المطلوبة فى الأسواق المحلية والعالمية وأسعارها ومواصفاقا وتوفير قاعدة بيانات عنها.
- تحديد المواسم التى يزيد فيها الطلب على سلع زراعية بعينها.

- نشر المعلومات والتوصيات الخاصة بمواعيد قطف المحصول والعناية بجمع الثمار وفرزها وتدريجها وتعبئتها وشحنها وكيفية تقليل الفاقد.
- تعبئة الثمار بالشكل المطلوب فى الأسواق.
- تشجيع صغار المزارعين ومساعدتهم فى تنظيم نشاطاتهم التسويقية.
- تقديم المشورة حول إنشاء وتشغيل الأسواق الريفية.

دور الارشاد الزراعي في تنمية المرأة الريفية :

تتنوع المعوقات والصعوبات والمشاكل التي تواجه المرأة الريفية بتنوع الادوار التي تقوم بها والتي تستوجب معالجتها وتذليلها بغية ادماج النساء الريفيات في عمليةالتنمية الريفية المتكاملة ، منها معوقات اقتصادية ومعوقات اجتماعية ذات الطابع المؤسساتي وبضوء المعوقات يمكن استخلاص الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية والتي انعكست على شكل استراتيجية تبناها الارشاد الزراعى لتنمية المرأة الريفية علماً ان هذه الاستراتيجية المقترحة هي جزء من الاستراتيجية الوطنية للمرأة حيث تناولت استراتيجية وزارة الزراعة لتنمية المرأة الريفية المحاور التالية:

١ -المرأة والاقتصاد

٢ -المرأة والصحة

٣ – المرأة والتعليم

٤ – المرأة والبيئة

الهدف العام

دعم وتنمية المرأة الريفية واعلاء مكانتها من خلال انشطة الارشاد والبحوث والتدريب والاتصال والتنسيق وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها ونشرها بطرق الارشاد المختلفة .

الاهداف المباشرة:

يهدف ارشاد المرأة الريفية الى ما يلي :

- اثارة وعي اصحاب القرار والمخططين والمشرفين على البرامج التنموية داخل وزارة الزراعة وفي الوزارات الاخرى والمنظمات الشعبية والدولية بأهمية قضايا المراة ودمجها في مسار عملية التنمية .
- إدراج قضايا المراة في رسم السياسات وتخطيط البرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها في وزارة الزراعة والوزارات الاخرى والمنظمات التي تعمل في مجال تنمية المرأة الريفية ..
- تنمية مهارات المرشدات الزراعيات في مجال تنمية المرأة الريفية .

◆ المهام التي يؤديها الارشاد الزراعي بهدف تنمية المرأة الريفية:

اعداد وتخطيط ومتابعة تنفيذ وتقييم البرامج والانشطة الارشادية الزراعية لتطوير وتنمية المرأة الريفية لإثارة وتعميق الوعي بقضايا المرأة الريفية وأهمية دمجها في عملية التنمية الريفية المستدامة .

النهوض بكفاءة المرأة الريفية وتنمية مهاراتها من خلال برامج التدريب في مجالات:

التقنيات الزراعية الحديثة ¯ الاقتصاد المترلي الريفي ¯ الصحة – التعليم ¯ البيئة ¯ الغذاء ..

تطوير نوعية حياة الاسرة الريفية من خلال زيادة دخل الأسر وتنوع مصادر دخلها عن طريق تدريب النساء الريفيات على الانشطة المدرة للدخل ومساعدتهن على تأسيس المشاريع الصغيرة لتنمية موارد الأسر الريفية .

اجراء الدراسات والبحوث الميدانية الخاصة بالاسر الريفية والمجتمع الريفي وتعزيز التعاون والتنسيق مع المديريات المختصة والمنظمات المحلية والدولية والجامعات واقامة روابط من خلال برامج التعاون المشترك لتنفيذ المشاريع والانشطة المتعلقة بتنمية المرأة الريفية .

ويعتبر التكريم الحاصل عالمياً للمرأة الريفية تجسيداً لاهمية المرأة في عملية التنمية والعمل في كافة الخطط والبرامج التنموية لتعريف النساء بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية وتمكينهن من المشاركة في صنع القرار والاستفادة من مهارتهن وقدراتهن الفنية لتحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية .

اولا: المرأة والاقتصاد:

١- العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام الميكنة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي.

٢- العمل على رفع مستوى أداء المرأة في الإنتاج الحيواني جراء تزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة بهذا المجال.

٣- تشجيع وتدريب المرأة على تأسيس المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة منها وكذلك تدريبها على عملية الحصول على القروض المصرفية لتمويل هذه المشاريع.

٤- إرشاد وتدريب المرأة الريفية على إنشاء الحدائق المنزلية والاستفادة منها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لغذاء الأسرة.

٥- السعي لإيجاد الشروط الملائمة لوصول الخدمات الزراعية الحديثة للنساء.

٦- زيادة عدد المرشدات وخاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة.

٧- زيادة الاستفادة من وسائل التكنولوجيا البسيطة خاصة في ميادين جمع المحاصيل تعبئة المحاصيل والمهام الأخرى التي تقوم بها المرأة في العمليات الزراعية، والعمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي والحيواني من جراء تزويدها بالمعلومات الفنية للازمة لهذا العمل من خلال الأنشطة الإرشادية المختلفة.

٨- تحديد نسبة مئوية من كل مشاريع الإقراض المتاحة للمرأة ٣٠% على الأقل في البداية حتى تستطيع المرأة الحصول على ٥٠% من القروض مستقبلاً.

٩- القيام بمشاريع إدخارية لتشجيع النساء على استخدام جزء من منافع العملية الزراعية للاستثمار طويل المدى أو لتأمينها.

١٠- القيام بمشاريع مولدة للدخل للنساء الفقيرات خاصة اللواتي يعلن أسر.

١١- دعم وتدريب المرأة على تسويق انتاجها الزراعي ، الحيواني، الصناعي، الزراعي بشكل مربح.

١٢- تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة عن طريق زراعة الحدائق المنزلية بالإضافة إلى رفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.

١٣- مساعدة وتدريب النساء على الاستفادة من الموارد المحلية بإنشاء مشاريع صغيرة إنتاجية مدرة للدخل.

١٤- إكساب المرأة المهارات اللازمة لإدارة المنزل بشكل جيد برفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.

١٥- إكساب المرأة المهارات اللازمة لإتقان الصناعات الريفية التقليدي منها والحديث كمصادر مدرة للدخل.

١٦- تشجيع النساء للانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من أجل الاستفادة من عملية الإقراض وتشجيع العمل الجماعي المنظم.

ثانيا: المرأة والصحة:

١- إرشاد المرأة لأهمية توافر الشروط الصحية للسكن من إضاءة وتهوية وتوفير مياه نظيفة وشبكة صرف صحي..الخ.

٢- إرشاد المرأة لأهمية الفصل بين سكن الأسرة والأماكن المخصصة للحيوانات.

٣- تعريف المرأة بالأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وأعراضها وطرق الوقاية منها.

٤- إرشاد المرأة لأهمية تخصيص أماكن للطبخ والحمام بشكل صحي ونظيف ومستقل.

٥- إرشاد المرأة إلى أهمية تعقيم مياه الشرب والتخلص من الفضلات والحشرات والقوارض.

٦- المشاركة الفعالة في تنمية وتنفيذ برامج القرى الصحية لما لها أهمية.

٧- إرشاد المرأة إلى الطرق الصحيحة في طهي الطعام والتي تساعد على حفظ الفوائد الغذائية وعناصرها الهامة في هذا الطعام.

٨- تعريف المرأة بأهمية تناول الوجبات الغذائية المتوازنة والمتنوعة لتوفير العناصر الغذائية اللازمة لكافة أفراد العائلة من خلال تعريفها بمحتوى كل مادة غذائية من العناصر وتأثير نقصانها على صحة الإنسان.

٩- إرشاد المرأة إلى أهمية مراعاة أصول النظافة وبخاصة للمواد التي تؤكل نيئة.

١٠- تشجيع مساهمة المرأة في إنتاج الغذاء والعمل على زيادة كفاءتها في معالجة مواضيع الأمن الغذائي.

ثالثاً: المرأة والتعليم:

١- التنسيق مع الجهات المعنية بمسائل محو الأمية لوضع خطة لتعليم الكبار من النساء في ضوء استراتيجية الدولة بهذا المجال.

٢- المساهمة في تنفيذ برامج محو الأمية في الريف بغية التخلص من هذه المشكلة نهائياً وبخاصة لدى النساء.

٣- تضمين البرامج الإرشادية ضرورة تعليم الفتيات على الأقل إلى مستوى التعليم الإلزامي.

٤- تشجيع الإناث الريفيات الراغبات في متابعة التعليم ما بعد الإلزامي وإيلائهم العناية الكافية للارتقاء بواقعهم.

٥- استعراض مناهج الكليات والمدارس الزراعية لاستكشاف الصور النمطية للمرأة والرجل وإعادة صياغة هذه المناهج بحيث يتم إدراج النوع فيها.

٦- تشجيع النساء للانخراط في جميع مجالات التعليم الزراعي وعدم تخصيصها في بعض التخصصات التقليدية.

٧- التخطيط والتنفيذ لبرامج التعليم الوظيفي للنساء.

رابعاً: المرأة والبيئة:

١- رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة من خلال إدماج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية والمرافق الحيوية الأساسية.

٢- العمل على إدماج المرأة الريفية في المساهمة بالمشاريع التنموية الهادفة إلى مكافحة الاعتداء على الارض الزراعية.

٣ . تعزيز إجراء البحوث والدراسات بالتعاون مع المؤسسات المعنية وطنياً وعربياً ودولياً حول دور المرأة في الحفاظ على البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإبراز دور المرأة في الحفاظ عليها.

٤- إرشاد المرأة لأهمية كيفية إقامة الحدائق المنزلية كأحد صمامات الأمان للبيئة.

دور الارشاد الزراعى فى نقل التكنولوجيا

ان الدور الاساسى والجوهرى للارشاد الزراعى هو مساعدة الناس لمساعدة انفسهم من خلال الجهود التعليمية والعملية لذلك فان التعليم الارشادى يختلف عن التعليم الرسمى ليس فقط فى نوعية المتعلمين والجماعات المستهدفة فى عملية التعليم والتعلم وانما وانما بتطبيق المعرفة المتحصل عليها فى كل يوم لحل مشاكل المزارعين والتعليم الارشادى عبارة عن تقديم خدمات تعليمية ذات صبغة تطبقية كما ان التعليم الارشادى الفعال هو المنبثق من البرامج التعليمية الفعالة التى تتصف بتغيير سلوك الجماعات المستهدفة وقد ياخذ هذا التغيير اشكالا متعددة منها تغيير فى المعارف وتغيير فى المهارات وتغيير فى الاتجاهات واستنادا لما تقدم فان التعليم الارشادى يجب ان تكون مادته التعليمية ذات صبغة تطبيقية مناسبة لايجاد الحلول لمشاكل السكان الريفيين ولاجل ان تكون الخدمات

التعليمية الارشادية بهذه الصورة وبهذه الكيفية يجب ان يكون محتوى العملية التعليمية الارشادية مستند الى نتائج الابحاث والتوصيات العلمية وبهذا الاسلوب فان هناك علاقات متشابكة ومتداخلة بين التعليم الارشادى والبحث العلمى وهى الجهة التى تقوم بتنمية وتطوير التكنولوجيا اما اهم ادوار الكادر الارشادى الذى يمكن ان يمارسها اثناء عملية تنمية اقتصاديات القرية الريفية فهى كما يلى:-

الدورالاول:

للكادر الارشادى ادوار متعددة بتعدد الانشطة الارشادية التى يمارسها وينجزها منها ما هو قائم بعملية التعليم(المعلم) وهو منظم للجماعات المستهدفة والمنظم الذى يخطط البرامج التعليمية التدريبية استنادا لحاجات المزارعين المخطط وهو الذى يقوم بالتنسيق بين لجان التخطيط والتنسيق بين الكوادر البحثية وكذليبدا عملية الاتصال لايصال المعلومات والرسائل الارشادية الى المزارعين ويمكن تلخيص دور الكادر الارشادى بانه نقطة استقطاب تعمل على احداث التغيرات السلوكية التى سبق ذكرها وذلك لغرض تحسين المستوى المعيشى للسكان الريفيين وزيادة الانتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى وزيادة عائدات البلدان النامية من هذا القطاع لغرض دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الامام.

ان عدم وجود تحديد وتعريف دقيق للادوار السابقة الذكر التى يقوم بها ويمارسها الكادر الارشادى وان وجدت فانها تكاد تكون سطحية وهامشية والادوار هذه قد تكون غامضة وينتابها نوع من الغموض وقد تكون شاملة غير محددة ولكل هذا فان انجازات الكادر الارشادى من النجاح تتاثر بهذه الاعتبارات.

الدور الثاني:

ان هذا الدور يتعامل مع الحاجة الى الكادر الارشادى لادراك المتغيرات والعوامل التى تقع خارج نطاق سيطرتهم ولا يستطيعون عمل الشىء الكثير لخفض تاثيرها هذه العوامل تسمى العوامل الادراكية وكما هو معلوم فان المجتمعات المحلية ليست انظمة اجتماعية منعزلة منغلقة عن تاثير التغير الذى يحدث فى مناطق اخرى والمجتمع ككل ولو بدرجات تتفاوت حدتها من مجتمع الى اخر وتقع على الكادر الارشادى الفعال مسئولية الفهم والاستيعاب الدقيق والشامل لعملية التغير التى تحدث على المستوى المحلى وتحديد العوامل المتبعة لعملية التنمية.

الدور الثالث:

فيما يتعلق بعملية التنمية ودور الكادر الارشادى يجب النظر بعين ثاقبة ودقيقة للوضع الزراعى القائم مع تجنب الحكم المسبق بقدر المستطاع وهذا يتطلب جمع معلومات وبيانات نوعية لها علاقة وطيدة بما هو تحت الملاحظة والدراسة ولذلك يتطلب من الكادر الارشادى تطوير وسائل وطرق ذات درجة عالية من المصداقية والموثوقية للحصول على البيانات.

الدور الرابع:

هناك العديد من المسئوليات الواسعة للكادر الارشادى يتعدى فهم الثقافة المحلية والوضع الزراعى واحد هذه المسئوليات المهمة هو اقامة وبناء علاقات التغيير للوصول للتنمية مع المزارعين استنادا لما سلف فان الكادر الارشادى يجب ان يكون له نفوذ وتاثير على قرار المزارعين لقبول واستخدام التكنولوجيا الزراعية الجديدة ويجب تعزيز نظر المزارعين الى الكادر الارشادى على انه كادر

كفء ومقتدر ومؤهل تاهيلا عاليا ولديه ما هو مفيد لنشره وايصاله الى السكان الريفيين اما بخصوص عزوف الزراع عن التعامل مع الكادر الارشادى فان الكادر الارشادى يمكنه تشجيع المزارعين على عرض مشاكلهم وتفهم الكادر الارشادى لمعوقات الانتاج الزراعى من خلال تقويم وجهة نظر المزارعين .

ان كفاءة الكادر الارشادى وادراك المزارعين لدور الكادر الارشادى يتاثر بمدى تدريب وقدرة الكادر الارشادى فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية وخبراتهم العملية مع المزارعين وكذلك اتصالاتهم وتفاعلاتهم مع مختلف الاخصائيين الباحثين لتطوير واستنباط وتكيف التكنولوجيا الجديدة بما يتلائم والوضع القائم والدور الرئيسى الاخر للكادر الارشادى هو العمل على تحديد حاجات المزارعين وفقا للطرق العملية السليمة التى تناسب وضعهم الزراعى ومستوى المهارات والمعلومات التى يحتاجونها لانجاح عملية التنمية الاقتصادية .

الدور الخامس:

الكادر الارشادى هو الارتباط المتبادل بين المزارعين والمنظمات البحثية وهذا الدور الاتصالى غالبا ما يتم بواسطة الكادر الارشادى ويعتمد هذا الدور على المعرفة والمعلومات الواجب ايصالها ونقلها.

عملية تحويل او نقل التكنولوجيا الزراعية وجعلها تتناسب مع الظروف الحقلية تتطلب من الكادر الارشادى اقامة علاقات وثيقة مع مصادر المعرفة والمعلومات المختلفة من ناحية ومن ناحية اخرى ترتبط مشكلة عدم وجود شئ يمكن نقله الى المزارعين بانعزال الكادر الارشادى عن مصادر المعلومات التكنيكية ونتائج البحوث العملية :

ان الكادر الارشادى بحاجة ماسة الى ادراك هذا النوع من العلاقة الاتصالية التى هى جزء من دورهم اضافة الى المسئولين المشرفين على المنظمة الارشادية فانهم يحتاجون الى ادراك اهمية هذه العلاقة وحاجة الكادر الارشادى الحقلى الى التدريب فى مجال استخدام المعلومات العلمية بصورة دقيقة وصحيحة.

ضمن هذا السياق فان احد الانشطة التى يمارسها الكادر الارشادى تتضمن ترسيخ التغيير عن طريق تزويد وايصال رسائل تعزيزية (رسائل ارشادية) الى المزارعين تتضمن معلومات جديدة وارشادات عن كيفية استخدام تكنولوجيا زراعية معينة جديدة وتحديد المشاكل والحلول التى قد تنجم عن استخدام هذه التكنولوجيا وبصورة عامة فان الكادر الارشادى له دور مميز فى التغيير التكنولوجى وعملية نقل ونشر التكنولوجيا الزراعية الجديدة من خلال توظيف مهارات متكاملة ذات مستوى عالى .

الكادر الارشادى يجب ان يكون لديه فهم كامل للعناصر الثقافية للمجتمع المحلى الذى تنتشر فيه التكنولوجيا الزراعية الجديدة والقدرة على افهام المزارعين لخصائصهم الشخصية ومهاراتهم واتجاهاتهم نحو قبول التكنولوجيا الحديثة بالاضافة الى مستواهم المعرفى والقدرة على التفكير واستخدام مبدا العقلانية فى اتخاذ القرارات الخاصة بشان المبتكرات التكنولوجية الجديدة بالاضافة الى ذلك فان الكادر الارشادى يحتاج الى مهارة وقابلية ومعرفة دقيقة فى كيفية تشخيص المشاكل وايجاد الحلول لها والرغبة فى التفاعل مع المنظمات والمؤسسات الاخرى التى لديها معلومات وبيانات حقلية وكذلك الرغبة فى التفاعل مع انظمة ايصال المعلومات والكفاءة فى تفهم وتحوير وتطبيق المعلومات العلمية التكنولوجية الزراعية الجديدة .

ان جميع هذه الادوار المتعددة للكادر الارشادى تجعله جديرا بان يطلـــق عليه وكيل التغيير او وكيل التنمية الزراعية والريفية .

الباب الثالث

التنمية السلبية للقرية المصرية

مقدمة :

تعانى جمهورية مصرالعربية من العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية و العمرانية و من أهم أسباب تلك المشاكل هو الزيادة المطردة فى عدد السكان بمعدلات تفوق معدلات التنمية حيث زادت معدلات النمو السكانى فى مصر من ١،٣٪ عام ١٩٧٠م إلى ٢،٨٪ عام ١٩٨٦م بالإضافة إلى التوزيع الغير متعادل للسكان حيث يتمركز أكثر من ٩٨٪ من عدد السكان على ٤٪ من مساحة الجمهورية فى وادى النيل و الدلتا ، أضف إلى ذلك ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر و ظهور المناطق العشوائية فى المناطق الحضرية و الريفية و زيادة الرقعة العمرانية على حساب الأراضى الزراعية .

ولحل مشكلة الإسكان و مشكلة زيادة الكثافة السكانية على الأراضى الزراعية دعت الحكومة إلى سياسة إستصلاح الأراضى الصحراوية و التى بدأت بعد قيام ثورة ١٩٥٢ م حيث مرت بمراحل متعددة و سياسات متنوعة و أهداف متجددة بدأت بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى كحل لمشكلة الطبقات الفقيرة من الريف و قد وُجِد فى إعادة توزيع الأرض حل جزئى لمشكلة الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً زراعية مع ضرورة العمل على زيادة الرقعة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائى و خلق مجتمعات جديدة و الحد من التكدس فى وادى النيل . ثم دعت الحكومة بعد ذلك فى السبعينات إلى إعادة تطوير القرية المصرية و لتحويلها من مناطق طرد إلى مناطق جذب وهو ما يعرف بالهجرة المضادة من المدينة إلى القرية ، و بعد ذلك فى النصف الثانى من السبعينات ظهرت الدعوة إلى تعمير الصحارى و إقامة المدن و المجتمعات العمرانية الجديدة فى الصحراء و كانت البداية من خلال ورقة أكتوبر ٧٤ و التى أقرها الحكومة .

وبالرغم من جميع السياسات المتنوعة التى أنتهجتها الحكومة على مــر الســنين فمازالت مشاكل التنمية الريفية تزداد سوءاً بالرغم من المجهودات التى بذلت فى ذلك المجال و لم تؤتى تلك السياسات ثمارها بل زادت الرقعة العمرانيــة علــى حساب الأراضى الزراعية فى الحضر و فى الريف على حدٍ سواء ، و مما لا شك فيه أن الكثير من المشكلات التى يعانى منها الريف المصرى فى الوقت الراهن تعد إنعكاسات لتراكمات تاريخية طويلة ، فإن التغيرات التى طــرأت علــى القريــة المصرية خلال العقدين الماضيين و التى جاءت إنعكاساً لتطــورات إقتــصادية و إجتماعية محلية و خارجية بالغة السرعة أثرت بشكل سيئ علــى بيئــة القريــة ونسيجها العمرانى و على نشاطاها الإقتصادية و على العلاقات الإجتماعية بــين أفرادها .

مشاكل القرية المصرية :

ومن أهم المشاكل التى تعانى منها القرية المصرية التزايد المطرد فى عــدد السكان و إستمرار تآكل الأراضى المزروعة نتيجة لزيــادة الكتلــة العمرانيــة السكنية من جانب و زيادة عمليات التجريف من جانب أخر و عمليات التبوير لصالح إنشاء مشروعات خدمية أو صناعية أو مرافق عامة من جانب ثالث . هذا بالإضافة إلى وجود ظاهرة تفتيت ملكية الأراضى الزراعية حيث يقــوم معظــم الورثة بتقسيم قطعة الأرض التى يرثونها إلى مساحات صغيرة لا تساعد الفــلاح على أن يعيش فى مستوى مناسب ، كما أنها لا تمثل وحدة إنتاجية إقتصادية . و تقدر مساحة الأراضى التى يكتسحها التوسع العمرانى بحــوالى ٦٠٠٠٠ فــداناً سنوياً مما يترتب عليه إنخفاض نصيب الفرد من هذه الأرض .

هذا بالإضافة إلى حدوث تغير نوعى فى العمالة المشتغلة فى الريف حيث أصبحت تضم شرائح عديدة من المهن و الحرف التى لا صلة لها بالزراعة مع وجود إتجاه متزايد نحو الإعتماد على العمالة المأجورة بسبب هجرة العمالة الزراعية سواء بالهجرة الداخلية أو الخارجية دون أن يصاحب ذلك إحلال الألة الزراعية بالقدر الكافى محل العمل اليدوى . ولقد تغيرت نظرة الفلاح للأرض بعد أن أصبح يقارن بين الدخل المتولد عنها و الدخل المتولد عن الأنشطة الأخرى كما تغير الشكل العمرانى للقرية حيث أصبح ٢٥٪ تقريباً من مساكن القرى تتخذ نمط الشقة السكنية بدلاً من المنزل الريفى التقليدى و ذلك بسبب ضيق المناطق السكنية و قوانين البناء التى تحد من البناء على الأراضى الزراعية الأمر الذى غير من نمط المعيشة للفلاح ومن سلوكياته . كما أثرت مشاريع مد المرافق و الخدمات العامة و شبكة الطرق والإتصالات على القرية المصرية وعلى نمط المعيشة للفلاح بأثر سلبى لم يكن فى الحسبان عند التخطيط لتوفير وبناء تلك المشاريع .

فقد كان الهدف الأساسى من بناء تلك المشاريع هو الإرتقاء بالبيئة العمرانية للقرية والنهوض بمستوى معيشة الفلاح من خلال نهضة شاملة فى جميع المرافق من توفير المياه النقية و عمل مشاريع للصرف الصحى ومد القرية بالكهرباء ووسائل الإتصال و شبكات الطرق ثم التنمية الإجتماعية للمجتمع الريفى تشارك فيها كل الأجهزة المعنية من ثقافة وإعلام وشئون إجتماعية ومحو أمية و غيرها و أخيراً التنمية الإقتصادية بهدف رفع إنتاجية القرية وإسهامها فى التنمية الإقتصادية الشاملة للبلاد .

ففى مجال مد شبكات المياه النقية إلى القرية كان الهدف الأساسى هو توفير الماه العذبة للسكان و للحد من الأمراض الناتجة من تلوث المياه من الترع

إلا أن إستهلاك الفلاح من المياه زاد بمعدلات كبيرة حيث فقد الفلاح حرصه على نقطة المياه التى كان فى السابق يحصل عليها من الزير كما ساعد على ذلك سوء حالة مواسير التغذية بالمياه و عدم عمل صيانة لها مما ساعد على زيادة الفاقد من المياه . بالرغم من ذلك فلم يواكب مشاريع مد القرية بالمياه مشاريع مماثلة لحل مشكلة الصرف الصحى بها حيث أدى زيادة كمية المياه المصروفة إلى حد عدم تمكن البيارات و خزانات التحليل من إستيعابها . الأمر الذى أدى إلى تسرب كميات كبيرة من الماء الملوث إلى الترع و التربة الأرضية مما أدى إلى تلوث القرية و أثر ذلك على الزراعة و على صحة الفلاح .

أما فى مجال توصيل شبكات الكهرباء إلى القرية فقد كان الهدف الأساسى هو إنارة القرى وإدخال وسائل الإتصال و الإعلام بها لزيادة وعى الفلاح بمشاكله و حياته إلا أن ذلك إنعكس بشكل سلبى على نمط معيشة الفلاح حيث زاد إستهلاك الفلاح من الطاقة الكهربية أكثر مما هو متوقع و ذلك راجع إلى سوء إستغلاله للكهرباء فى الإنارة و إسرافه فى تشغيل أجهزة الراديو كاسيت و التلفزيون والثلاجات والمراوح و غيرها من الأجهزة الإستهلاكية ، الأمر الذى حد من خروج الفلاح مبكراً إلى أعمال الزراعة و الفلاحة كما أنه مع دخول التلفزيون إلى القرية كان من الواجب أن يواكب ذلك عمل برامج موجهه إلى الفلاح لتوعيته بظروف معيشته و تثقيفه و تعليمه و محو أميته و الإرتقاء ببيئته العمرانية إلا أن برامج التسلية و الترفيه و المسلسلات أصبحت هى هدفه .

أما بالنسبة لبناء مبانى الخدمات فى القرية سواء كانت تعليمية أو إدارية أو صحية أو تجارية أو غير ذلك فهى لم تؤدى الهدف المطلوب منها على الوجه الأكمل لعدة أسباب منها غياب الرقابة الإدارية عليها و ضعف الكوادر العاملة بها و قلة أعمال الصيانة لها الأمر الذى أدى إلى تدهور مستوى الأداء بها . هذا

بالإضافة إلى أن كل مشاريع التنمية و توفير الخدمات للقرية كانت تنشأ الأراضى الزراعية ، أى أن الأجهزة الحكومية كانت هى القدوة فى تبوير الأرض الزراعية بهدف توفير الخدمات العامة للقرية .

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث عندما بدأ التفكير فى إنشاء الجامعات الإقليمية ومنها جامعة الزقازيق فقد كان من المفروض أن تنشأ الجامعة على أرض صحراوية بالقرب من مدينة بلبيس وهى على مقربة من مدينة الزقازيق إلا أن القرار السياسى والتوجه الحكومى أمر بإنشاء الجامعة داخل مدينة الزقازيق وعلى أراضى زراعية بهدف تنمية المناطق الريفية و توفير فرص التعليم الجامعى لهم.

ونتيجة لذلك فقد أنشأت الجامعة بإداراتها المختلفة و كلياتها المتنوعة و الخدمات الملحقة بالجامعة وسكن أعضاء هيئة التدريس و المبانى الخدمية سواء كانت تجارية أو صحية أو تعليمية لمنطقة سكن أعضاء هيئة التدريس و غير ذلك كله أنشئ على أرض زراعية الأمر الذى كان له أثر سلبى على البيئة الزراعية للمنطقة على المدى البعيد .

تقييم خطط التنمية الريفية :

ومما سبق نجد أن القرية قد تحولت من وحدة إنتاجية إلى وحدة مستهلكة وتابعة للمدينة بعد أن كانت هى المُغذى و المورد الرئيسى لمتطلبات المدينة و ذلك بعد ظهور أنماط إستهلاكية جديدة لدى أفراد المجتمع نتيجة لزيادة الإتصال بين القرية والمدينة بفعل وسائل الإتصال الحديثة و إنفتاح القرية الغير مدروس على مجتمع المدينة والمجتمع الخارجى سواء من خلال وسائل الإعلام أو الهجرة إلى الدول العربية أو بسبب ضيق الزمام الزراعى و بذلك تحول الريف المصرى إلى ريف متحضر .

ومما سبق سبق نجد أن مشاريع تنمية الريف المصرى لم تحقق النتائج المطلوبة منها لعدة أسباب منها غياب النظرة الشاملة و المتكاملة لعمليات التنمية الريفية و عدم وجود خطط و اقعية طويلة المدى و أخرى متوسطة و قصيرة المدى كما لا يوجد تنسيق كامل بين الأجهزة الحكومية المعنية بمشاريع تنمية القرية . هذا بالإضافة إلى غياب دور الأجهزة المحلية و المشاركة الشعبية فى عملية إتخاذ القرارات و التخطيط ثم التنفيذ لخطط التنمية ، و الأهم من كل ذلك هو أن مشاريع توفير الخدمات و المرافق للقرية المصرية كانت تنشأ فى داخل القرية وتمتد و تتوسع على الأراضى مخالفة بعد ذلك الإستراتيجية القومية للدولة و التى تهدف إلى الحفاظ على الأرض الزراعية المصدر الوحيد لغذاء الشعب .

أن التنمية الريفية يجب أن تكون تنمية متكاملة و مستمرة أى أن تتكامل خطط و أليات التنمية العمرانية فى الريف مع خطط و أليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية لها . و ذلك من خلال الإستراتيجية القومية للدولة .

المشروع القومى للتنمية الريفية :

ولقد ظهرت فى الفترة الأخيرة الدعوة إلى تبنى مشاريع قومية للنهوض بالقرية المصرية وتنميتها تهدف إلى أن تتحقق فى القرية نفس نوعية الحياة فى المدينة من ناحية مستوى الخدمات التى يحصل عليها المواطن فى المدينة و أيضاً زيادة فرص العمل المستقرة فى القرية بما يقلل من الهجرة الريفية و يخفف العبء على المدن إقتصادياً وإجتماعياً وأمنياً وبما يعمق الممارسة الديمقراطية وتحمل المواطنين مسئولية التنمية فى قريتهم مما يزيد من إنتمائهم إليها و يخفف الضغوط على الموارد الحكومية المحدودة، وسوف تشتمل برامج التنمية الريفية المقترحة عدد من مجالات المشروعات من أهمها البنية الأساسية و تشمل التغذية بالمياه للشرب

والصرف الصحى و الطرق و الكهرباء و الإتصالات بالإضافة إلى الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية و الدينية و الشبابية و برامج لتنمية المرأة و رعاية الطفولة . كما تشتمل على برامج للتنمية الإقتصادية فى مختلف المشروعات المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعى و التصنيع فى الريف و إدخال أساليب تكنولوجية جديدة بمفهوم تكامل المشروعات الإقتصادية مع التركيز على نوعية المشروعات المكثفة لعنصر العمالة بما يسمح بإستيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين فى العمل و يسهم بقدر كبير فى حل مشكلة البطالة . و من المخطط له أن تبلغ جملة الإستثمارات المطلوبة لتنفيذ تلك المشاريع على مدى سبع سنوات قادمة مبلغ يقدر بـ ٥٧ مليار جنيه موزعة بنسبة الثلث للحكومة و الثلث للأهالى و الثلث الباقى معونات أجنبية .

إن التخطيط لقيام تلك المشاريع و البرامج للتنمية الريفية هى خطة طموحة للغاية ومطلوبة ، و أن جاءت متأخرة قليلاً ، كما أن الإستثمارات المطلوبة لها تعتبر إستثمارات كبيرة للغاية و كما هو واضح مما سبق فإن البعد المكانى لكل تلك المشاريع هى القرية المصرية القائمة ، أى أن تنفيذ خطط التنمية الريفية سوف تنشأ داخل القرية المصرية و حولها على الأرض الزراعية الأمر الذى سوف يؤدى إلى زيادة التوسع العمرانى على الأرض الزراعية و ذلك لإستيعاب مشاريع التنمية المختلفة حيث أنه من المخطط له إنشاء المدارس بمستوياتها المختلفة و مراكز محو الأمية و المعاهد الثانوية و المتوسطة الزراعية والصناعية أو التجارية وكذلك الوحدات الصحية و المستوصفات والمستشفيات ومراكز رعاية الطفل وكذلك المشاريع الثقافية من مكتبات عامة ودور عرض سينما ومراكز الشباب والأندية المحلية وما تحتاجها من ملاعب و مبانى إدارية مختلفة و غير ذلك من المشروعات الخدمية ، أضف إلى ذلك مشاريع البنية

الأساسية و ما تحتاجها من محطات تنقية للمياه و خزانات و محطات رفع و معالجة الصرف الصحى و محولات الضغط الكهربى و بذلك ستتضاعف الكتلة العمرانية للقرية و تتناقص الأراضي الزراعية. و كما أن إنشاء شبكات التغذية بالمياه و شبكات الصرف الصحى المواكبة لها داخل الكتلة العمرانية للقرية سوف يواجه بمشكلة عدم وجود تخطيط سابق للقرية و أن النسيج العمرانى العشوائى بها سوف يزيد من تكلفة عمل التوصيلات إلى المنازل و أن عمليات الحفر لتلك الشبكات سوف يواجه بصعوبات فنية كثيرة مثل الحفاظ على المبانى القائمة من الإنهيار لسوء حالتها و تأثير عمليات الحفر على الحركة فى شوارع القرية كما أن سوء حالة المرافق الداخلية للوحدات السكنية الريفية سوف تؤثر على مستوى أداء الشبكات الخارجية الأمر الذى يتطلب تحسين أو تغيير توصيلات المياه و الصرف الصحى الداخلية .

هذا بالإضافة إلى أن مشاريع التنمية الريفية يجب أن يواكبها مشاريع الإرتقاء بالمسكن الريفى سواء من الناحية الإنشائية أو التشطيبات أو مستوى أداء المرافق الداخلية به أو أسلوب إستغلال فراغاته و معالجة مشاكل التخزين للمخلفات الزراعية و غير ذلك و هذا لن يتأتى إلا بالإرتقاء بالمستوى الثقافى و التعليمى للفلاح و عمل برامج للتوعية و تغيير نمط معيشته و أسلوب حياته التقليدى و ما يستلزم ذلك من إعداد خطط قصيرة و بعيدة المدى للإرتقاء بالمواطن الريفى .

ومع تحقيق هذه المخططات و المشاريع للتنمية الريفية سوف تتحول القرية من مراكز طاردة للسكان للمناطق الحضرية الأخرى إلى مراكز جذب للسكان تستوعب الزيادة السكانية الريفية و الحضرية و ستزيد من عمليات الإستيطان و التوسع العمرانى فى القرية المصرية ذات المساحة المحدودة على

حساب الأرض الزراعية و لتلتحم الكتل العمرانية للقرى الصغيرة و النجوع لتكون قرى أكبر و مراكز نصف حضرية و نصف ريفية و بذلك تنتقل أمراض المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية من زيادة للكثافة السكانية وضيق الوحدات السكنية و ما يتبع ذلك من مشاكل النقل و المواصلات و المرور الآلى و المشاه والدواب مع إمكانية ظهور مناطق للإسكان العشوائى بجوار القرى المنماة للإستفادة من المرافق والخدمات والإمكانيات المتوفرة بها، و من ذلك نجد أن مشاريع التنمية الريفية وإن كانت أهداف طموحة و نبيلة ظاهرياً إلا أنها فى الواقع تخالف الإستراتيجية القومية للدولة والتى تهدف إلى جذب الفائض السكانى من الوادى و الدلتا إلى المناطق الصحراوية و ذلك حفاظاً على الأرض الزراعية المصدر الرئيسى للغذاء للشعب المصرى . وهى الأرض الزراعية التى لا يمكن تعويضها مع الوضع فى الإعتبار التكاليف الباهظة لإستصلاح الأراضى الصحراوية المحدودة الإنتاجية .

التنمية السلبية للقرية المصرية :

لذلك فإن الأمر يتطلب تغيير الدعوة من التنمية الريفية للقرى القائمة إلى الدعوة إلى إنشاء وتعمير قرى جديدة توأم فى الظهير الصحراوى للقرى القائمة والعمل على إمتصاص الفائض السكانى من القرى القائمة إلى القرى الجديدة والعمل على الحد من الزيادة السكانية و الكتل العمرانية على الأراضى الزراعية . الأمر الذى يتطلب وجود خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والإستيطان البشرى والخدمى والصناعى والزراعى فى القرى الجديدة لتتواكب وتتوافق مع توفير عوامل الطرد و الإرسال فى القرى القائمة .

إن تنمية القرى الجديدة التوأم فى الظهير الصحراوى يتمشى مع الإستراتيجية القومية للدولة والتى تهدف إلى إعادة توزيع و توطين السكان والخروج بهم خارج الوادى الضيق و الدلتا إلى المناطق الصحراوية . كما أن الإستثمارات التى تحتاجها عمليات تعمير و تنمية القرى الجديدة و إن كانت كبيرة فى البداية ، ألا أنها سوف تكون ذات عائد إقتصادى مجزى على المدى البعيد . كما أنها سوف تخلق محاور جديدة للتنمية فى المنطقة . و يمكن أن يكون الأساس الإقتصادى للقرى الجديدة هو الصناعات الخفيفة التى تتكامل مع إحتياجات القرى القائمة أو إستصلاح الأراضى أو مزارع حيوانية أو أى أنشطة تحتاجها القرى القائمة و لكن يتعذر تنفيذها هناك لمحدودية الأرض الصالحة للبناء . كما يمكن أن يكون الأساس الإقتصادى للقرى الجديدة هو التعدين أو السياحة أو أن تكون ذات طبيعة علمية بإعتمادها على وجود جامعة إقليمية أو معاهد متخصصة بها . هذا و يستلزم الأمر توفير سبل الإتصال و الإرتباط الإقتصادى بين القرى القائمة و القرى الجديدة التوأم للمساعدة فى إنجاح القرى الجديدة وإعطائها الدفعة اللازمة فى البداية تمهيداً لإستقلالها فى المستقبل .

إن إيجاد خطة متوازنة و متكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والإستيطان فى القرى الجديدة مع عوامل التهجير و الإرسال فى القرى القائمة يتطلب تحديد شكل أليات تنفيذ عملية التهجير و عملية الإستيطان و ذلك من خلال إنشاء جهاز إدارى مستقل له حرية إتخاذ القرارات و يعمل على المستوى المحلى للقرية و يعمل بأسلوب الإدارة بالأهداف و يتكون هذا الجهاز الإدارى من إدارتين رئيسيتين هما الإدارة العامة للتهجير و الإرسال و الإدارة العامة للإستيطان و الإستقبال . و تعمل الإدارة العامة الأولى فى نطاق القرية القائمة أما الإدارة الثانية فتعمل فى نطاق القرية الجديدة التوأم .

وتختص إدارة التهجير و الإرسال بعمل المسوحات العمرانية و الإجتماعية و الإقتصادية للقرية القائمة تمهيداً لتحديد المناطق السكنية التى سوف تزال لسوء حالتها و تحديد أفراد المجتمع المستهدف نقلهم و إعادة توطينهم فى القرى الجديدة مع تحديد خصائصهم الإجتماعية و قدراتهم المادية و وظائفهم مع إستبعاد العمالة الزراعية لحاجة القرية القائمة لهم ، و بعد ذلك يتم إجراء برامج توعية و تدريب للسكان قبل إعادة توطينهم كما تقوم الإدارة بتيسير سبل إعادة التوطين بما فى ذلك الإجراءات الإدارية وإستخراج تراخيص البناء و تخصيص الأراضى لهم فى القرية الجديدة مع العمل على إيجاد وسائل للربط و المواصلات السهلة بين القريتين كما تختص إدارة التهجير و الإرسال بإيجاد عوامل للتهجير من المنطقة مثل زيادة الرسوم و الضرائب فى حدود ما يسمح به القانون مع عدم إعتماد أى إستثمارات لتنمية المنطقة فى المرحلة الأولى مع زيادة الغرامات على المخالفين بالبناء على الأرض الزراعية . أما فى المراحل الأخيرة من التنمية المتكاملة و بعد الإنتهاء من عمليات تعمير وتنمية القرى التوأم الجديدة فى الظهير الصحراوى فتختص إدارة التهجير والإرسال بالقيام بعمليات الإرتقاء بالبيئة العمرانية والإجتماعية والإقتصادية للقرى القائمة بالأسلوب التقليدى .

أما إدارة الإستيطان و الإستقبال فتختص بإعداد المخططات العمرانية لتنمية القرية التوأم الجديدة على مراحل متكاملة مع التركيز على أهمية مرونة المخططات لتتمشى و تتوافق مع المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و العمرانية و الإدارية غير المتوقعة و التى قد تحدث فى المستقبل . هذا بالإضافة إلى تحقيق التوازن و التنسيق بين الإستيطان البشرى و الخدمى و الصناعى بالقرى الجديدة و الحفاظ على البيئة للموقع الجديد ثم تقوم الإدارة بإجراءات الحصول على ملكية الأرض و إعدادها للتسليم للمستوطنين الجدد مع تكوين إدارة للعلاقات

العامة لإستقبالهم و تيسير الإجراءات الإدارية و القانونية و الحصول على قروض أو معونات لهم و تقديم المعونة الفنية لهم و كذلك يتم بناء مرفق للبناء المحلى يهدف إلى تقديم المشورة الفنية و الرسومات المعمارية و الإنشائية مجاناً لنماذج الإسكان المختلفة للسكان مع توفير مواد البناء المختلفة و التجهيزات المعمارية والنماذج النمطية للأبواب و الشبابيك بأسعار مخفضة لهم . و على إدارة الإستقبال و الإستيطان العمل على إيجاد سبل الإتصال مع المستوطنين الجدد والتأكيد على مشاركتهم فى جميع مراحل التنمية بداية من مراحل إتخاذ القرارات إلى الإدارة إلى التنفيذ ثم إلى مرحلة التشغيل والصيانة للمشروعات المختلفة .

هذا مع توفير الخدمات العامة و المرافق بسعر رمزى و مدعم (يعوض من الرسوم والضرائب الإضافية المفروضة على القرية القائمة) و إدارة الإستيطان والإستقبال و هى تقوم بعمليات التعمير والتنمية تكون مسئولة عن التنسيق بينها وبين إدارة التهجير والإرسال و كذلك بينها وبين الأجهزة الحكومية والتنفيذية المعنية بالتنمية و هى تمثل المستوطنين الجدد أمامهم .

وبذلك يمكن إمتصاص الفائض السكانى من القرى الريفيبة القائمة إلى القرى الجديدة التوأم فى الظهير الصحراوى لها مع الحد من عمليات تبوير الأراضى الزراعية وخلق محاور جديدة للتنمية العمرانية و الإجتماعية والإقتصادية من خلال خطة متوازنة ومتكاملة ومرنة تعمل على توفير عوامل الجذب والإستيطان البشرى والصناعى والخدمى فى القرى الجديدة تتواكب وتتمشى مع توفير عوامل الطرد والإرسال فى القرى القائمة و هذا ما تدعو إليه الإستراتيجية القومية للدولة .

دراسة عن التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى

تعد المشاركة الشعبية ركيزة من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية بصفة عامة لما لها من أثر في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الفرد والمجتمع وتعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ الشعور بالانتماء إلي المجتمع الذي يعيش فيه. والمشاركة قلما تكون متماثلة أو موزعة بالتساوي بين سكان المجتمع المحلي فبعض السكان لا يشاركون، أو قليلاً ما يشاركون في مشروعات وأنشطة المجتمع. والبعض الأخر يشاركون بدرجة أكبر. ونظراً لأهمية هذا التباين في مستوي مشاركة فئات المجتمع وتأثيره علي طبيعة البناء الاجتماعي المحلي، وعلي تنظيم المجتمع وتحديد أهدافه ووضع أولويات لهذه الحاجات، ولتأثير هذا التباين علي سياسات وبرامج ومشروعات التنمية المحلية فإنه يصبح من الضروري البحث عن تفسيرات لهذا التباين، وعلي ذلك فعمليات التنمية الريفية ترتبط بدرجة مشاركة سكان الريف اجتماعياً وسياسياً واقتصاديا في جميع البرامج التي يتم التخطيط لها أو تنفيذها أو تقويمها أوكل ذلك وهذه المشاركة بأنواعها تفتقد للتسجيل في المجتمع الريفى والتي يجب اكتشافها وتدوينها، وهذه نقطة محورية في إشكالية الدراسة تبغي الدراسة الإجابة عنها.

وبناء علي ما سبق فإن الدراسة تسعي لتحقيق الأهداف التالية: التعرف على المتغيرات المتعلقة والمؤثرة على التنشئة والثقافة والمشاركة السياسية، والتعرف على المتغيرات المؤثرة على كل من المشاركة الاجتماعية الرسمية وغيرالرسمية، ودراسة الفروق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين قرى العينة، والتعرف على الفروق بين أنماط القرى المدروسة فيما يتصل بالأبعاد الرئيسية والفرعية لكل من التنشئة والثقافة والمشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية الرسمية وغيرالرسمية، ودراسة المسار لتحديد المتغيرات الفعالة والمؤثرة على التنشئة

والثقافة وكذلك المشاركة السياسية، ودراسة المسار لتحديد المتغيرات الفعالة والمؤثرة على المشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، والتعرف على أسباب عدم المشاركة السياسية وأسباب عدم المشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من وجهة نظر المبحوثين ومقترحاقم للتغلب على هذه الأسباب، التوصل إلى عدد من المقترحات بشان تدعيم عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة البحث عن أدوار المشاركة الشعبية بجوانبها المتعددة في عمليات التنمية الريفية.

ولتحقيق تلك الأهداف أجريت هذه الدراسة بمحافظة الشرقية علي عينة عشوائية طبقية متعددة المراحل (١٠٠ مبحوث لأصحاب المشاريع، ٣٧٠ مبحوث من ثلاث قري مختلفة في درجة الحداثة تتبع ٣مراكز مختلفة من كل مركز قرية)، واستخدم في جمع البيانات من المبحوثين استمارة الاستبيان بالمقابلة، واستغرق جمع البيانات نحو أربعة أشهر (من شهر يناير إلي شهر أبريل ٢٠٠١). واستندت الدراسة فى تحليل البيانات الى عدة أدوات ومقاييس إحصائية وصفية وتحليلية تمثلت فى التكرار والنسبة المئوية، والمتوسط المرجح، واختبار النسبة الحرجة، واختبار مربع كاى، ومعامل التوافق، ومعامل ارتباط كاندل، وتحليل المسار، وتحليل الانحدار الخطى المتعدد.

توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج لعل من أهمها:

نتائج تتعلق بالمشاركة السياسية: أوضحت النتائج وجود فروقاً معنوية احصائياً فىالثقافة السياسية وفقاً لاختلاف الحالة الاجتماعية للمبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، والحالة العملية للمبحوث، ونمط القرية.

تبين من النتائج أن القرية الحديثة تختلف معنويا عن كل من القرية الانتقالية والقرية التقليدية، بينما لم تتاكد المعنوية الاحصائية للفروق فى النسبة الحرجة بين القرية الانتقالية والتقليدية فى ابعاد التنشئة السياسية.

أوضحت النتائج وجود فروقاً معنوية احصائياً فىالثقافة السياسية وفقاً لاختلاف الحالة الاجتماعية للمبحوث، ونمط القرية.

تبين من النتائج أن القرية الحديثة تختلف معنويا عن كل من القرية الانتقالية والتقليدية، بينما لم تتاكد المعنوية الاحصائية للفروق فى النسبة الحرجة بين القرية الانتقالية والتقليدية فى كافة ابعاد الثقافة السياسية.

يتضح من النتائج وجود فروقا معنوية احصائياً فى المشاركة السياسية للمبحوثين وفقاً لاختلاف الحالة الاجتماعية للمبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، والحالة العملية للمبحوث، ونمط القرية.

يتضح من النتائج أن القرية الحديثة تختلف معنويا عن كل من القرية الانتقالية والتقليدية، بينما لا تختلف القرية الانتقالية عن القرية التقليدية فى ابعاد المشاركة السياسية موضع الدراسة.

وتبين النتائج إلي وجود ارتباط معنوي موجب بين المشاركة السياسية وكل بعد من الأبعاد التالية: العمر، والحالة العملية، وقيادة الرأي، والانفتاح الجغرافي، والثقافة السياسية، وحيازة الآلات، ومصدر الدخل، والمكانة العائلية، بينما يوجد ارتباط معنوي سالب بين المشاركة السياسية للمبحوثين والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية.

نتائج تتعلق بالمشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية: يتضح من النتائج وجود فروقا معنوية احصائياً فى المشاركة الاجتماعية الرسمية وفقا لاختلاف الحالة التعليمية، ونمط القرية.

كما تبين من النتائج عدم وجود فروقا معنوية إحصائياً فى النسبة الحرجة بين القرى الثلاث موضع الدراسة فى المشاركة الاجتماعية الرسمية.

كما أوضحت النتائج إلي وجود ارتباط معنوي موجب بين المشاركة الاجتماعية الرسمية وكل من: العمر، والحالة التعليمية، ونوع العمل، وحيازة الآلات، وقيادة الرأي، والمكانة العائلية، والحالة العملية والانفتاح الثقافي، بينما يوجد ارتباط معنوي سالب بين المشاركة الاجتماعية الرسمية وكل من مصدر الدخل، والطموح، وحيازة الارض.

يتضح من النتائج وجود فروقا معنوية احصائيا فى المشاركة الاجتماعية غير الرسمية وفقا لاختلاف نمط القرية.

وجود فروقاً معنوية إحصائياً فى المشاركة المالية بين القرى الثلاث موضع الدراسة فى مجال الصحة، والشئون الإجتماعية، والشباب والرياضة، والمرافق، وعلى مستوى العينة الإجمالية، بينما لم تتأكد الفروق المعنوية فى المشاركة المالية فى مجال التعليم، والرى بين القرية الحديثة (بردين) والقرية الإنتقالية (صبيح)، مما يشير إلى تشابه بين القريتين فى المجالين المذكورين، كما تتأكد المعنوية الإحصائية للفرق فى المشاركة المالية بين القرية الحديثة والقرية التقليدية فى مجال الأوقاف.

تشير النتائج إلى وجود الفروق المعنوية إحصائياً فى المشاركة العينية بين قرى العينة الثلاث فى مجال الصحة، والتعليم، والرى، والشباب والرياضة، والأوقاف على مستوى العينة الإجمالية، فى حين لم تتأكد المعنوية الإحصائية للفروق بين القرية الحديثة والقرية الإنتقالية فى مجال المرافق. كما تشير النتائج إلى وجود الفروق المعنوية إحصائياً فى المشاركة بالجهود بين القرى الثلاث موضع الدراسة فى مجال الصحة، والتعليم، والرى، والشئون الإجتماعية، والمرافق، والأوقاف، بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية للفرق بين القرية الحديثة والقرية

التقليدية فى المشاركة بالجهود فى مجال الشباب والرياضة وأيضاً على مستوى العينة الإجمالية. كما يتضح من النتائج أن المشاركة بالتوعية تختلف معنوياً بين القرية الحديثة والقرية الإنتقالية والقرية التقليدية وفى جميع البدائل المختلفة فى مجال الصحة، والتعليم، والرى، والشباب والرياضة، والأوقاف وكذلك على مستوى العينة الكلية، فى حين لم تتأكد الفروق المعنوية إحصائياً بين القرية الحديثة والقرية الإنتقالية فى مجال المرافق، وبين القرية الحديثة والقرية التقليدية فى مجال الشئون الإجتماعية.

يتضح من النتائج وجود الفروق المعنوية إحصائياً فى النسبة الحرجة بين بدائل القرى الثلاث موضع الدراسة فى مجال الصحة، والتعليم، والرى، والشئون الإجتماعية، والشباب والرياضة، والمرافق، والأوقاف، وعلى مستوى العينة الإجمالية، وأمر هذا شأنه يعكس الفروق المعنوية والإختلاف بين بدائل قرى العينة فى مرحلة التفكير لجميع المجالات. كما تبين من النتائج أن الفروق فى النسبة الحرجة بين بدائل قرى العينة المدروسة معنوية إحصائياً فى مجال التعليم، والرى، والشباب والرياضة، والمرافق، والأوقاف، بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية بين القرية الحديثة والقرية الإنتقالية فى مجال الأوقاف، وبين القرية الحديثة والقرية التقليدية على مستوى العينة الكلية.

تشير النتائج الى وجود فروقاً معنوية إحصائياً فى النسبة الحرجة بين بدائل قرى عينة الدراسة فى مرحلة التنفيذ فى مجال الصحة، والتعليم، والشئون الإجتماعية، والمرافق، والأوقاف، بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية للفرق بين القرية الحديثة والقرية التقليدية فى مجال الرى، والشباب والرياضة. كما تأكدت المعنوية الإحصائية فى النسب الحرجة فى مرحلة المتابعة بين بدائل قرى عينة

الدراسة فى جميع مجالات الدراسة المذكورة، بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية للفرق على مستوى العينة الكلية فى هذه المرحلة.

تشير النتائج الدراسة إلي وجود ارتباط معنوي بين المشاركة الاجتماعية غير الرسمية وكل من:العمر، وحيازة الالات، والحالة العملية، والاتجاه نحو التغيير، بينما تبين وجود ارتباط معنوي سالب بين المشاركة الاجتماعية غير الرسمية وكل من: الحالة الاجتماعية، ومصدر الدخل، والطموح.

نتائج تحليل المسار محددات التنشئة والثقافية والمشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية والمشاركة الاجتمعية الرسمية: فيما يتعلق بنتائج تحليل المسار، إتضح من الدراسة أن لكل من الحالة التعليمية، ومصدر الدخل، والإنفتاح الثقافى متغيرات تأثير معنوى موجب ومعنوى إحصائياً مع التنشئة السياسية وأن لحيازة الحيوانات تأثير سالب ومعنوى إحصائياً. فى حين أن لكل من حيازة العقارات والحيوانات وقيادة الرأي تأثير معنوى موجب إحصائياً على المشاركة السياسية وأن نوع العمل، مصدر الدخل والإتجاه نحو التغيير تأثير معنوى سالب. كما تبين فقط أن لحيازة الآلات تأثير معنوى موجب على المشاركة الإجتماعية الرسمية.

تشير النتائج الدراسة إلي أن هناك أسباب كثيرة لضعف مشاركة المبحوثين في الأمور السياسية. من هذه الأسباب بترتيبها: تنظيمية، والإعداد السياسي، وأسباب أخري، وأسباب نفسية وثقافية، وأسباب سيكولوجية، ومقترحات المبحوثين للتغلب علي معوقات المشاركة السياسية: كما تبين من النتائج أن أهم مقترحات المبحوثين في هذا الشأن هي: توفير فرص عمل الشباب، والعمل علي فتح قنوات الاتصال بين الأحزاب والشباب.

تبين من نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه المشاركة الاجتماعية غير الرسمية فهناك معوقات إدارية وكان أهمها صعوبة فتح حساب البنك، وأقلها أهمية صعوبة الحصول علي تصريح باستخدام الأرض للبناء، بينما معوقات التي تتعلق بالقيادة والأهالي وأهمها "التخوف من الشكاوي والتعرض لمسئوليات نحن في غني عنها، وأقلها في الأهمية وجود عصبيات ومشاكل بين العائلات.

المشاركة الاقتصادية :

يتضح من النتائج أن من أهم أسباب اختيار المشروعات الاقتصادية هي أن المشروعات تحقق ربح عالي، ويلي ذلك وفرة مستلزمات الإنتاج، ووجود خبرة جيدة عن المشروع، واعتبار أن المشروع جديد في المنطقة، وأخيراً فتح آفاق جديدة للعمل لأهالي القرية. كما يتضح من النتائج فيما يتصل بالتحديث والتطوير ومستقبل النشاط للمشروعات الاقتصادية انه أمكن ترتيب العبارات ترتيبا تنازليا كما يلي: الرغبة في توسيع المشروع و تحديثه، والرغبة في التعاون مع وحدة دعم فني، والموافقة علي دفع تكاليف للدعم الفني الكامل، والتوقف لبدء مشروع آخر، وبقاء الحال علي ما هو عليه، والتوقف عن النشاط دون بداية مشروع آخر.

هناك العديد من المشكلات الخاصة بالتمويل وكانت أهم هذه المشكلات:عدم توفير القروض المناسبة، وأقلها الروتين في تقديم شروط الضمانات، ومقترحات المبحوثين كان أهمها تسهيل الإجراءات وتيسير الضمانات، وأقلها تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج .

هناك العديد من المشكلات التي تواجه الآلات والمعدات وكانت أهم هذه المشكلات هي:عدم إتقان التصنيع للآلات والمعدات، وأقلها عدم المرافق العامة للمشروع، ومقترحات المبحوثين أهمها انخفاض أسعار الآلات والمعدات، وأقلهاتوفير المرافق العامة للمشروع. كما ان هناك العديد من المشكلات التي تواجه العمالة وكانت أهم هذه المشكلات قلة الأجور، وأقلها أهمية عدم وجود إدارة جيدة، ومقترحات المبحوثين كانت أهمها التدريب المستمر للعمالة في مركز التدريب، وأقلها تنشيط وتفعيل دور الإدارة، والعمل في مجال التخصص. وتم ترتيب الأساليب التسويقية الأساليب التسويقية مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي أهمها المعارض المحلية، والبيع بالأجل (التقسيط)، وأقلها أهمية هي الاتصالات التليفونية.

هناك العديد من المشكلات التسويقية وأهمها عدم استقرار السوق، وأقلها عدم توفر المنتجات، ومقترحات المبحوثين أهمها استقرار الأسعار، بينما أقلها أهمية الاعتماد علي المنتج المحلي. كما ان هناك العديد من المشكلات الإنتاجية وأهمها "عدم توفر مستلزمات الإنتاج والاعتماد علي الاستيراد بنسبة، وأقلها في الأهمية قلة الإمكانيات، وعن مقترحات المبحوثين كان أهمها إشراف الفني والتدريب المناسب للعمالة، وأقلها توفير قنوات الاتصال باصحاب المشاريع وجهات البحث.

هناك العديد من المشكلات التسويقية التي تواجه المبحوثين تم ترتيبها تنازلياً مشكلات تمويلية هي تعسف شروط الإقراض، وأهم المشكلات الإدارية والتنظيمية هي عدم ملائمة البيئة الأساسية للمشروع، وأهم مشكلات التسويقية "عدم توافر المعارض"، بينما أهم مشكلات إنتاجية هي "قدم الآلات والمعدات".

مقترحات الدراسة

أولاً: مقترحات خاصة بالتنشئة السياسية:

١-يجب الاهتمام بالتنشئة السياسية السليمة في المدارس من خلال إعداد المدارس وكذلك الاهتمام بالطقوس المدرسية.

٢-يجب الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية وبالتالي التنشئة السياسية من خلال الأسرة لغرس القيم السليمة البناءة في الأطفال كالمساواة وحب العمل.

٣-يجب أن يكون هناك دوراً واضحاً للتنظيمات السياسية وذلك بفتح قنوات اتصال واضحة في هذا الشأن وأن يشعر الريف بوجود هذه التنظيمات من خلال عائد ملموس تقدمه هذه التنظيمات.

٤- يجب أن يكون هناك إعداد للكوادر من قبل الدولة وذلك عن طريق إنشاء معاهد متخصصة في مجال السياسة حيث إنها تعتمد على تنشئة سياسية سليمة.

ثانياً: مقترحات خاصة بالثقافة السياسية:

١-يجب أن يكون للأحزاب السياسية دوراً واضحاً في خدمة أهل الريف حتى لا يشعر أهل الريف بوجودها ومحاولة تبسيط معلومات عن برنامج الأحزاب بالنسبة للمتعلمين و الأميين .

٢-يجب إعادة النظر في علاقة السلطة بالريفيين متمثلة في (الشرطة وموظفي الحكومة والقوانين التي تصدر عن الحكومة) لإزالة الرواسب النفسية التي تراكمت عبر السنين.

٣-يجب العمل على زيادة درجة التوعية في كافة الميادين بأهمية المشاركة السياسية وذلك عن طريق رفع درجة الثقافة وخصوصاً في المدارس والجامعات.

ثالثاً: مقترحات خاصة بالمشاركة السياسية: لضمان المشاركة السياسية الفعالة لأهل الريف بناء علي النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الشأن يجب:

١-إعادة النظر في أسلوب الإعداد السياسي.

٢-أن تمارس أجهزة الإعلام توجيهات للمشاركة السياسية السليمة بعيداً عن التعبئة السياسية لمساندة نظام الحكم وتوضيح مشكلات المجتمع بأمانة وطرح الحلول العملية لها.

٣-إعادة الثقة في العملية الانتخابية والقائمين علي العمل السياسي وأن الممارسة السياسية لا تتم شكلية.

٤-توفير فرص عمل لشباب الريف بعيداً عن العمل الحكومي وعن أي مصدر يهدد موارد رزقهم وبالتالي يؤثر في مشاركتهم في الأمور السياسية.

٥-تسهيل الإجراءات للمنتخبين عند الإدلاء لأصواتهم.

٦-توفير أماكن متخصصة للردود على استفسار متعلق بالسياسة أو البرامج الحزبية.

رابعاً: مقترحات خاصة بالمشاركة الاجتماعية غير الرسمية:

١-يجب العمل على تسهيل الإجراءات لتسهيل عملية التبرع من أهالي القرية للمساعدة على تنفيذ المشروعات التنموية في المجالات المختلفة.

٢-يجب العمل على التنسيق بين القيادات والأهالي لزيادة الوعي لدي الأهالي بأهمية المشروعات.

٣-زيادة دور صندوق التنمية المحلية لمساعدة المواطنين فى الحصول على قروض لتنفيذ مشروعات التنمية فى المجالات المختلفة.

٤-زيادة دور بنك التنمية والائتمان الزراعي لتيسير القروض المقدمة للمشروعات الخاصة بالمرأة الريفية.

٥-توفير الدولة للأخصائيين في المجالات التنموية المختلفة لمساعدة الأهالي على (تفكير وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم) المشروعات التنموية.

خامساً: مقترحات خاصة بالمشاركة الاجتماعية الرسمية:

١-يجب العمل على تطوير المنظمات الموجودة بالريف في كافة الأوجه (المباني -الإدارة - المشروعات التي يتم تنفيذها).

٢-الإشراف من قبل الدولة على العملية الانتخابية التي تتم داخل المنظمات المختارة لادلاء المواطنين بأصواقم.

٣-تنظيم دورات تدريبية مستمدة لأعضاء مجلس الإدارة في المنظمات.

سادساً: مقترحات خاصة بالمشاركة الاقتصادية:

١-تسهيل الإجراءات وتيسير الضمانات وتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج.

٢-العمل على تخفيض أسعار الآلات والمعدات مع تسهيل الحصول عليها وتوفير المرافق العامة للمشروع.

٣-التدريب المستمر للعمالة وتنشيط وتفعيل دور الإدارة والعمل في مجال التخصص.

٤-استقرار الأسعار في السوق، والاعتماد علي المنتج المحلي.

٥-الإشراف الفني والتدريب المناسب للعمالة، توفير قنوات الاتصال بأصحاب المشاريع وجهات البحث.

٦-تيسير توفير منافذ لبيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الاقتصادية للشباب على مستوى المحافظات وذلك تحت إشراف الدولة.

٧- تيسير منافذ لبيع مستلزمات الإنتاج من قبل الدولة.

٨-تسهيل إجراءات الاقتراض من الصندوق الاجتماعي لعمل مشروعات لهم المواطنين.

الباب الرابع

الزراعة والتنمية الريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١. خلفية عامة

أسفرت أزمة الغذاء الجارية عن حدوث زيادات كبيرة في تضخم أسعار المواد الغذائية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحياناً إلى بعض القلاقل والاضطرابات المدنية. وقد أثارت هذه الأزمة شواغل تتعلق بالرغبة في تحسين الأمن الغذائي، بل وفي قيام بعض بلدان المنطقة باستطلاع إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي "في العالم العربي" عن طريق تأمين الحصول على مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان لا تتبع المنطقة، مثل السودان لأغراض الإنتاج الزراعي. وتشكل كيفية معالجة الأمن الغذائي وضمان الحصول على إمدادات غذائية بصورة متسقة ويمكن التعويل عليها قضايا بالغة الأهمية بالنسبة للحكومات في بلدان هذه المنطقة. فواردات المنطقة من الأغذية المستهلكة تشكل أكثر من خمسين في المائة، مما يضعها على قمة البلدان المستوردة للأغذية في العالم. وتشير معدلات النمو السكاني المرتفعة في المنطقة، مقترنة بالقيود البالغة المتعلقة بنقص الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، إلى أن اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية مرشح للزيادة أو أنه سيظل عند مستوياته الحالية في المستقبل المنظور. الجدير بالذكر أن أسواق الحبوب الغذائية في العالم تُعتبر محدودة التعامل، إذ أن صادرات القمح لا تمثل، على سبيل المثال، سوى ١٨ في المائة من الإنتاج العالمي للقمح، فضلاً عن سيطرة ستة بلدان على جانب العرض في الأسواق العالمية تشكل معاً ٧٥ في المائة من صادرات القمح في العالم.

وقد تمثل أسعار المواد الغذائية المرتفعة فرصة أمام المنتجين الصافين للأغذية في المناطق الريفية في بلدان هذه المنطقة. حيث يعيش ثلاثة وأربعون في المائة من سكان المنطقة في المناطق الريفية. إلا أن معدلات الفقر تزداد بشكل عام في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، فضلاً عن تخلف المناطق الريفية من

حيث التنمية والخدمات. ويعد القطاع الريفي بمثابة مستودع للعمالة، إلى جانب كونه منتجاً للمواد الغذائية التي يحتاجها القطاع الحضري. وتعتبر صور التباين بين الريف والحضر أحد الأسباب الهامة وراء الهجرة إلى المناطق الحضرية والبلدان الأخرى. ويقي نظام معقد للدعم وحماية التجارة المزارعين، في أحوال كثيرة، من ارتفاع أسعار تسليم المزرعة، ويساعد على تعزيز الوضع الراهن.

يتمثل أحد الأركان الأساسية لاستراتيجية قطاع الزراعة والتنمية الريفية في البنك الدولي الخاصة بالمنطقة في مساعدة البلدان على تحسين الأمن الغذائي وإدارة تعرّض الأسواق للتقلب. ومن الضروري العمل على تحسين مستوى كفاءة الأساليب الزراعية بشكل أساسي، وعلى سكان المناطق الريفية الانتقال نحو زيادة الإنتاجية، ورفع معدلات الدخل، والقيام بالأنشطة ذات الأجور الأعلى. كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى مساندة سكان الريف ممن يقررون الهجرة، وذلك لاستغلال الفرص الجديدة المتاحة لهم أفضل استغلال. ويمكن أن يتحقق هذان الهدفان عن طريق تهيئة الظروف اللازمة للزراعة ذات القدرات التنافسية، وظهور أنشطة غير زراعية تدر دخلاً وذلك بهدف تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، وكذلك تسليح سكان الريف بمقوّمات الأصول البشرية الحاسمة الأهمية كالتعليم والصحة والمعلومات، وهو ما من شأنه أن يزيد الفرص الاقتصادية المتاحة لهم إلى الحد الأقصى، سواء في موطنهم أو في أماكن أخرى.

الأهمية الإستراتيجية للقطاع الريفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها جوانب أربعة:

١- الأمن الغذائي.

تشكل واردات المنطقة من المواد الغذائية ما نسبته خمسين في المائة من استهلاكها. ويعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب الأسواق الدولية أن الزراعة المحلية قد اكتسبت أهمية استراتيجية في جميع البلدان المنتجة للأغذية في المنطقة. وتنظر حاليا البلدان غير المنتجة للغذاء، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، في سبل لتأمين أراضي زراعية في بلدان أخرى بغرض إنتاج جزء من احتياجاتها الغذائية.

الفقر

يعيش ٧٠ في المائة من الفقراء في هذه المنطقة في مناطق ريفية. ولا يعتبر الفقر المزمن في الريف سمة عامة في هذه المنطقة (باستثناء اليمن). ويتركز الفقر في فئات اجتماعية بعينها، كالأسر المعيشية التي تعيلها المرأة والمعدمين والعمال الزراعيين، وفي مناطق بعينها مثل محافظات الوجه القبلي في مصر أو منطقتين محددتين في العراق أو منطقة الجبال وسهول الإستبس في المغرب أو شمال غرب تونس. ومن ثم، فإن ذلك يتيح الفرصة لحكومات بلدان المنطقة لاتباع برامج للتنمية الاجتماعية والريفية واضحة الهدف بوصفها أدوات للقضاء على الفقر.

البطالة.

يرى زعماء بلدان المنطقة أن البطالة بين شباب الحضر تمثل تحدياً سياسياً ذا أولوية: إذ بلغ معدل البطالة في المنطقة ١٣ في المائة مقابل ٦ في المائة في جميع البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين يمثل ضعف التنمية في الريف دافعا قويا للهجرة إلى المدن، لا يستطيع القطاع الحضري تهيئة ما يكفي من الوظائف لاستيعاب قوة العمل المتنامية.

النمو والتحرر من اللوائح

تمتع الزراعة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإمكانيات التي تؤهلها كي تصبح ذات قدرات تنافسية كبيرة في كل من سوق الصادرات والأسواق المحلية، مما يساعد على تنويع مصادر التشغيل. كما تتمتع بلدان المنطقة بميزة نسبية في إنتاج الفاكهة والخضراوات – شريطة أن تتيح المؤسسات واللوائح المحلية إمكانية تحقيق الكفاءة في سلاسل التسويق. وفي شتى أنحاء المنطقة، أضحى قطاع البستنة الحديث قوة رئيسية في إصلاحات تركز على اعتبارات السوق. ففي منطقة غرب الدلتا في مصر، على سبيل المثال، يطبق المزارعون الذين يزرعون محاصيل تصديرية نظاماً للري يقوم على استرداد الكلفة الكاملة.

المياه

يعتمد حسن إدارة الموارد المائية على سياسات الري الجيدة. وتمثل المياه المستهلكة في بلدان المنطقة ما نسبته ٦٧ في المائة من الموارد المائية المتجددة، مقارنةً بحوالي ٨ في المائة فقط في البلدان المتقدمة بشكل عام. وتوجه ٨٥ في المائة من استخدامات المياه في المنطقة لأغراض الري. لذا فإن أمن المياه يعتمد على

كيفية استهلاك الزراعة للمياه. فاستخدام المياه بمزيد من الكفاءة في الممارسات الزراعية سيعمل على توفير المياه بحيث يمكن استخدامها في أماكن أخرى. كما أن تغير المناخ الذي أدى إلى انخفاض معدل هطول الأمطار بنسبة ۲۰ في المائة يزيد من أهمية كفاءة استخدام المياه لأغراض الزراعة.

٢. القضايا الرئيسية في قطاع الزراعة

يؤدي ارتفاع فواتير استيراد المواد الغذائية وتقلب الأسواق إلى تأجيج الاهتمام بزيادة إنتاج الحبوب الغذائية في المنطقة.

حيث يسعى لعديد من بلدان المنطقة حالياً إلى التوسع في إنتاجها من الحبوب الغذائية باعتبار ذلك وسيلة لتقليل تعرضها لمخاطر أسواق المواد الغذائية الدولية. وبينما تبدو هذه الاستراتيجية مبرراً منطقياً، وتبدو زيادة الإنتاجية أمراً ممكناً، فإن ذلك يقتضي التغلب على قيود شديدة فيما يتعلق بتوافر الأراضي الزراعية والموارد المائية. وقد تكون تكلفة اعتماد هذه الاستراتيجية باهظة، ولعل هناك استراتيجيات أفضل تستند إلى السوق لتأمين الإمدادات الغذائية والحد من التعرض لمخاطر تقلب الأسعار السائدة في الأسواق الدولية للمواد الغذائية.

الإنفاق الحكومي على الدعم الشامل بدلاً من الاستثمار الموجه:

تقدم أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كالعراق والمغرب وتونس ومصر وسوريا، لمزارعيها أسعارا مضمونة للمحاصيل الأساسية والصناعية، فضلاً عن مجموعة كاملة من الدعم للمستلزمات الزراعية. ويتمثل الهدف السياسي من ذلك في تدعيم أساليب الزراعة التقليدية، واسترضاء طبقة ملاك الأراضي، والحد من الاعتماد على الإمدادات الخارجية. كما أن دعم

السماد والمبيدات والوقود (لأغراض المضخات) والري من الأمور الشائعة أيضا في المنطقة. غير أن هذا الدعم غير الموجه لا يركز على الفقراء، ويمثل عبئا على المالية العامة، ويكافئ زراعة المحاصيل المنخفضة القيمة، ويشجع الإفراط في استهلاك المياه.

استنزاف الموارد المائية:

ينصب تركيز الحكومات على بناء السدود بدلاً من مساعدة المزارعين على استخدام المياه بكفاءة. ويشجع المستوى الحالي لرسوم استهلاك المياه والدعم المقدم لإنتاج الحبوب والوقود والمستلزمات، الذي أصبح باهظ التكلفة في ظل أزمة الطاقة، على استخدام المياه في أنشطة منخفضة القيمة. غير أن بعض البلدان تقوم حالياً بتجربة بعض النهج الهادفة لإدارة المياه (سياسة الرسوم، ودعم معدات توفير المياه، والتخطيط المتكامل للموارد المائية).

ضعف الكيانات المؤسسية والمنظمات في المناطق الريفية:

من الأسلوب الهرمي إلى سرعة الاستجابة في اتخاذ القرار:

يحتاج المزارعون إلى أبحاث وخدمات إرشاد تتسم بسرعة الاستجابة. وغالبا ما تكون جمعيات المزارعين والتعاونيات بمثابة ذراع الحكومة وليست قناة حيوية ذات اتجاهين تربط بين المزارعين والقطاع الخاص أو الحكومة. ولكن كي يتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من التنافس والاستفادة من الأسواق المزدهرة، فهم بحاجة إلى مؤسسات خاصة بهم تتسم بالكفاءة.

تناقض الأهداف:

عادةً ما تُكلف وزارة الزراعة بتحديث القطاع من ناحية، وبالحفاظ على المجتمعات المحلية الزراعية التقليدية من ناحية أخرى. وفي أغلب الأحوال تـؤدي السياسات الرامية إلى حماية سبل كسب الرزق (حماية التجارة، واللوائح التنظيمية للأسواق، ودعم المستلزمات والمياه والحبوب الغذائية) إلى تثبيط جهود التحديث. ويتيح فصل مساندة الزراعة عن الإنتاج، كما هو الحال في تركيا والمكسيك والاتحاد الأوروبي، لأدوات السياسة الزراعية التركيز على أهداف تحديث القطاع.

انعدام الموطن المؤسسي للتنمية الاقتصادية الريفية:

تعد سبل كسب العيش في المناطق الريفية الشغل الشاغل لوزارات الزراعة. إلا أن مساندة التنمية المكانية تستلزم المشاركة أيضا من وزارات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن سياسات دعم الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية لا تشمل بفعالية الفقراء في المنطقة، الذين هم في الغالب إما من المعدمين أو العمال أو النساء، ومن ثمّ فهم يعتمدون عادةً على الفرص المتاحة في القطاع الريفي غير الرسمي وغير الزراعي. لذا، فمن التحديات الرئيسية تحديد جهة مؤسسية للتنمية في المناطق الريفية. وقد اتضح من التجارب التي جرت في مصر والمغرب وتونس أن القيادة القوية التي تمارسها السلطات دون الوطنية والمحلية، والتي ترتبط بمستوى معين من اللامركزية، تعد نهجا إستراتيجيا هاما لتحسين التنمية في المناطق الريفية.

ضعف كيانات التسويق:

تقتصر عملية التسويق إلى حد كبير على مجرد توصيل السلع الأولية الأساسية إلى الهيئات الحكومية. غير أن تسويق منتجات الألبان والفاكهة والخضر، وخاصة في الخارج في حالة الخضروات، يستلزم تجميع جهود المزارعين وجمعياتهم وشركات تجهيز المنتجات الزراعية وتجار الجملة وشركات النقل والحكومة، وذلك بغرض ضمان الجودة والقدرة على التنبؤ وسرعة الإمداد.

حيازة الأراضي:

يتسبب النمو السكاني وقوانين الميراث في تفتيت ملكية الأراضي والترتيبات غير الرسمية لحيازتها. علاوة على ذلك، فإن التقاليد المتوارثة في كثير من بلدان المنطقة تعارض تقسيم الأرض الموروثة، مما يؤدي إلى قيام المزارعين بالعمل في إطار ما يعرف باسم "الملكية المشتركة" مع الورثة الآخرين، مما يمثل عائقاً هائلاً يعترض سبيل الاستثمار الزراعي. فهذا الوضع يتسبب في استبعاد الميكنة وفرص حصول العديد من المزارعين على الائتمان الرسمي، فضلاً عن الاستثمار في المستلزمات.

القدرة على الحصول على الائتمان:

إن المخاطر التي تنطوي عليها أنظمة الزراعة المعتمدة على الحيازات الصغيرة، والقروض المعدومة، وعدم كفاءة القطاع المصرفي، وانعدام الأمن كلها عوامل تحرم عددا كبيرا من المزارعين من الائتمان الرسمي. ولا تنظر الحكومة في العادة إلى سياسة الائتمان إلا من حيث تحديد سقف لسعر الفائدة، مما يفيد

المزارعين الذين يستطيعون بالفعل الحصول على الائتمان ولكنها تثبط البنوك عن إقراض العملاء الأكثر فقراً.

زيادة مستوى الوعي لدى المزارعين:

غالباً ينتمي المزارعون "التقليديون" إلى شرائح المجتمع الأقل تعليماً والأكبر سناً. لذا يتعين على الحكومات في بلدان المنطقة أن تستثمر في التعليم والتدريب المهني في المناطق الريفية، سواء الرسمي أو غير الرسمي. لمساعدتهم على التكيف مع جوانب التعقيد الإداري والفني لعملية الإنتاج من أجل الأسواق الحضرية الحديثة، وأيضاً لمساعدة أفراد الأسرة الآخرين على تحقيق دخل من أعمال غير زراعية، أو ليصبحوا أفضل تأهيلا للهجرة إلى المدن.

توريد الحبوب الغذائية من الأسواق الدولية:

تعاني الكثير من الحكومات في المنطقة من وجود أنظمة بدائية للغاية لتوريد الحبوب الغذائية في أسواق دولية محدودة التعامل. وينبغي على حكومات بلدان المنطقة تحديث الأساليب المستخدمة في عملية التوريد بغرض الحد من التعرض لمخاطر تقلب الأسعار السائدة في الأسواق الدولية، وتعزيز إمكانية الاعتماد على الإمدادات.

٣. توصيات البنك الدولي

تركز سياسات البنك في توصياتها على النقاط التالية:

- تحليل المفاضلات المتعلقة بالاستثمار في إنتاج الحبوب الغذائية، ودراسة تحسين استخدام الأدوات المالية (أدوات التغطية التحوطية، والتعاملات

الآجلة، وغيرها من الأدوات) لإدارة مدى التعرض لمخاطر تقلب الأسعار السائدة في الأسواق الدولية.

- تحسين عمل الأسواق من خلال إتاحة إمكانية وصول مؤشرات الأسعار إلى المزارعين، وتشجيعهم على الاستثمار في الزراعة.
- توجيه الاستثمار الريفي إلى المناطق المحرومة، مع الجمع بين النُهُج القطاعية ونُهُج التنمية المحلية،
- تخصيص استثمارات للري، إلى جانب استثمارات لمساعدة المزارعين على تحسين أساليب الزراعة التي ترتبط بفرص السوق، وإشراك المزارعين في إدارة الري .
- تحديد الاختناقات والقضاء عليها في سلاسل تسويق الصادرات والتسويق المحلي، وذلك بالتعاون مع المزارعين ومؤسسات القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار في المناطق الريفية.
- اضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في تحديد الأسعار، ونقل المحاصيل من المزرعة إلى المستهلك .
- إشراك المزارعين والقطاع الخاص في تقديم الخدمات للقطاع الزراعي، كالأبحاث والإرشاد الزراعي.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

نتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مؤخرا أن تصدر قطاع الزراعة السياسات الاقتصادية والخطاب السياسي. وهذا هو الحال بشكل خاص في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعد في معظم الأحوال من المستوردين الصافين للمواد الغذائية، إذ تستورد حصة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية

الأساسية كالقمح الطري. وتراوحت ردود الأفعال التي اتسمت بالذعر من جانب صانعي القرار من إجراءات لمنع ارتفاع الأسعار المحلية إلى حظر التصدير أو فرض لوائح تنظيمية على الأسواق المحلية. وينبغي أن تمثل الأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية حافزاً للمزارعين لزيادة الإنتاج التي يُستحسن أن تحدث عن طريق زيادة الإنتاجية. غير أن التدخل الحكومي الخاطئ قد يؤدي أحياناً إلى نتيجة عكسية: فالإصرار على منع ارتفاع الأسعار المحلية لن يحول دون ارتفاع دخول المزارعين فحسب، بل قد يدفعهم بالفعل إلى إنتاج قدر أقل من السلع المقصودة. ومع مضي الوقت، ومن خلال أثر الإحلال، فإن الأسعار المرتفعة لبعض السلع الأولية ستؤدي غالباً إلى زيادة أسعار أغلب السلع الزراعية. فمن المهم أن تسمح الحكومات للمزارعين بالاستجابة لمؤشرات السوق، مما قد يصبح أفضل السبل للتصدي لندرة المواد الغذائية الأساسية على المدى الأطول. وللتصدي للمخاوف القصيرة الأجل، على الحكومات تحديث استراتيجيات الأمن الغذائي، إما من خلال تحسين إدارة المخزونات، أو بالاعتماد على آليات السوق كأسواق المعاملات الآجلة أو العقود الطويلة الأجل.

٤. إقراض البنك الدولي/أنشطته التحليلية والاستشارية

يقوم البنك على نحو متزايد بتوجيه مساندته للزراعة في المنطقة من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات في المراحل الأولى (المغرب وتونس وسوريا)، وزيادة تركيز ما يقوم به من أنشطة تنموية في المجال الزراعي والريفي على ما يلي:

- التحرك "في المراحل الأولى"، مع زيادة التركيز على الاستعراضات القطاعية، وسياسات القطاعات، والروابط مع برامج الإصلاح الاقتصادي بين مختلف القطاعات. ويبرز هذا العمل أهمية الزراعة في الحد من الفجوة بين الريف والحضر وتعزيز تنوع الصادرات. كما يأخذ في الاعتبار التحدي الذي ظهر مؤخرا وتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود، وأثره على التمويل العام وعلى الأمن الغذائي القومي.
- التركيز على برامج التنمية المكانية والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية لتعزيز سبل كسب العيش لجيوب الفقر المحددة في المناطق الزيفية. يقوم البنك بمساندة تنفيذ مبادرة التنمية البشرية الوطنية في المغرب، وغيرها من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في المغرب واليمن وتونس.
- التركيز على الروابط بين الزراعة وكفاءة استخدام المياه، على سبيل المثال، في المشروع الثاني الوشيك للاستثمار في قطاع المياه في تونس ومشروع أم ربية لتحديث الري والزراعة في المغرب.

الباب الخامس

التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة

مقدمة:-

مما من شك في أن ليس هناك قضية تتربع على قمة اهتمامات عالمنا المعاصر مثل قضية التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، رغم إنها قديمة قدم الإنسان ومستمرة باستمرار ومتجددة ومتطورة بتجدد مطالبة وتطور احتياجاته، ومرد ذلك إن التنمية ببساطة وإيجاز تعني ان يتمكن الإنسان حيثما ووقتما كان من تحقيق حسن استخدام وتوظيف ما لديه من طاقات بشرية وإمكانيات مادية لتغطية كافة احتياجات ومتطلبات حياته بكل جوانبها، وفقاً لمستوى عصره الذي يعيشه وبأكبر قدر من الوفرة وأعلى مرتبه من الجودة ، وفي نفس الوقت يحقق فائضاً ليعاد استثماره من أجل المزيد من التطور والتقدم نحو الواقع الأفضل لبلوغ الطموح الأكثر، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت جميع أقطار العالم الثالث واقعة عملياً تحت الحكم المباشر للاستعمار، أما اليوم وقد تحررت جميعها فإن الاستقلال لا يعني بالنسبة لهذه الدول إن تحكم نفسها بنفسها وتدير مواردها فحسب، بل يعني كذلك مسئوليتها عن تطور ونمو ورفاهية شعوبها، وقد كانت معظم هذه الأقطار فقيرة، وتميز فقرها بالبطالة والأمية وسوء التغذية والمرض، فكيف لها ان تعالج مثل هذه المشكلات؟

ولا تعتمد المجتمعات في نهضتها على الصدفة، وإن كانت الصدف تلعب دوراً بسيطاً في بعض المواقف إلاّ إنها لا تستطيع أن تقف طويلاً أمام الخطط المنظمة للتنمية الشاملة، لذا فإن كل مجتمع يسعى للنهوض لجعل حياته سلسلة من النمو المتواصل، يخطط لحياته في ضوء احتياجاته وإمكانياته وآماله، لذلك لا بُد لأي مجتمع من اللجوء إلى التخطيط والتنظيم كأسلوب للعمل يستهدف الاستخدام الأمثل لموارده بما يحقق أقصى كفاية لمقابلة الاحتياجات التي يتطلبها المجتمع وفق المستوى الذي يأمل في الوصول إليه، ويتم ذلك بإعادة تنظيم

الخدمات القائمة فعلاً وإنشاء خدمات جديدة تتفق واحتياجات المجتمع.

وتمتاز الدول النامية عموماً بحاجتها إلى التخطيط أكثر من الدول المتقدمة، لان مواردها المتاحة ضئيلة والفارق الاقتصادي والحضاري واسع بينها وبين الدول المتقدمة، وقد أثبتت التجارب العديدة السابقة أن السياسات التخطيطية الشاملة التي تتبعها هذه الدول لم تحقق إلاّ القدر الضئيل مما وضعت له، حيث أن خطط مشاريع التنمية الشاملة كانت ولا زالت تتعامل مع كافة القطاعات بما فيهم السكان بنفس القدر من الاهتمام، مما زاد في أتساع الفجوة ما بين الحضر أو المدنية بسكانها والريف بكافة قطاعاته المختلفة.

التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة

تستهدف التنمية الريفية المتكاملة في جوهرها الخلاص من حالة الركود والتخلف التي تسود المجتمعات الريفية، لتنطلق إلى توازن متحرك ومضطرد النمو من خلال تصحيح القطاعات المختلفة للمجتمع الريفي، وذلك بأحداث تغيرات جذرية في الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف القطاعات، وبما أن المشكلة الأساسية في أي مجتمع ريفي هي الموائمة ما بين الموارد المحدود كماً ونوعاً وبين الحاجات والرغبات غير المحدودة للوصول لأقصى إشباع وأفضل استغلال ممكن لتلك الموارد، من هنا تبرز حاجة المجتمع الريفي إلى أداة فنية لتحديد الإمكانيات والإنتاج، والمفاضلة بين الأولويات لتحقيق الأهداف على أفضل وجه، لذلك يعتبر التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة أفضل السُبل لرسم صورة تقديرية للمستقبل عن طريق التنبوء بما سوف يكون عليه الحال مستقبلاً آخذين بعين الاعتبار جميع الأهداف الواجب تحقيقها ضمن الإمكانيات المتاحة، وعند الحديث عن التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة لا بُد لنا من التطرق إلى التنمية الريفية

كمدخل إلى التعريف بهذا القطاع.

التنمية الريفية المتكاملة:-

جاء في مقدمة دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي عام ١٩٧٧ لبحث مشكلة الفقر أنه خلال الستينات من هذا القرن أرتفع دخل الفرد في الدول النامية بمعدل سريع، وأن كثيراً من أهداف خطة التنمية الأولى التي تضمنتها إستراتيجية الأمم المتحدة قد تم إنجازها بل وتجاوزها أحيانا، ولكن لوحظ انه لم يطرأ تحسن معقول في المستوى المعيشي لمجموعات ضخمة من الناس في العديد من الدول، وأن الفجوة بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية حتى بين المجموعات في البلد الواحد آخذة في الأتساع، ويرجع كاتب الدراسة السبب في ذلك إلى :-

١- الاهتمام المفرط بتنمية قطاعات متطورة وهذه القطاعات ذات ارتباط ضعيف بالقطاع
الريفي أو القطاعات الأخرى التي يعمل فيها معظم السكان.

٢- الفشل في إيجاد توافق بين التزايد السكاني ونمو القطاعات المختلفة التي ترفدهم .

وتهدف غالبية الدول من وراء التخطيط أو البرامج التنموية الى الاسراع في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، والتخطيط التنموي في غالبية الدول النامية يخضع لاعتبارات متعددة، بعضها محلي وبعضها الاخر خارجي، وبحكم بنيانها الاقتصادي والاجتماعي المعتمد على مورد اقتصادي واحد أو اكثر، وبحكم أن العوامل الخارجية تلعب دورا رئيسيا في إنتاجة وربما في إستثمار

عائداتة، ولقد ناقشت كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية موضوع التخطيط التنموي في الدول العربية، وإتجهت معظم الاراء الى عدم وجود تخطيط للتنمية الريفية بالمعنى الحقيقي وإنما إستنزاف للثروات، وأن مفهوم التخطيط السائد هو مفهوم خاطيء لانة مجرد ميزانية للاحتياجات مع ضعف الالتزام القومي، وإتجهت بعض الاراء الى التأكيد على أن التخطيط السليم يحتاج الى مقومات متعددة، مثل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية، وهذة المقومات غير متوفرة في الدول النامية، حيث تبين أن غالبية هذة الدول لا زالت تعتمد على الخبرات الاجنبية في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، رغم أن الاعتماد على الخبرات الاجنبية في التخطيط حلقة من حلقات التبعية الاقتصادية والاجتماعية لهذة الدول والتي تفرض من خلال توجيهات تساعد على إستنزاف الثروات من هذة الدول وفق إستراتيجية مدروسة، وبالتالي أصبحت خطط التنمية من الشعارات التي ترفعها الدول النامية لتدل على تقدمها فقط.

ومن الملاحظ أن جميع دول العالم والتي تخطط للتنمية تعترف بأن التنمية الريفية المتكاملة إن لم تكن هي الحل الأفضل فهي على الأقل الحل الوحيد المتاح للإبقاء على حياة الملايين من البشر ورفع مستوى حياهم بدرجة مقبولة، لذلك فالتنمية الريفية هي إستراتيجية تمدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة معينة من الناس وهم فقراء الريف المحرومون من مكاسب وإنجازات خطط التنمية الشاملة في معظم دول العالم والذين يعيشون في حالة فقر مدقع، وتصل نسبتهم إلى ٨٥% من فقراء الدول النامية، وحيث أن التنمية الريفية تمدف إلى خفض حجم الفقر، فإنها يجب أن تكون مصممة بشكل يستهدف بوضوح زيادة الإنتاج القطاعي ورفع الإنتاجية لكافة القطاعات بشكل عام،

بحيث تستطيع بصورة غير مباشرة من زيادة قدرة هؤلاء السكان على الإسهام في الاقتصاد القومي بشكل عام، إضافة إلى إسهامات التنمية الريفية بتطوير المجتمع الريفي وصقله والانتقال به من عزلته التقليدية إلى الاندماج في الاقتصاد القومي، وهكذا أصبح المزارع الأمريكي الذي يوصف بأن ثلثه ميكانيكي وثلثه مهندس زراعي وثلثه تاجر أصبح ينتج من المواد الغذائية ما يكفي لمعيشة ٤٠ شخصاً وراح زميله الفرنسي يقدم ما يطعم ١٥ نسمة والسوفيتي ٨ أشخاص أما فلاح الدول النامية فلا يكاد ينتج ما يكفي شخصين أثنين لأن كلمة فلاح في البلدان المتخلفة تعتبر مرادفه لكلمتي جاهل وفقير.

لذلك فأن أهداف التنمية الريفية تمتد إلى ما هو أبعد من أي قطاع محدد، فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل، مما يحقق بالتالي مردود أعلى للجماعات المستهدفة، مع مراعاة أن أي خطة أو مشروع للتنمية الريفية يعكس باستمرار الظروف السياسية والاقتصادية لأي إقليم أو دوله، وكذلك فإن نجاح عملية التنمية الريفية يتوقف إلى حد كبير على إنتاج الطرق العلمية في تحديد ما يجب أن يقام من مشروعات وتحديد أولويات تنفيذها وفقاً للإمكانيات المتاحة في الدول، ومراعاة مدى الارتباط ما بين هذه المروعات والمكاسب المادية والمعنوية التي ستنعكس على السكان.

وتشمل أهداف التنمية كذلك أيضاً تحقيق زيادات ثابتة في متوسط إنتاج ودخل الفرد وتوسيع حجم العمالة الإنتاجية، وعدالة أكبر في توزيع منافع النمو، وهذا يعني خفض حجم الفقر بزيادة إنتاجية الفقراء وتوفير قدر أكبر لهم من السلع والخدمات، وبما أن النسبة العالية من الفقراء يقيمون في المناطق الريفية لذلك فإن التنمية الريفية يجب أن تشكل جزءاً رئيسياً من إستراتيجية التنمية ما دام قطاع كبير جداً من المحتاجين سيستفيدون منها.

ولقد كانت إستراتيجيات معظم الدول النامية في الماضي تتجه إلى التركيز على التقدم الاقتصادي العام دون اعتبار محدد لطبيعة توزيع منافع هذا التقـــدم، وكان المقترح أن التقدم المتزايد في حد ذاته سيؤدي إلى انخفاض حجم الفقر على أساس أن منافع الاقتصاد الموسع تستشري بين الناس، وبالتالي فأن التركيز كـــان على زيادة معدل النمو مع الاستبعاد الكامل للقطاع التقليدي الذي يشكل فيـــه صغار الملاك والمستأجرين والمعدمين غالبية فقراء الريف.

ورغم أن التنمية الاقتصادية لسكان الريف المتزايدين ستعتمد في المـــدى البعيد على توسيع القطاعات الحديثة والمجالات غير الزراعيـــة، إلاّ أن التركيـــز القوي على القطاع الحديث معرضة لتجاهل جهد النمو في المناطق الريفية، ولقد كان عدم الاعتراف بذلك سبباً رئيسياً في بطء النمو الريفي وفي تزايـــد حجـــم الفقر في الريف، وعلى النقيض تماماً فأن انشغال عدد قليل مـــن الحكومـــات في تحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الريفية يحتمل أن يكون قد عرقـــل تـــشجيع الاستثمار في مجال النمو لدرجة خلق حالة كساد اقتصادي، ومع التزايد السريع في عدد السكان فقد أنكمش متوسط دخل الفرد في المناطق الريفية.

وتتطلب إستراتيجية التنمية الريفية التي تستهدف زيادة معدلات النمـــو وتوزيع عوائده بشكل أكثر عدلاً، تفاعلاً أكبر بين القطاعين التقليدي والحديث خاصة في شكل زيادة حجم التجارة الزراعية وكذلك يجب أن يحتضن أي برنامج للتنمية الريفية دائرة واسعة من الأنشطة منها مشروعات لزيادة الإنتاج الزراعي ومشروعات لتحسين التعليم والصحة وتوسيع شبكات المواصـــلات وتطـــوير الإسكان، ويختلف تنوع الأنشطة باختلاف متطلبـــات

الإقليم والأولويات المحددة للعناصر داخل أي برنامج في أوقات محـــددة ومراحل محددة من التنمية، وقد يوضع البرنامج علـــى أســـاس سلـــسلة مـــن

المشروعات المتتابعة، مثلاً التنمية الصحية أولاً ثم التعليم ثم بعد ذلك التنمية الزراعية، أو قد يوضع البرنامج على أساس محاولة أتباع أسلوب أوسع ومتعدد القطاعات بحيث يجري تنفيذ سلسلة من الأنشطة في آن واحد تقريباً، وبما أن معظم الجماعات ذات الدخول المنخفضة في الريف يعتمد على الزراعة بشكل أساسي لكسب قوتها فإن كثيراً من البرامج التي تستهدف الدخول في الريف يجب أن تركز على التنمية الريفية، وأما المعدمين الذين يعدون من الجماعات التي تحصل على أقل الدخول فأن برامج الأشغال العامة قد تخلق وظائف لهم يمكن أن تكون عنصراً هاماً في برنامج التنمية الريفية، وذات الوضع ينطبق على الصحة والتعليم عندما تركز هذه الخدمات على فقراء الريف، وفي هذه الحالات قد تكون نتيجة البرامج هي زيادة قدرة الفقراء على أن يكونوا أكثر إنتاجاً بدلاً من زيادة الإنتاج والدخول بشكل مباشر.

وبشكل أكثر تلخيصاً فأن برامج أو مشروعات التنمية تستهدف تحقيق زيادة في إنتاج ومستوى معيشة نسبة كبيرة من فقراء الريف في منطقة معينة، وهذا قد يتطلب في بعض الحالات التركيز على عمليات إنتاجية غير مباشرة، ولكن التركيز في الأساس هو على الأنشطة التي أما أن تزيد الدخول مباشرة أو على الأقل تقوم العوامل الخاصة لزيادة الإنتاجية، وتنفيذ مثل هذه الإستراتيجية يتطلب أيد عاملة مدربة وهيئات تتمتع بالكفاءة، وبالتالي فانه يجب أن يساهم فقراء الريف في تصميم وتشغيل البرنامج الذي يمس عدداً كبيراً جداً منهم.

دواعي إهتمام المخططين بالتنمية الريفية:

يعود اهتمام المخططين والسياسيين بالتنمية الريفية إلى عدة عوامل أهمها:-

١- حجم سكان الريف: حيث تؤكد دراسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO بأن ٦٠-٧٠% من شعوب العالم الثالث تقيم في مناطق ريفية، ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلاّ أن تعداد سكان الريف في تزايد مستمر، حيث ترتفع معدلات المواليد في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية في الدولة الواحدة، وأن الزراعة هي المهنة الأساسية لما يتراوح ما بين ٧٥-٨٥% من سكان الريف.

٢- مستويات المعيشة المنخفضة في المناطق الريفية: إذ أن عدد المزارعين الذين لا يملكون أرضاً هم في ازدياد، إذ يبلغ عددهم بالنسبة للمزارعين حسب تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة ٦٦% في تشيلي، ٤٩% في مكسيكو، ٣٢% في الهند، كما وأن معدل أيام العمل السنوي للمزارع في حقله منخفضة جداً، إذ أظهرت إحدى الدراسات في جنوب الهند أن معدل أيام العمل السنوي للمزارع لا يتجاوز ٨٠% يوم عمل، بسبب صغر مساحة الحيازات الزراعية، وفي مناطق الريف الأردني المعروفة يعمل المزارع في أشغال خارج الزراعة عدداً من الأيام تفوق أيام عمله بالزراعة.

٣- فقر الريف: إن ما لا يقل عن ٦٠% من مجموع فقراء البلدان النامية يسكنون الريف، وإن حوالي ٨٥% من الفقراء فقراً مطلقاً Absolute poverty يوجدون في المناطق الريفية، ثم أن درجة الفقر تكون أكثر قسوة وشراسة في المناطق الريفية، والمشاهد أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ومجهوداتها الإنمائية غالباً ما تكون ذات نتائج غير مرضية لأهداف التنمية الريفية لأنها أفكار وقرارات حضرية متميزة تساعد على تدعيم الفقر.

٤- التعارض بين المشروعات التنموية: حيث أشارت خطط التنمية السابقة إلى تعارض واضح وشديد في خطط تنمية الريف أو على الأقل عدم التكامل بينها،

إذ كثيراً ما نجد أن الفعاليات في الجانب الاقتصادي تمارس وتنفذ دون أن تأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية ومشروعاتها.

٥- اقتصاد بلدان العالم الثالث هو اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى: ورغم المحاولات التي بذلت وتبذل من أجل التصنيع إلاّ أن الزراعة والريف لا يزالان يمثلان جانباً رئيسياً من مصادر الدخل القومي في كثير من بلدان العالم الثالث، إذ مثلت الصادرات الزراعية ٣٠% من مجموع عائدات الصادرات السلعية في بلدان العالم الثالث.

٦- تزايد الفجوة التنموية: بين المناطق الريفية والحضرية المتمثلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، مما يتسبب في هجرة السكان من الشباب هرباً من سوء الأحوال، وتقترن الثنائية هذه بظاهرة التبعية Dependency والاستغلال Exploitation فأدى كل هذا إلى ابتعاد الريف عن بناء القوة في المجتمع الريفي، وعن المشاركة في قرارات الأمة على مستوى البلد ككل، مما اثر سلبياً على الجهود المبذولة لتنميته.

التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة:-

في الوقت الذي تنال فيه قضايا التنمية اهتماماً أساسياً في الاقتصاد العالمي بشكل عام فان الدول النامية ترغب في الإسراع بالتنمية والبلدان المتقدمة ترغب في الحفاظ على نمو ثابت، فلم تعد تعتمد مختلف الدول على نتائج التنمية التلقائية، بل أصبحت في معظمها تريد أن تأتي التنمية نتيجة تخطيط مسبق يهدف إلى رفع معدلات النمو ومواجهة مشكلات التخلف والفقر، والتخطيط بمعناه العلمي والعملي أحد السُبل الرئيسية المؤدية إلى التقدم الذي تطمح إليه كافة الشعوب من أجل رخائها وسعادتها من خلال تحقيق حياة أفضل لكل فرد في

المجتمع، لذلك يعتبر التخطيط ضرورة حتمية لتنسيق الجهود والطاقات واستثمارها بشكل جدي من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول، وتتم عملية لتخطيط بدراسة جميع الموارد المتاحة المتوفرة لدى الدولة أو المنطقة أو القرية، ومن ثم استنتاج النهج الذي تفرضه مباديء التخطيط.

والتخطيط للتنمية الريفية ينبغي أن يتم كجزء من التخطيط للتنمية الوطنية الشاملة، ولا شك أن التنمية الريفية المتكاملة والشاملة سوف تنهض بقطاع رئيسي من قطاعات المجتمع وبالتالي يمكن التغلب على مشكلة التخلف والفقر بشكل عام، وبذلك ترتفع مستويات المعيشة عند أبناء الريف مما ينعكس الوضع بالتالي على ارتفاع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لسكان الريف، من هُنا فأن التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة يجب أن يعتمد أساساً على المعرفة الكاملة والحقيقة لأحوال الريف من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، وهذا يتطلب دراسة جغرافية هذه المناطق أولاً ثم يمكن البدء بالتخطيط معتمدين على التقييم الشامل لأحوال الريف لرسم سياسة تنموية واقعية ونابعة الإمكانيات والحاجيات الأساسية لأبناء الريف، وكذلك تذليل الصعوبات التي تواجه العملية التنموية ومحاولة حل المشكلات التي تعترضها والتنسيق المستمر بين الأقاليم المختلفة، وحتى نضمن نجاح الخطط الإنمائية لا بُد وأن تتولى الأجهزة الحكومية للدولة التنسيق بين الأقاليم المختلفة للدولة للوصول بالخطط التنموية إلى حالة من الشمول والتكامل لضمان أقصى قدر من إنجاح هذه الخطط والنهوض بهذا القطاع، وبالتالي فأن نجاح عملية التنمية الريفية يتوقف إلى حد بعيد على إتباع الطرق العملية في تحديد ما يجب أن يقام من مشروعات لنهوض بالقطاع الطبيعي أو البشري وتحديد أولويات تنفيذها وفقاً للإمكانيات المتاحة.

مفهوم التخطيط:-

يقال أن أول من أدخل لفظ التخطيط هو العالم الاقتصادي كرستيان شونيدرC.Shwinder في مقال له عام ١٩١٠، ثم طبقت ألمانيا فكرة التخطيط بعد الحرب العالمية الأولى لأغراض عسكرية، ولكن في الحقيقة أن الاتحاد السوفيتي هو أول دولة طبقت نظرية التخطيط الاقتصادي عام ١٩٢٨ ، لتحويل الدولة الزراعية المتأخرة إلى دولة صناعية متقدمة في أسرع وقت ممكن، وبعد الحرب العالمية الثانية زاد اهتمام الدول الرأسمالية بالتخطيط للمحافظة على معدلات النمو، وكانت فرنسا وهولندا في طليعة الدول الرأسمالية التي وضعت خططاً شاملة فيها.

تعريف التخطيط:-

بما أن التخطيط وسيلة لتحقيق غاية فإنه لا يوجد اتفاق تام على إيجاد وتعريف محدد للتخطيط، فيعّرفه الدكتور حسن عبد القادر بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ويعّرفه بالدوين Baldwin بأنه أسلوب استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن، في حين يعّرفه ألبرت واترستون A.Waterson بأنه عبارة عن إختبار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة .

تحديد الغايات والأهداف

- يعتبر تحديد الغايات والأهداف وصياغتها بشكل واضح أول الخطوات اللازمة في إعداد الخطة، وبدون ذلك يتعذر على سلطات التخطيط أن تقوم

بصياغة سليمة للأهداف واختيار سليم للمشروعات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف، ويستحسن أن يتم تحديد الغايات بشكل موجز بمعنى أن لا تتعدد الغايات بشكل كبير، وإنما يتم التركيز في كل خططه على عدد محدود من الغايات، ويتوقف اختيار هذه الغايات على التفضيل القومي ومرحلة التطور والنمو التي بلغتها المنطقة الريفية قيد الدراسة ويمكن اختصار هذه الأهداف في:-

١- تحديد أهداف منسقة وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- التركيز على تنمية الموارد البشرية وهي الثروة الحقيقية للمناطق الريفية.

٣- تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ هذه الأهداف.

٤- تفعيل تلك الوسائل بالطرق الملائمة وإمكانيات وظروف المنطقة قيد الدراسة والتنمية.

وسواء كانت الغايات أو الأهداف فأن تحديدها يتوقف على الظروف الموضوعية للمنطقة قيد الدراسة، غير أنه يمكن الإشارة هنا إلى بعض الأمور التالية:-

أ- أن تحقيق زيادة معينة في متوسط الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر هدفاً أساسياً في أي خطة للتنمية، ذلك أن النمو الحقيقي للفرد هو في الواقع المعيار السليم لقياس التطور، نظراً لأن ذلك هو الأساس الذي ينبني عليه تحسن مستوى المعيشة وهو الهدف الرئيسي للتنمية.

ب- أن الأهداف التي تتضمنها أي خطة يجب أن تكون أهدافاً واقعية يمكن تحقيقها في ظل الموارد المتاحة، ولا يجوز المبالغة في عدد الأهداف أو في حجمها وعلى نحو يجعل تحقيقها متعذراً أو مستحيلاً.

ج- أن بعض الأهداف قد يحتل مرتبه ثانوية بأن تتضمنه الخطة في صورة

شروط جانبية وليس في شكل أهداف رئيسية، بمعنى أن ترمي الخطة إلى تحقيق أهداف أخرى رئيسية ولكن في حدود ضمان تحقيق هذا الشرط الخاص بتوازن ميزان المدفوعات.

د- أن تعدد الأهداف يعني بالضرورة قيام تنافس فيما بينهما على الموارد المتاحة، وهذه مسألة طبيعية ناتجة عن ظاهرة الندرة ذاتها، كذلك فإن تحقيق بعض الأهداف كاملة قد يتعارض مع تحقيق البعض الآخر، لهذا فإن من الضروري أن يدرك المخطط في هذه المرحلة طبيعة التنافس بين بعض الأهداف حتى يمكن التوفيق بينهما، ويتم ذلك التوفيق باستخدام وزن الأهمية لهذه الأهداف ومن شأن هذه الوسيلة أن تنعكس على اختيار المشروعات وأولوياتها الضرورية.

ولتحقيق هذه الأهداف والغايات فإنه يجب استخدام أسلوب التخطيط الشامل أو المتكامل في التنمية الريفية والذي يربط القطاعات المختلفة مع بعضها البعض، بحيث أنه لا يمكن تطوير قطاع معين دون أن نأخذ القطاعات الأخرى المرتبطة به بشكل أو بآخر بعين الاعتبار، وكذلك التكاملية ما بين حاجات المناطق الريفية والحضرية، فلا يمكن أن يحقق التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة أهدافه بمعزل عن المدينة وتأثيرها وتأثرها بالمنطقة المحيطة بها، وبالتالي فأن تحقيق المصلحة العامة تتم من خلال خطط متوازنة الأهداف ما بين المدينة ومنطقتها الريفية التابعة لها، لذلك فأن التنمية الريفية المتكاملة تستند على أساس صحيح من التخطيط المتكامل على النطاق القومي الشامل.

ويمكن أن تقسم أساليب التخطيط إلى الأنواع التالية:-

أولاً:- التخطيط الاستدلالي:

حيث تشير الدولة فقط إلى الأهداف التي ترغب في تحقيقها عن طريق التوجيه والإعلام دون تدخل مباشر في عملية التنفيذ.

ثانياً:- التخطيط التشجيعي:

وتلجأ فيه الدولة إلى الحوافز المختلفة لتشجيع القطاع الخاص، وبالتالي يأتي تدخلها بصورة غير مباشرة في عملية التنفيذ.

ثالثاً:- التخطيط الإلزامي:

حيث تلزم الدولة القطاعات المختلفة على تطبيق المخطط الذي تنوي تنفيذه.

أنواع التخطيط

في الوقت الذي تفترض فيه التنمية الريفية المتكاملة التعامل مع التخطيط كاستراتيجية وطنية عامة فإنه يمكن التعامل مع التخطيط كوسيلة لتحقيق الهدف العام للدولة، وبالتالي فإن أنواع التخطيط تضع أمام المختصين والمخططين خيارين للآخذ بأي منهما حسب ما تقتضيه الحاجة والإمكانيات الاقتصادية والبشرية للدولة، وهذه الأنواع هي التخطيط الجزئي أو التخطيط الشامل.

أولاً:- التخطيط الجزئي

يقصد بالتخطيط الجزئي أي برنامج لا يتناول الاقتصاد القومي بنظرة شاملة(٧) بحيث يشمل بشكل أساسي تخطيط قطاع معين كالسياحة أو الزراعة

دون أن يشمل كافة القطاعات، ويعتبر هذا النوع من التخطيط خطوة نحو التخطيط الشامل والمتكامل، حيث يبدأ بالتخطيط مشروعاً فمشروعاً، وتجمع المشاريع العائدة لقطاع معين في خطة استثمارية موحدة.

وكذلك يعتبر من قبيل التخطيط الجزئي برامج الوزارات المختلفة، حيث يتناول ذلك التخطيط جزاء واحدا من الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية للمنطقة الريفية المقصودة، ولا يغير من هذه الصفة الجزئية للتخطيط أن تضع الدولة خطة خاصة بكل قطاع من القطاعات، كالقطاع الزراعي أو الصناعي أو السياحي أو الاجتماعي دون أن تجري تنسيقاً بين هذه الخطط الجزئية على أساس النظرة الشاملة للاقتصاد ككل.

وللتخطيط الجزئي مساويء تتلخص في أن تقييم البرنامج أو البرامج لا يتم في إطار كلي يمكن الجهة المختصة من الإلمام بالمعلومات اللازمة عن حجم وتركيب الاستثمارات الحالية والمتوقعة، وبما يتبعه من عدم القيام بحصر شامل للموارد اللازمة للقيام بهذه الاستثمارات والاستعدادات لكل الاحتمالات، كذلك فإنه لا مجال في هذا النوع من التخطيط لوضع أولويات للمشروعات على أساس معايير اقتصادية واجتماعية موحدة.

ورغم هذه المساوىء فقد يكون هذا النوع من التخطيط أمرا لا بد منه وذلك لعدم توفر العناصر اللازمة لوضع خطة كلية شاملة، كندرة الإمكانيات المادية أو البشرية أو حتى نقص أو عدم توفر الإحصاءات الدقيقة التي لا بُد من توفرها لهذا الغرض، وقد واجهت فرنسا هذا الوضع بعد الحرب مباشرة، لذلك لجأت في أول محاولاتها للتخطيط إلى وضع أولويات لبعض الصناعات الرئيسية الهامة، التي أعتبر إنماؤها ضرورياً لإعادة بناء الاقتصاد القومي.

ثانياً: التخطيط الشامل

وهو من أكثر التخطيطات الإنمائية تقدماً، ويشمل وضع خطة استثمارية عامة متكاملة وخطة مرتبطة بالقطاع الخاص، وبالتالي فإن هذا التخطيط يمس كل الجوانب الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية قيد التنمية، وعلى ذلك فأن وضع خطة تشمل كل من القطاع العام والقطاع الخاص بصرف النظر عن حجم كل منهما يعتبر تخطيطاً شاملاً، بعبارة أخرى إن وضع القواعد الملزمة للقطاع الخاص وتنسيقها مع استثمارات القطاع العام في خطة موحدة يضفي على هذه الخطة صفة الشمول، وبالتالي فإن الشرط الهام أن تكون كلا الخطتين خطة متكاملة في إطار كلي، ويتم من خلاله بحث الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في المنطقة الريفية وتقدر المؤسسة المعنية بالتخطيط بعد ذلك نصيب كل قطاع من الموارد والإمكانيات ودور كل منهما في تحقيق الأهداف على نحو يحقق التناسق بين دور كل من القطاعين العام والخاص وأهداف الخطة الكلية من جهة أخرى.

ومن مزايا هذا التخطيط ضمان عدم حدوث تعارض بين تحقيق الأهداف المختلفة وعدم حدوث آثار جانبية ونحن بصدد تحقيق هدف معين يكون من شأنها التأثير على تحقيق أهداف أخرى، أو حدوث اختناقات تعطل أو تفسد تحقيق بعض أهداف التنمية الريفية المتكاملة.

الأبعاد الزمنية للتخطيط:

تتخذ عملية التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة أبعاداً زمنية مختلفة نظراً لوجود العديد من الاعتبارات، منها ما هو مرتبط بالإمكانيات الطبيعية للدولة أو الإمكانيات البشرية أو حتى الأهداف المرسومة من عملية التخطيط سواء كانت علاجية أي لوقف التدهور في الاقتصاد أو الزراعة الريفية و أهداف تنموية طويلة

المدى تحتاج إلى تخطيط على فترات طويلة، ويشكل كل منهما إطاراً زمنياً خاصاً يفرغ في داخله نوع معين من التخطيط.

وتقسم الأبعاد الزمنية للتخطيط إلى:

١-التخطيط طويل الأجل

يستغرق هذا النوع من الخطط مدة تتراوح بين ١٥-٣٠ سنه، وتوضح الخطة طويلة الأجل الغايات الرئيسية التي تهدف التنمية موضع البحث تحقيقها خلال تلك الفترة، ووضع الحلول بعيدة المدى للمشكلات التي تعوق سيرها، ويلاحظ أنه تجري التفرقة عادة بين نوعين من هذه الخطط، أما النوع الأول فهو المسمى Long term planning ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات، أما النوع المسمى Perspective planning فيتعلق بالخطة طويلة الأجل التي تشمل كل القطاعات، وهذا ما يقصد عادة بتعبير الخطة طويلة الأجل.

ولما كان التخطيط طويل الأجل يتضمن في الواقع – نماذج نمو طويلة الأجل– تحوي فقط عدد قليل من الأهداف، فإنه لا حاجة أن يشتمل هذا النوع من التخطيط على أية تفاصيل أو حسابات مطولة، بل يشتمل فقط على العموميات، ورغم ذلك فإن هذا النوع من التخطيط يؤدي مهام على درجة كبيرة من الأهمية مثل:–

أ– إعطاء صورة واضحة عن الأولويات التنموية، وبالتالي فأنه يعطي الفرصة لمؤسسات أو سلطات التخطيط للتركيز على القطاعات الهامة عند وضع الخطط المتوسطة الأجل.

ب– أنه يبين للمخطط مقدما ما إذا كانت هناك قطاعات معينة في الاقتصاد

موضع البحث

تحتاج الى متطلبات أو دراسة شاملة، الى غير ذلك مما يحتاجة التخطيط متوسط الأجل بالتأكيد.

٢-التخطيط متوسط الأجل

يشتمل هذا النوع من خطط التنمية على تفصيلات أكبر بكثير من النوع السابق

وتتراوح المدة من ٣-٧ سنوات وليس من السهل هنا أن نحدد بشكل قاطع المدة المثالية لهذا النوع من الخطط، فالامر يتوقف على حالة كل دولة على حدة، وعلى وجهة نظر المخططين وعلى إمكانيات وموارد المنطقة الريفية قيد الدراسة، وبالتالي نوع المشروعات التي تتضمنها الخطة، على أنه بالامكان وضع بعض الضوابط في هذا الخصوص.

أ- يجب أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من القصر بحيث تسمح بإجراء التنبؤات والتوقعات بدرجة معقولة من الثقة.

ب- كما يجب أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من الطول بحيث تسمح بوضع المشروعات الهامة موضع التنفيذ، أي أنه يجب أن تعطي مدة الخطة لمشروعات القوى الكهربائية والنقل في الريف مثلاً، أو غير ذلك من المشروعات التي يستغرق إتمامها أربع إلى خمس سنوات تقريباً.

ذلك أنه إذا كانت فترة الخطة قصيرة أكثر من اللازم، فإنها لن تسمح بإعداد وتنفيذ المشروعات الحيوية التي يتوقف على تنفيذها نجاح تنفيذ الخطة في غيرها من الفروع والأنشطة، وإذا كانت فترة الخطة أطول مما ينبغي فإن ذلك يقلل من فعالية التخطيط ذاته، لأن الأهداف في السنوات الأخيرة من الخطة قد

تصبح في حاجة إلى تعديل نتيجة تغيير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية ، كما أن حسابات الخطة ذاتها قد تحتاج إلى تعديل نظراً للتغير الذي يطرأ على الظروف الفنية للإنتاج، وبوجه عام يمكن القول أنه كلما طالب فترة الخطة كلما زادت الحاجة إلى مزيد من الإحصاءات الدقيقة وكلما قلت درجة التأكد، وبعبارة أخرى كلما لزمت درجة عالية من الثقة في التوقعات.

٣-التخطيط قصير الأجل

ويطلق هذا النوع من الخطط عادة على الخطة السنوية، وتبدو أهمية الخطة السنوية إذا لاحظنا أن الخطة متوسطة الأجل توضح عادة النمو الإجمالي، كما توضح توزيع ذلك النمو على القطاعات المختلفة خلال سنوات الخطة، ولكن الخطة المتوسطة الأجل لا توضح مقدار الاستثمارات الإجمالية التي توضح موضع التنفيذ من سنة إلى أخرى، ولا نصيب كل سنة من سنوات الخطة في أهداف الإنتاج العام للتنمية، لذلك يمكن القول أن الخطة متوسطة الأجل لا تعتبر في الواقع فعالة في التنفيذ، ومن هنا وحتى نجعل الخطة أكثر فعالية في هذا الخصوص يجب أن يتم تحديد الاستثمار والأهداف للتنمية لكل سنة من سنوات الخطة، وهذا ما يتم في الحقيقة بواسطة الخطة السنوية.

وتقسم الخطط القصيرة الأجل الأهداف التي تتضمنها الخطة متوسطة الأجل إلى أهداف سنوية، مجموعها في الواقع هو هدف الخطة المتوسطة الأجل ذاتها.

على أنه يجب أن نلاحظ أن عرض أنواع الخطط الثلاث على هذا النحو لا يعني بالضرورة انفصال كل منها زمنياً وبقاءها كما هي حتى نهاية المدة المحددة لها، وهنا في هذا الصدد فكرتان جديرتان بالإشارة.

الأولى - التخطيط المتحرك طويل الأجل

ومضمونها أن تغير المؤسسات المختصة في الخطة طويلة الأجل بحيث تتغير نقطة البداية ونقطة النهاية للخطة، وقد أخذت الهند بهذا النوع من التخطيط، إذا وضعت الخطة طويلة الأجل من ١٩٥١-١٩٨١ في خطتها الأولى ثم من ١٩٥٦-١٩٧١ في خطتها الثانية، ثم من ١٩٦١-١٩٧١ في خطتها الثالثة وهكذا.

الثانية - التخطيط المستمر

وخلاصة هذا النوع أن تضع المؤسسات المختصة سنوياً ثلاثة أنواع من الخطط:-

١- خطة للسنة التالية مباشرة، أي خطة سنوية لتحديد النشاط التنموي في العالم القادم.

٢- خطة متوسطة للسنوات الخمس (مثلاً) التالية ، ويتم سنوياً تعديل هذه الخطة وذلك بإسقاط السنة التي انتهت وإضافة سنة أخرى في نهاية المدة.

٣- خطة طويلة الأجل خمس عشرة سنة أو أكثر والفكرة في هذا النوع من التخطيط هو إجراء عملية تجديد دائمة ومستمرة للخطة متوسطة الأجل، مع بقاء عدد سنوات الخطة كما هو دون تغيير مع تقدم الخطة نحو المستقبل.

وقد أدركت معظم بلدان العالم الثالث أن القطاع المحبب في خططها التنموية وهو التصنيع لم يحقق شيئاً يذكر لتضييق الفجوة القائمة بين الريف والحضر، فلا هي أفلحت في التصنيع بالدرجة المثلى ولا هي اهتمت بالريف

والزراعة، فأصبحت مضطرة إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج ليس لسكان الحضر بل ولسكان الريف أيضاً، وتعتبر تنزانيا إحدى الدول التي أدركت هذا الأمر مبكراً ، حيث أعلن رئيسها في إحدى المؤتمرات العالمية بأن معركة العالم مع الفقر والتخلف موقفها من المناطق الريفية وما فيها من مشاكل، وأن التنمية الريفية المتكاملة هي التنمية القومية.

لذلك فإن من المناسب أن نضع تخطيطاً للتنمية الريفية المتكاملة على ضوء دراستنا لأوضاع البيئتين الطبيعية والبشرية فيه، بالإضافة إلى معرفتنا للنتائج المترتبة على العلاقة والتفاعل بين الأرض والإنسان والإنتاج والتي ظهرت في صور متعددة تمثلت في ارتفاع الكثافة الزراعية للسكان وتدني نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عامة، وتشتت الملكية الزراعية ، وتدني نصيبه من الإنتاج الزراعي مما نتج عنه بعد ذلك .كله ظهور ضغط سكان كبير على الموارد الزراعية وانتشار الفقر والجهل والمرض وبعبارة أخرى تخلف المناطق الريفية بطريقة واضحة، ويزداد هذا الخطر بتزايد هجرة الصفوة من أبناء الريف للعيش والإقامة في المدن حيث أصبحت المناطق الريفية مناطق طاردة لأبنائها للأسباب السابقة والمناطق الحضرية مناطق جذب لديها القدرة على جذب المزيد من هؤلاء الشباب، لذلك فمن الواجب أن يكون للريف تخطيطاً لتنميته حتى يتمكن أن يستعيد مكانه اللائق، ويمكن أن نبني هذا التخطيط على أساسين رئيسيين أحدهما طبيعي والثاني بشري.

أولاً:-الأساس الطبيعي

يعتبر حصر المصادر الطبيعية المستغلة والكامنة للمناطق الريفية أمر أساسي يجب أن يعتمد عليه المخطط في إبراز القيم العقلية والحقيقية للمناطق

الريفية، من حيث اعتبار المصادر الطبيعية المستغلة ومدى تطوير طرق وأساليب استغلالها وزيادة قدراتها الإنتاجية ، وكذلك فالمصادر الكامنة تمثل احتياطياً هاماً يمكن الاستفادة منه مستقبلاً في ضوء التخطيط للجدوى الاقتصادية لمشروع استغلالها مستقبلاً وكيفية المحافظة عليها، كذلك فان معرفة المشكلات التي تمنع استغلال المصادر الطبيعية يمكن أن يحدد أولويات مشروعات المحافظة عليها لما فيه مصلحة المنطقة قيد الدراسة، فمثلاً تعتبر دراسة الأوضاع المناخية ومصادر المياه يمكن أن تحدد أفضل الطرق للاستعمالات الزراعية للأرض ، بحيث يكون هذا الاستعمال مطابقاً للمواصفات الفعلية لهذه الأرض.

وتعتمد التنمية الريفية المتكاملة على إيجاد نوع من التنسيق والتكامل ما بين المصادر الطبيعية وكيفية ونمط استغلالها، إذا لا بُد من إيجاد نوع من التنسيق ما بين الإنتاج الزراعي وكمياته وبين الأسواق التي يمكن أن يصلها هذا الإنتاج، وكذلك قيام صناعات تعتمد على هذا الإنتاج الزراعي كمواد أوليه له مثل تعليب الخضار والفواكه أو ما غير ذلك، وكذلك توزيع الأراضي الريفية بين مساحات مخصصة للزراعة المختارة وليست العشوائية تناسب وإمكانيات الأرض الزراعية والمناخية وكذلك حاجة الأسواق المحيطة، وكذلك تخصيص مساحات للرعي حيث تنمو الأعشاب التي تناسب أنواع معينة من الحيوانات، وترك مساحات أخرى لنمو الغابات الطبيعية، ومناطق أخرى لبناء السدود والبحيرات للاستفادة منه لأغراض الري وتغذية المياه الجوفية، وبالتالي فإنه يجب أن لا نخطط لتوسيع أي نوع من المشاريع الريفية على حساب مشاريع أخرى مثل التخطيط للتوسع العمراني في هذه المناطق على حساب الأراضي الزراعية الجيدة، ويجب أن لا يغيب عن الأذهان أن تطوير هذه المصادر الطبيعية يجب ان يتم في إطار من التنسيق والتكامل فالمياه الجوفية مثلاً يجب أن يرتكز تنميتها واستغلالها على

أساس من التوازن بين عدد السكان وحجم هذه المياه وقدرة هذا المخزون الجوفي على الإنتاج في حدود المعقول بدرجة لا تفقدنا إياه خلال فترة قصيرة جداً، في الوقت الذي يمكن أن ندعم هذا المخزون الجوفي للمياه واستغلالها بشكل منطقي وعقلاني.

ويتطلب التخطيط لإقامة البنية التحتية لسكان الريف الابتعاد عن تدمير أو إتلاف مصادر أخرى فبناء المنتزهات العامة مثلاً داخل المناطق الريفية لا يمكن أن تقام على أراضي يمكن استغلالها زراعياً، وكذلك فإن هذه المناطق الترفيهية لسكان الريف يفترض أن تكون في مناطق قريبة من المناطق السكنية قدر الإمكان وأن تحوي عوامل جذب للزائرين أقوى من عوامل الرفض لقبولها وتتناسب وطبيعة سكان هذه المناطق، وكذلك فإن الغابات والتي يمكن استغلال كمناطق ترفيهية فهي يمكن أن تكون إحدى عوامل جذب السياح إلى أسواق القرية للتسوق، إضافة إلى أنها تضفي على البيئة الريفية سحراً وجمالاً لا يقاوم، كما أنها تؤدي إلى تلطيف الجو وتنقيتة وتحد من تلوث البيئة في هذه المناطق.

في خضم التطورات التكنولوجية المتسارعة فأن استغلال هذه التطورات لخدمة أهداف التنمية يمكن أن تساعدنا كمخططين على رسم السياسات والخطط لخدمة أهداف وأغراض التنمية، فاستخدام التقنيات الفضائية مثل الصور الجوية التفصيلية التي يمكن ان تزودنا بها الأقمار الصناعية للمناطق الريفية تساعد في عمليات الحصر والتخطيط لتنمية المصادر الطبيعية، حيث يمكن أن تساعد في مسح البيئة الطبيعية كاملة لمعرفة التكوينات الصخرية وأنواع التربة والنباتات الطبيعية والثروات المائية والمعدنية وغيرها، وكذلك تكشف صور الأقمار الصناعية عن تأثير السماء ومياه الري على نمو المحاصيل وزيادة الإنتاج وحجم المناطق الزراعية ونموها، وكذلك تساعد هذه التكنولوجيا في رصد ومتابعة العديد

من الكوارث الطبيعية حيث خصصت بعض المحطات لرصد ومتابعة حركات الجراد الصحراوي في المناطق المختلفة ومتابعة تحركاته اليومية بين المناطق الزراعية في العالم، فقد تم إنشاء العديد من محطات الإنذار المبكر في مناطق المملكة العربية السعودية والسودان وأواسط أفريقيا لرصد هذه الغزوات ومتابعة تحركاتها وقاومتها، ولا يغيب عن البال وجود محطات أقمار صناعية خاصة لرصد الأحوال الجوية والتنبوء بالأحوال الجوية، ومتابعتها لمساعدة محطات الإنذار المختلفة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه الظواهر الجوية الناجمة عن العديد من الظواهر الجوية المدّمرة مثل الأعاصير والفيضانات التي قد تدمر ليس محاصيل أو منتجات وأراضي المناطق الريفية بل كل المناطق التي تصلها.

ثانياً:-الأساس البشري

يعتبر الإنسان هو العمود الفقري للتنمية الريفية المتكاملة بصفته صانع التنمية والمستفيد منها، لذا فأن عملية الإعداد التربوي والمهني يجب أن يخطط لها بعناية كافية بحيث تكون عملية شاملة وواعية ومستمرة ليتمكن المواطن الريفي من مواجهة آثار التقدم العلمي والتكنولوجي على وسائل الإنتاج والخدمات والخبرات والثقافات المكتسبة عند سكان الريف .

وكثيراً ما يظهر عدم كفاية المعلومات المتعلقة بظروف فقراء الريف والوسائل التي يمكن بها زيادة سرعة التنمية الريفية، لذا فيجب أولاً توجيه أولوية قصوى لإجراء البحوث وجمع المعلومات، حيث تتمثل الحاجة لمعرفة الخصائص الاجتماعية للجماعات المستهدفة، وهي تخطو أولى خطواتها على طريق التطوير والتنمية، وفي بعض الحالات فإن تلك الحاجة ببساطة هي مجرد الحاجة إلى معلومات عن عدد السكان وأين هم ومن هم ومهاراتهم وملكية مواردهم

والدخول والتغذية والصحة والهيكل الأسري والبيئة الاجتماعية والاقتصادية، ويجب جمع هذه المعلومات من خلال عمليات مسح شامل لكافة المنطقة المطلوب تنميتها لكي تحقق الخطط الموضوعة أهدافها، وبعد ذلك من المهم إجراء بحوث زراعية فنية حتى يمكن ملائمة التكنولوجيا المتطورة مع الظروف المحلية، ومثل هذه البحوث القادرة على التعديل تشمل محاولات متنوعة واستنباط سلالات نباتية وتجارب خاصة بمتطلبات الأسمدة والماء للحصول على نوعيات زراعية ذات غلة اقتصادية عالية، وتنمية ممارسات زراعية مطورة وتصميم نظم فلاحة متميزة للحيازات الصغيرة التي يملكها صغار الفلاحين.

ورغم أن هنالك زيادة كبيرة في فرص التعليم في المناطق الريفية، ولكن هذه الفرص موزعة بطريقة غير عادلة، إلى جانب أنها جاءت متأخرة كثيرة عن التوسع التعليمي في المدن، لذلك فإنه يمكن بتوفير التعليم لأبناء الريف خلق بعض الفرص أمام شباب الريف للهرب من الفقر، ورغم أن ذلك قد يحتاج إلى وقت طويل، ولكن هناك اعتبارين هامين يقفان ضد فقراء الريف الذين يتلقون تعليماً عالياً، العامل الأول هو النقص النسبي في التسهيلات التعليمية والنوعية الفقيرة للتعليم في المناطق الريفية، والعامل الثاني هو ارتفاع نفقات التعليم والتدريب بشكل عام بالنسبة للفقراء فيما يتعلق بالرسوم والكتب والمواد الأخرى اللازمة للدراسة، من هنا فأن وضع هذه الاعتبارات عند التخطيط للتعليم أو تطويره وتنمية في المناطق الريفية سيحد من العوائق التي تقف أمام توسع التعليم في هذه المناطق.

وفي الوقت الذي نوفر فيه فرص التعليم لأكبر عدد ممكن من أبناء الريف تصبح إمكانية إيجاد الأيدي العاملة المثقفة والمدربة أمراً ميسراً، حيث أن نقص القوى العاملة المدربة قد تكون من أكثر العقبات خطورة في طريق الجهود التي

تبذل في مجال التنمية الريفية، لذلك يجب العمل على بذل جُهد تدريبي مكثف يوجه بشكل خاص إلى حاجة التنظيمات المحلية وعلى الدعوة إلى بذل جهود أضخم تركز على التدريب في البيئات المحلية حيث يعمل الناس، كذلك فأن النقص في العاملين المدربين في مجال تنفيذ برامج التنمية الريفية يجب أن يشكل اعتباراً هاماً في تصميم البرنامج، فكثير من الدول وخاصة في آسيا وأفريقيا تعاني من ندرة المهارات في جميع المستويات، وحتى لو وجدت القوى العاملة المدربة فإنه غالباً ما يكون عدد الذين يخدمون المناطق الريفية ضئيلاً مقارنة بمناطق المدن، وقد يرجع ذلك إلى إعطاء التنمية الريفية أولوية أقل أو بسبب العجز في الموارد المالية، كما أن عدم وجود الوسائل التي توفر الحياة الراغدة في مواقع العمل بالريف، تمنع الأشخاص المدربين جيداً من البقاء هناك، إضافة إلى أن ممارسة العمل الحكومي في عديد من الدول لا تحترم ولا تكافيء التخصص، لذلك فإن منح أعضاء الجهاز الذي يعمل في المناطق الريفية الحوافز الملائمة من اجورات وسكن ومنح الخدمة في المناطق الريفية امتيازات واضحة ومميزة عن سواها.

وتشكل بدائية الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الأقطار العربية أهم سبب مباشر لانخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج خاصة عنصري العمل والأرض، كما تشكل الازدواجية التكنولوجية القائمة على استخدام نسبة ضئيلة من التكنولوجيا المحلية إلى جانب استيراد معظم التكنولوجيا من الخارج تشكل فجوة تتسع مع مرور الوقت، ومما يضاعف من هذه المخاطر أن استيراد بعض الأجهزة المتطورة من الخارج لا يعني بالضرورة الاستفادة منها في عملية التنمية، وذلك لأنها قد لا تجد من يستطيع أن يديرها ويتعامل معها، وقد تجد صعوبة في الحصول على قطع غيار لها بالسرعة الممكنة فيما لو احتاجت إلى ذلك.

لذلك فإن التدريب الفني والمهني هو الوسيلة الوحيدة لتوفير الأفراد

والمواد وتكوين الأجيال القادرة على العمل والإنتاج، والمقصود بالتدريب المهني في هذا المجال هو الذي يشمل جميع الوحدات والأجهزة التدريبية المسؤولة عن إعداد الأفراد اللازمين لشغل وظائف العمال المهرة ومتوسطي المهارة الذين يكونون في مجموعهم القاعدة الكبيرة في قطاع العمل والقوى العاملة، والتخطيط للتدريب يجب ان ينبني على الأسس التالية:

أ- يجب أن يكون هدف التدريب تلبية الاحتياجات التدريبية الواضحة المحددة.

ب- استمرارية التدريب من مرحلة ما قبل الخدمة حتى قمة الهرم الوظيفي.

ج- تصميم التدريب لجميع فئات العاملين وفي جميع المستويات.

د- واقعية التدريب بحيث يكون أسلوبه ومادته العلمية متوخين تنفيذ البرنامج ورفع مستوى المدربين.

هـ- مسايرة التدريب لكل ما هو جديد ومتطور في الحياة.

ثم يأتي بعد كل ذلك دور التنظيمات، والتي يجب إعطائها أولوية لتبدو تنظيمات جماعية فعاله مثل اتحاد المزارعين والتعاونيات، ويمكن إدراك قيمة المشاركة الشعبية في التنمية الريفية من حقيقة الغرض بأن الإدارة لا يمكن أن تكون أفضل من المجتمع الذي تعمل فيه، لأنها إلى جانب كونها أبنية تنظيمه فهي أيضاً علاقات بين من يقومون بالعملية الإدارية وبين المواطنين، ولا يمكن تطوير أو تغيير هذه العلاقات المرتبطة بأنماط السلوك الإنساني والتي لا يمكن تغييرها ما لم يشارك المواطنون المطلوب تغيير سلوكهم في تقرير ماهية التغيير واتجاهاته وكيفية إحداثه، لذلك يعتبر اشتراك المجتمع الريفي في اختيار وتصميم وبناء وتنفيذ برامج التنمية الريفية الخطوة الأولى في عملية قبول التغيير الذي يؤدي إلى تبني أساليب فنية جديدة في الإنتاج.

وقد واجهت العديد من الدول مشكلة تحقيق توازن بين آراء الـسريفيين والمسؤلين الحكوميين المتعلقة بالتنمية الريفية، ومحاولة كل جانب منهما السيطرة على الجانب الآخر وفرض رأيه، لذلك فإنه بلا شك أن المؤسسات المحلية مثـل اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية لها مزايا واضحة، فهي تتمتع بحرية الحركـة والقدرة على التحرر من المشكلات والمعوقات الإدارية الـتي تكبـل الأجهـزة الحكومية، وبالتالي تصبح قدرها على الوصول إلى المنتفع الحقيقي أفضل، كذلك تقديم الخدمات لقطاع أكبر من المستفيدين من مزايا التنمية الريفية.

هـذا ويجـب أن يقـوم التخطـيط للتنميـة الريفيـة المتكاملة على مباديء عامة أساسية يجب مراعاتها وهـي:-

أولاً:- الواقعيـة

وتعني أن تكون الخطة من حيث أهدافها ووسـائلها متفهمـة للواقـع الاقتصادي والاجتماعي القائم، فيجب أن لا تتضمن الخطـة أهـدافاً طموحـة تتخطى حدود الإمكانيات المتاحة، فالأهداف غير الواقعية تتضمن وسائل غـير واقعية، والخطة بوصفها تعديل لوضع القائم وإحلال واقع جديد محله فيجب ان تكون متمشية ومتلائمة مع هذا الواقع.

ثانياً:- الشمـول

ونعني به أن تكون خطة التنمية قادرة على توجيه كافة الموارد والتأثير في كافة المتغيرات، فلا يجب أن تقتصر على قطاع دون قطاع أو تختص بمـورد دون مورد آخر وإلاّ كانت النتيجة اختلال في التوازن وظهور الفوائض والاختناقات

فإذا اقتصرت الخطة مع القطاع الصناعي مثلاً دون بقية القطاعات فان ذلك قد يؤدي إلى ظهور إختلالات نتيجة للارتباط المتبادل بين القطاعات ، فالزراعة والصناعة مرتبطان ببعضهما بروابط عديدة، فقد يترتب على التوسع الصناعي زيادة الطلب على القوى العاملة من الزراعة زيادة الطلب على المواد الأولية والمواد الغذائية الزراعية، فإذا لم يتم التخطيط في الزراعة لمواجهة هذه الزيادة في الطلب فقد يترتب على ذلك حدوث اختناق في الطلب على السلع الزراعية، كذلك يرتبط القطاع الصناعي وقطاع المواصلات بروابط عديدة ويؤدي التوسع الصناعي إلى زيادة الطلب على خدمة المواصلات وبالتالي لا بد من تخطيط القطاعين سوياً، وهكذا على كافة المستويات القطاعيه في الريف قيد التنمية.

ثالثاً:- مركزية اتخاذ القرار ولا مركزية التنفيذ

ونعني بذلك أن القرارات الأساسية في وضع الخطة والمتعلقة بنمط استخدام الموارد وتحديد معدل الاستثمار توزيع الاستهلاك معايير اختيار المشروعات واختيار الفن الإنتاجي والسياسة السعرية من اختصاص السلطة المركزية للتخطيط، أما تنفيذ الخطة فيترك مجال كبير فيه للوحدات الإنتاجية ويتسع نطاق الحرية الممنوحة لها في التصرف، ولا نعني بذلك عدم إشراك الوحدات الإنتاجية في بناء الخطة بل على العكس تلعب الوحدات الإنتاجية عن طريق مقترحاها دوراً فعالاً في بناء إطار الخطة، كل ما نقصده هنا هو أن القرار النهائي من اختصاص السلطة المركزية للتخطيط، ويرجع السبب في ذلك إن السلطة المركزية هي الوحيدة التي لها النظر الشمولية للاقتصاد القومي، ذلك إن الوحدات الإنتاجية على مستوى القطاع الريف قد لا تضع في اعتبارها ظروف ما يجري في الوحدات الإنتاجية أخرى أو القطاعات الأخرى، كذلك فإن الخبرة

التخطيطية في بدايات عملية التنمية الريفية تكون قليلة، ولذلك فمن المستحسن تركيز القرارات التخطيطية الأساسية لدى السلطة المركزية للتخطيط التي تحوي الخبرات التخطيطية القادرة .

والواقع إن درجة المركزية في اتخاذ القرارات التخطيطية تحكمها عوامل متعددة لعل أهمها هو درجة النمو، فكلما كانت مراحل التنمية مبتدئه حيث عدد المشروعات قليل وهيكل الاقتصاد الوطني متخلف كلما كانت المركزية في اتخاذ القرار أكبر، وبالتالي فمع نمو الاقتصاد الوطني واتساع درجة تنوعه وتعدد النشطة الاقتصادية وزيادة عدد المشروعات، فمن المفروض أن تتساهل درجة المركزية في اتخاذ القرار وتنتقل بعض القرارات التخطيطية إلى المستويات الأدنى.

رابعاً- التناسق

ونعني بذلك التناسق بين أهداف الخطة بعضها البعض، والتناسق بين الأهداف الموضوعة والسياسات اللازمة لتحقيقها، ثم بعد التناسق بين السياسات بعضها البعض وإلاّ واجه الاقتصاد على المستوى القومي مشكلة اختلال التوازن بين القطاعات أو بين العرض والطلب على السلع المختلفة أو القوى البشرية.

خامساً- المرونة

يرتبط بنجاح الخطة عند التنفيذ إلى حد كبير بمقدار ما تتصف به الخطة من مرونة لان مرونة الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة الجانب بل ميسورة وممكنة أيضاً، ولحل المشكلات الطارئة والتي لا يمكن دائماً أن يتنبأ بها تفصيلاً ومقدماً في الخطة، ومهما كان تقدير الموقف مستقبلاً دقيقاً ومبنياً على دراسات علمية فإنه لا يمكن لنا أن نعرف بالضبط جميع دقائق الاحتمالات والمفاجئات،

لذلك يجب أن تعتمد الخطة على إحتمالات كثيرة وحلول لها، حتى لا يفاجأ المنفذون بصعوبات تعوق تقدمهم، أو ظروف لا تتناسب مع الإمكانيات المستخدمة.

والمرونة في الخطة معناها قابلية الخطة لمواجهة جميع الظروف الزمانية والمكانية في المجتمع أثناء التنفيذ، والمرونة الزمانية تراعي إمكانيات التنمية التلقائية والذي تحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة، أما المرونة المكانية فالمقصود بها أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى الوطني قابلاً للتنفيذ على المستويات المحلية.

مستويات ومراحل عملية التخطيط:-

تنقسم العملية التخطيطية إلى مرحلة إعداد وبناء الخطة، ثم مرحلة التنفيذ ومتابعته، ثم مرحلة التقييم النهائي لنتائج الخطة، وقبل شرح هذه المراحل فأنه يجب الإشارة أولاً إلى المستويات التخطيطية، ذلك أن أي مجتمع يأخذ بأسلوب التخطيط المتكامل فلا بد لنجاح عملية التخطيط من تقسيم الاقتصاد الوطني عموماً إلى مستويات تخطيطية مختلفة وهذه المستويات هي:-

١- مستوى القيادة السياسية العليا والتي يناط بها وضع أهداف المجتمع بالاستشارة مع الهيئات المختلفة وبصورة خاصة هيئة التخطيط المركزية، ويدخل في اختصاصها أيضاً الموافقة النهائية على الخطة القومية الشاملة.

٢- مستوى الهيئة المركزية للتخطيط وهي تلي المستوى الأول وتختص بوضع الإطار النهائي للخطة القومية الشاملة قبل عرضها على القيادة السياسية العليا، وهي تقوم بذلك بالمناقشة والاستشارة مع المستويات التخطيطية الأدنى.

٣- الهيئات التخطيطية وهي تلي الهيئة المركزية وعادة ما تكون أما على مستوى الوزارة أو الشكل الإداري الآخر الذي يمثلها، وهذا المستوى يقوم بوضع الخطة على مستوى القطاع.

٤- المؤسسات أو الهيئات الاقتصادية وعادة ما تكون تابعة للوزارات وتقوم بالتخطيط على مستوى فرع النشاط الاقتصادي الذي تشرف عليه.

٥- الوحدات الإنتاجية ويتم في هذا المستوى التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية كما يكون مسؤولاً عن تنفيذ الخطط التنموية منذ لحظة البدء في تنفيذها.

أما مراحل إعداد الخطط التنموية فتقسم إلى:-

أولاً:- مرحلة إعداد الخطة

تعتبر الهيئة المركزية للتخطيط والتي تقوم بدراسة إمكانيات المجتمع الريفي المتاحة والكامنة وتعطي تصورها عن إمكانيات التنمية في الفترة المقبلة، وتقوم السلطة السياسية العليا بناء على دراسات الهيئة المركزية للتخطيط بوضع الأهداف القومية والاجتماعية في الفترة المقبلة، ثم تقوم الهيئة بعد ذلك بترجمة هذه الأهداف في صورة مؤشرات اقتصادية تتعلق بالدخل والإنتاج والاستثمار والاستهلاك على المستوى القومي ومستوى القطاع، ويمثل ذلك الإطار المبدئي للخطة الذي تقوم بإرساله إلى المستوى التخطيطي الأدنى وهو مستوى القطاع، وهنا تقوم الوزارة أو ما يماثلها كل في نطاق اختصاصه بترجمة أهداف هذا الاقتراح المبدئي في صورة خطة تفصيلية على مستوى القطاع مع وضع التعديلات والمقترحات البديلة، وترسل هذه الخطة التفصيلية على مستوى

القطاع إلى المستوى الأدنى وهو مستوى فرع النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يقوم بدورة بترجمة خطة القطاع ومؤشراتها إلى خطة تفصيلية على مستوى القطاعات الأصغر مع وضع تعديلاتها ومقترحاتها بالنسبة للإطار المبدئي، وترسل هذه الخطة التفصيلية لمستوى فرع النشاط إلى الوحدات الإنتاجية التابعة لها التي تقوم بدورها بترجمة هذه الخطة على مستوى فرع النشاط المعني بالتنمية إلى خطط تفصيلية على مستوى الوحدات الأصغر مع وضع مقترحاتها وتعديلاتها بالنسبة للخطة.

تقوم الوحدة الإنتاجية بعد ذلك بإرسال خطتها التفصيلية المبدئية إلى مستوى التخطيط الأعلى، هذا المستوى يقوم بجميع كل مقترحات الوحدات ويزيل التناقض فيما بينها ويحقق منها خطة متناسقة على مستوى فرع النشاط، ثم يقوم بإرسالها إلى المستوى التخطيطي الأعلى، يقوم مستوى القطاع بتجميع خطط فروع الأنشطة المختلفة ويجعل منها خطة متناسقة على مستوى القطاع بعد أن يزيل منها التناقضات الناشئة عن الاقتراحات المختلفة، والخروج بخطة قومية متناسقة وشاملة، وبعد بناء الخطة في صورتها النهائية ترسل إلى القيادة السياسية العليا لمناقشتها وإقرارها أو تعديلها، ثم يصدر بها قانون لتصبح الخطة في صورتها النهائية ملزمة للجميع.

ثانياً- مرحلة التنفيذ ومتابعة العمل

بعد إعداد الخطة يرسل إطار الخطة النهائي بتفصيلاته إلى كافة المستويات التخطيطية كل في نطاق اختصاصه لبدء العمل في تنفيذ الخطة، ويقوم بمتابعة تنفيذ الخطة هيئات مختلفة، ويقوم بمتابعة تنفيذ الخطة هيئات مختلفة، فهناك أولاً التنظيم السياسي الذي يقوم عن طريق وحداته في المؤسسات والوحدات الإنتاجية بمتابعة

التنفيذ دون تدخل مباشر منه، ولكن يبلغ أوجه القصور في التنفيذ إلى قيادته التي تقوم بإبلاغها إلى الهيئة المركزية للتخطيط أو إلى المسؤولين عن التخطيط في المستوى الذي يلاحظ فيه القصور، وهناك المتابعة التي تقوم بها أجهزة التخطيط نفسها في المستويات التخطيطية، إذ من المفروض أن تقوم أقسام التخطيط في المستويات المختلفة بكتابة تقرير ربع سنوي عن سير العمل في الخطة ومدى ما حققته والصعوبات التي واجهت عملية التنفيذ وأوجه العيوب والقصور حتى يمكن العمل بسرعة على علاجها.

وهناك المتابعة الإحصائية التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء عن طريق ممثليه ووحداته على المستويات المختلفة، ويقوم هذا الجهاز بوضع تقرير في صورة مؤشرات إحصائية عن الدخل والعمالة والاستثمار والاستهلاك وغيره من المتغيرات الهامة حتى يتمكن الجهاز المركزي للتخطيط من متابعة سير العمل في الخطة، وبناء على متابعة التنفيذ من الأجهزة المختلفة تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتعديل الخطة أو معالجة أوجه القصور بها.

ثالثاً- مرحلة التقييم

وتأتي هذه المرحلة بعد تنفيذ الخطة وفيها يناقش مدى تنفيذ الخطة للأهداف الموضوعة ومدى انحراف المحقق عن المستهدف في الخطة والأسباب الكامنة وراء هذا الانحراف، هل هو نتيجة لقيود في التمويل أو الإدارة، وبناء على دراسة التقييم للخطة توضع هذه الدراسة موضع الاعتبار عند وضع الخطة القادمة.

مقاييس التخطيط للتنمية الريفية:

إن توفير معطيات تنموية لا يستهدف فقط قياس التنمية الاقتصادية بل يستهدف أيضاً مساعدة المخططين ومتخذي القرارات في تحليل أهداف برامجهم وخططهم، وفي مساعدتهم على أن تكون قراراتهم واقعية وموجهة لتحقيق غايات محددة وواضحة، ويمكن أن نجمل المقاييس التي يستخدمها المحللون لتحديد ما يمكن إنجازه عبر عمليات التنمية بما يلي(١١) :-

أ-المقياس الاقتصادي:-

يقاس من خلاله التغير في مستوى المعيشة والتغير في تكاليفها والتغير في الدخل الحقيقي من الإنتاج القومي والتغير في هيكل النشاط الاقتصادي المشتمل على الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والخدمات وغيرها.

ب-المقياس الاجتماعي:-

تقيس فيه التغير في تركيب الأسرة وسلوك الأفراد والجماعات واتجاه المجتمع من خلال قياس التغير في اتجاهات وممارسات السكان لنشاطاتهم النقابية والسياسية، ومدى استخدام وسائل الاتصال ومدى شيوعها والسلوك في اتجاه الوحدة الوطنية والتعاونيات المختلفة، كما يقاس من خلاله التغير في حركة السكان وهجراتهم واهتمامهم بالأمراض والصحة العامة للمواطنين .

ج-المقياس الثقافي:-

ونقيس فيه أخيراً الخصائص التعليمية والثقافية للسكان ومدى الانعكاسات الناتجة عن تحسن المستويات الثقافية على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

العقبات التي تواجه التخطيط للتنمية الريفية:

قد يعترض عمليات التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة كثير من التحديات والعقبات، وبعضها يكمن في عملية التخطيط نفسها ومنها ما ينشأ عن طبيعة مضمون التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي، لذلك فقد تضع الدولة خطة تنمية لسنة أو عدد من السنوات، فإن ذلك يعني أن يقوم خبرائها بمسح الوضع الحالي لتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، ودراسة الطرق الكفيلة بالانتقال من الوضع الحالي إلى تحقيق الهدف المحدد، والفشل في تحقيق هذه الأهداف يعود إلي :-

أ- قد ترسم الخطة بعد دراسة سريعة لا تفي بالغرض المطلوب أو تكون قد اعتمدت على حقائق ومعلومات ناقصة أو مفصلة، وفي مثل هذه الحالات فإن المشكلة موضوع البحث لا تعّرف التعريف الصحيح وبالتالي لا يمكن تحقيق الفائدة المرجوة منها، وكذلك فإن مصادر مهمة تكون قد فاتت الباحث أو تجاوز عن أهميتها دون وعي كامل، أو قد يفوته الإدراك السليم للأنماط الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الريفية المخطط لها.

ب- يتطلب التخطيط إثناء التنفيذ مشاركة المواطنين عنصر أساسي لإعطاء النتائج الإيجابية في جميع المراحل، لأنه قد ترسم خطط أو تدرس مواضيع كثيرة دون الانتباه إلى ضرورة المشاركة الفعلية في تنفيذها تلافياً للنتائج السلبية التي قد يؤدي إليها.

ومن أهم العقبات التي تقف في وجه التخطيط عدم وجود القيادات ذات الكفاءة العالية التي تشرف على جميع مراحل التنفيذ.

دراسات حول التخطيط للتنمية الريفية:

بلغ عدد الخطط الإنمائية القطرية التي تم إعدادها منذ مطلع الستينات أو حتى قبله في الوطن العربي أكثر من تسعين خطة تنموية وزعت على ١٩ دولة، ومعظم هذه الخطط خماسية السنين وبعضها رباعية أو ثلاثية أو سداسية أو حتى عشرية، ورغم التباين الكبير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقطار إلاّ أن الخطط التنموية اتسمت بصفات مشتركة يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- تشترك جميع الخطط التنموية في أنها لم تكن جزءاً من تصور إستراتيجي عام أو خطة طويلة الأمد، وتشير الحقائق إلى أن هذه الخطط أغفلت بعض القضايا المحورية التي كان يجب أن تكون جزءاً من التصور الإستراتيجي سواء على المستوى القطري أو القومي مثل قضية الأمن القومي وقضية القوى البشرية وشكل الثروة وغيرها.

ب- اتسمت الخطط التنموية العربية بوحدة الهدف المشترك وتكرار الأهداف وتعددها.

ج- اتفقت الخطط من حيث أنها جميعاً خطط استثمار محورها الأساس هو حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة.

د- اتفقت الخطط التنموية من حيث إهمالها للقطاع الزراعي مع إنها أجمعت على وضع هدف لزيادة الإنتاج الزراعي وما يتطلبه ذلك من استثمارات، ولم تتضمن خطة الزراعة تطوير الريف والتغير الاجتماعي والتقدم التكنولوجي.

هـ- تبنت جميع الخطط الإنمائية نمط التصنيع الذي تحركه قوى الطلب، وتحتل فيه الصناعات الاستهلاكية الأولوية الأولى.

و- اتفقت الخطط الإنمائية من حيث افتقارها إلى أداة للتحليل يستخدمها المخطط في اختيار الآثار الاستراتيجية أو السياسات البديلة.

ز- تفتقر الخطط إلى البُعد الشامل أو التكاملي على مستوى القطر الواحد.

المصادر والمراجع :

١. الطنوبى ، محمد عمر (دكتور) التغير الاجتماعى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٩٦.

٢. العضيبي، عبد الله ابراهيم، دور الإرشاد الزراعي في التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية، مجلة حوليات العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، المجلد ٣٤، العدد ١٣ ، ١٩٨٩.

٣. العادلي، أحمد السيد، أساسيات علم الإرشاد الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٨٣ .

٤. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة كفاءة أنظمة الارشاد الزراعي في الوطن العربي، الخرطوم، ١٩٩٤.

٥. شيبه، محمد مصطفى، تنظيم وإدارة الخدمة الإرشادية ، مختارات في مجال الإرشاد الزراعي، مركز الإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، ١٩٩٨.

٦. عمر، أحمد محمد، الإرشاد الزراعي المعاصر، مصر للخدمات العلمية، القاهرة، ١٩٩٢.

٧. عمر، أحمد محمد، وخيري أبو السعود وطه أبوشعيسع وأحمد الرافعي، المرجع في الإرشاد الزراعي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣.

٨. عبد المقصود، بهجت محمد وإبراهيم احمد رزق ومحمد أحمد فريد، تحليل موقفي للفجوة الارشادية لمزارعي النخيل بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية، إصدارات ندوة النخيل الثانية، جامعة الملك فيصل، الاحساء، ١٩٨٦.

٩. الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) فى الفترة من ٢٠/١٠ الى١/١١/٢٠٠٨.

١٠. خلدون الصبيحي حول التنمية الريفية المتكاملة مجلة التنمية العدد ٦٩- ١٩٧٩ .

١١. البنك الدولي ورقة عمل قطاعية القاهرة ١٩٧٥ .

١٢. حسن عبد القادر صالح مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي مجلة التنمية العدد -١٩٧٤ .

١٣.حسن عيد دراسات في التنمية والتخطيط دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .
١٤.حسن عبد القادر صالح جغرافية الوطن العربي منشورات جامعة القدس المفتوحة عمان ١٩٩٦.
١٥.عبد الفتاح قنديل إقتصاديات التخطيط وكالة المطبوعات الكويت .
١٦.خليل النقيب، حسن الحلبي الادارة التنموية للوطن العربي بمعهد الانماء العربي بيروت ١٩٨٧ .
١٧.جان تنبرجن التخطيط المركزي الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريعي ترجمة جلال احمد أمين مطابع الاهرام القاهرة ١٩٦٧ .
١٨.محمد محمود الصقور التحطيط الاقليمي والتنمية في الريف دراسة تطبيقية على الريف الاردني عمان ١٩٨٦ .
١٩.حسن عبد القادر صالح تنمية الريف في العلام الاسلامي مجلة دراسات المجلد الخامس العدد ٢ عمان الجامعة الاردنية .
٢٠.عمرو محي الدين التخلف والتنمية دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٣ .
٢١.حافظ قبيسي إستثمار الثروة العلمية والبشرية في الوطن العربي مجلة التنمية العدد ١٤١ ١٩٨٥ .
٢٢.وزارة التخطيط ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ عمان .
٢٣. وزارة التخطيط الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣-١٩٩٧ عمان .
24. ALBERT WATERSTON DEEVELOPMENT PLANNING LESSONS OF EXPERIENCE BALTIMORE MARYLAND JOHN HOPKINS PRESS. 1969 .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
▪ التنمية الريفية مفتاح رئيسي لمكافحة الفقر، لماذا القطاع الزراعي أولا؟، بوادر إيجابية، دور ألمانيا والاتحاد الأوروبي، أسباب أخرى للفقر .	٧
الباب الاول: تحديد مفهوم التنمية	٩
▪ تحديد مفهوم التنمية، الإطار التاريخي لمفهوم التنمية،تعريف مفهوم التنمية، خصائص التنمية القروية .	
الباب الثاني: دور الارشاد الزراعى فى التنمية الريفية	٢٣
▪ تعريف الارشاد الزراعي، الاتجاهات الرئيسة للتنظيمات الإرشادية، تبني الأفكار والأساليب الزراعية الحديثة، دور الارشاد الزراعى فى التنمية الزيفية، الخدمات التى يقدمها الارشاد الزراعى للريفيين، الخدمات والأنشطة التي يقدمها الارشاد الزراعي للمزارعين، دور الإرشاد الزراعى التسويقى فى التنمية الريفية، دور الإرشاد الزراعى فى مجال الإرشاد التسويقى، دور الارشاد الزراعي في تنمية المرأة الريفية، الهدف العام، دور الارشاد الزراعى فى نقل التكنولوجيا،	
الباب الثالث : التنمية السلبية للقرية المصرية	٤٩
▪ مقدمة، مشاكل القرية المصرية، تقييم خطط التنمية الريفية، المشروع القومى للتنمية الريفية، التنمية السلبية للقرية	

المصرية، دراسة عن التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى، توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج، المشاركة الاقتصادية، مقترحات الدراسة،

الباب الرابع: الزراعة والتنمية الريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٧٥

١. خلفية عامة، الأهمية الإستراتيجية للقطاع الريفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها جوانب أربعة، ١- الأمن الغذائي، ٢. القضايا الرئيسية في قطاع الزراعة، ضعف الكيانات المؤسسية والمنظمات في المناطق الريفية، ٣. توصيات البنك الدولي، ٤. إقراض البنك الدولي/أنشطته التحليلية والاستشارية.

الباب الخامس: التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة ٨٩

- مقدمة، التخطيط للتنمية الريفية المتكامة، التنمية الريفية المتكاملة، دواعي إهتمام المخططين بالتنمية الريفية، التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة، مفهوم التخطيط، تعريف التخطيط، تحديد الغايات والأهداف، أنواع التخطيط، الأبعاد الزمنية للتخطيط، التخطيط طويل الأجل، لتخطيط متوسط الأجل، التخطيط قصير الأجل، التخطيط المتحرك طويل الأجل، التخطيط المستمر، الأساس الطبيعي، الأساس البشري .

المصادر والمراجع ١٢٩



دار نوبل للنشر والتوزيع